مملكة البحرين
وزارة التعليم العالي
الجامعة الأهلية
كلية الإعلام والعلاقات العامة

دور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركات الطلابية الكويتية

دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الكويت

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام والعلاقات العامة

إعداد
تامر محمد يوسف سليم

إشراف
أ. د/زهير ضيف

2010/2009م

الإهداء

إلى العزيزين الذين لم يبخلا علي لحظة بدعمهما ومساندتهما

والدي ووالدتي

حفظهم الله تعالى

والى كل العاملين في الحركة الطلابية الكويتية سابقا او حاليا

اهدي هذا العمل الذي ارجوا ان يكون مباركا

شكر وتقدير

إن الحمد لله، أحمده وأستعينه وأستغفره، وأتوب إليه، وأعوذ به من شرور نفسي ومن سيئات عملي، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدًا، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فيقـــول الله تعـــالى: ﴿ ❻◆❍☮⟲❒❒🕮 ⟲❍❒🕮 ✕🗷🗷♉⇳↖🗷⟲⟲❒❒🕮 ♉❍☮◆❻ ♦❷↗▤⇳➹❒🕮 ⟲❍❒🕮 ✕🗷♉☹➹❒❒🕮 ♉❍☮◆❻ ⊚❼■✍♦↖ ❁💣⇳☺🖂➔⟲☼❒🕮 ✕🗷♉☹➹❒🕮 ⟲❍❒🕮◆❒ ❍❽♦✍🗷🖉🕓◆❒ 🗐❼■✍♦↖◆❒ ☎ ✕🗷♉☹✸③🗷〰❻➔❶ ❼🗷× ❼🗷🖫 ⇳☒🗷🖬⇳🕒❒🕮◆❒ ←❍☯❁➪⬀❷⬩✍ ⌘Ⅱ🔍✍ ❼🗷☐❄🗷☽◆❒ 🖂🖷↘❶⬩☯🗷☽ →💣⬀⌛➔✍ ❼🗷☐❄🗷☽◆❒ 🖂🖷↘❶⬩☯🗷☽ →💣⬀⌛➔✍ ❼🗷☐❄🗷☽◆❒ ✂☯↘☺⟷○←☮✓✕♦﴾ [الأحقاف/15].

وانطلاقًا من هذه الآية القرآنية الكريمة، يطيب لي –وقد مَنّ المولى تبارك وتعالى علي بإتمام هذه الرسالة– أن أرد الجميل إلى أهله، وأن أنسب الفضل لأصحابه، حيث قال رسول الله ρ: «**من صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه**»[1]. فالشكر للمولى Ψ أولاً وأخيرًا الذي قدَّر فيسَّرَ، فله الحمد والثناء بما هو أهله، حمدا وثناءً يليقان بكريم وجهه وعظيم سلطانه.

ولا يسعني بعد أن انتهيتُ من إعداد هذه الرسالة إلا أن أتقدَّم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل **د.زهير ضيف**، الذي شرَّفني بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، والذي كان له الفضل الكبير – بعد الله تعالى– في تطويرها وإخراجها إلى حيز الوجود.

كما أتقدمُ بجزيل الشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة؛ لتفضلهم عليَّ بمناقشة رسالتي وإبداء الإرشادات والتوجيهات التي ستثري موضوع البحث.

وختامًا أتقدم بالشكر والتقدير لجميع الذين وقفوا إلى جانبي ومدوا إليَّ يد العون والمساعدة طيلة مدة إعداد هذه الدراسة، فإليهم جميعًا التحية والتقدير وجزاهم الله خيرًا.

وأخيرًا أسأل الله العلي العظيم أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، لا رياء ولا سمعة، فإن وُفِّقْتُ فيه فهذا بفضل الله ومِنَّتِه أولاً وأخيرًا، وإن أخطأتُ فذاك من طبع البشر، والحمد لله ملء السماوات والأرض وملء ما فيهن وما تحت الثرى.

والله من وراء القصد

(1) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب: من صنع إليه معروف فليكافئه، ص 85، ح (216).

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	**3**
شكر وتقدير	**4**
قائمة المحتويات	**5**
قائمة الملاحق	**7**
قائمة الجداول	**8**
الفصل الأول: الإطار المنهجي	**9**
مشكلة الدراسة	**10**
أهمية الدراسة	**10**
أهداف الدراسة	**12**
تساؤلات الدراسة	**12**
منهج الدراسة	**13**
أداة الدراسة	**14**
مجتمع وعينة الدراسة	**15**
مصطلحات الدراسة	**15**
ثبات أداة الدراسة	**17**
المعالجة الإحصائية	**17**
الدراسات السابقة	**17**
1- الدراسات العربية	**18**
2- الدراسات الأجنبية	**22**
الفصل الثاني: الإطار النظري	**25**
المبحث الأول: **الصحافة المحلية مفاهيم وأهداف**	**27**
- مفهوم الصحافة المحلية	**28**
أولا: التعريف الأكاديمي	**29**
ثانيا: التعريف المهني	**33**
- أنواع الصحافة المحلية	**35**
أولا: التقسيم وفقًا إلى طبيعة المحتوى	**35**
ثانيا: التقسيم وفقًا إلى أوقات الصدور	**36**
ثالثا: التقسيم وفقًا للملكية والوضعية الإدارية	**37**

الموضوع	الصفحة
– الصحافة المحلية وتنمية المجتمع	37
– وظائف وأهداف الصحافة المحلية	42
أولا: وظائف الصحافة المحلية	42
ثانيا: أهداف الصحافة المحلية	49
– عوامل نجاح الصحافة المحلية	52
المبحث الثاني: الحركات الطلابية المفهوم والأدوار	56
– مفهوم الحركة الطلابية	57
– أسباب ظهور الحركات الطلابية	62
– دور الحركات الطلابية في المجتمع	63
أولا: أهمية الحركات الطلابية في العمل السياسي	65
ثانيا: الحركات الطلابية والمشاركة السياسية	66
المبحث الثالث: تاريخ الحركة الطلابية الكويتية وأهم تياراتها السياسية	68
– أولا: تاريخ الحركة الطلابية الكويتية	69
– ثانيا: أهم التيارات السياسية للحركة الطلابية الكويتية	117
1) قائمة الاتحاد الإسلامي	118
2) القائمة الائتلافية	119
3) قائمة الوسط الديمقراطي	119
4) القائمة المستقلة	120
5) قائمة الحرة – الإسلامية الحرة	121
6) قائمة الائتلاف الطلابي	121
7) قائمة التحالف الطلابي	122
8) قائمة المسار الطلابي	122
9) قوائم طلابية أخرى	122
المبحث الرابع: الحركة الطلابية الكويتية والصحافة المحلية	124
– أولا: الشباب الجامعي: قضايا ومشكلات	125
– ثانيا: أثر الصحافة المحلية الطلابية على الحركة الطلابية	129
– ثالثا: تطور الصحافة المحلية الطلابية	132
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات	136
– الخصائص الديموغرافية	137
الإجابة على تساؤلات الدراسة	140
التساؤل الأول	141

الموضوع	الصفحة
التساؤل الثاني	143
التساؤل الثالث	146
التساؤل الرابع	148
التساؤل الخامس	150
التساؤل السادس	151
التساؤل السابع	153
– نتائج الدراسة	158
– توصيات الدراسة	160
ملخص الدراسة	163
مستخلص الدراسة	164
قائمة المصادر والمراجع	165
1– الكتب	166
أولا: الكتب العربية	166
ثانيا: الكتب الإنجليزية	169
2– الدراسات العلمية	170
3– المجلات والصحف	172
4– التقارير	175
الملاحق	177
الملحق رقم (1): الاستبانة بعد التحكيم	178

ثانيا: قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	**137**
2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	**137**
3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المشاركة في العمل الطلابي	**138**
4	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات المشاركة في العمل الطلابي	**138**
5	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نسبة تأثير المشاركة في العمل الطلابي على التحصيل الدراسي	**139**
6	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الكلية	**139**
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بأهمية الصحافة اليومية للعمل الطلابي	**141**
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالقضايا السياسية	**144**
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالقضايا الأكاديمية والثقافية	**146**
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية	**148**
11	نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار وجود دور إيجابي للصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي	**150**
12	نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار وجود دور ايجابي للصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي في القضايا المختلفة المتعلقة بالعمل الطلابي	**151**
13	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار الفروق في اتجاهات أفراد العينة حسب العمر	**153**
14	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار الفروق في اتجاهات أفراد العينة حسب الجنس	**155**
15	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار الفروق في اتجاهات أفراد العينة حسب سبق المشاركة في العمل الطلابي	**156**
16	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار الفروق في اتجاهات أفراد العينة حسب الكلية	**157**

المقدمة

تعد الحركات الطلابية إحدى مرتكزات المجتمعات المتقدمة والنامية؛ لما تقوم به من دور رئيسي في العمل الوطني؛ لكونها تمثل آراء الطلبة واتجاهاتهم، وتعكس مشاركتهم الديمقراطية أثناء الدراسة الجامعية.

لذلك تتجه الدراسة الحالية والتي بعنوان «**دور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركات الكويتية: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الكويت**»، إلى تناول أحد أهم العوامل المؤثرة في أداء الحركات الطلابية؛ ألا وهو « **الصحافة المحلية** ».

وقد قمت بدراسة دورها في إطار الحركة الطلابية الكويتية، في ظل التغيرات التي طرأت على المجتمع الكويتي الحديث من: انفتاح فكري وثقافي، وتنامي دور المؤسسات الشعبية والنيابية في المجتمع الكويتي، وزيادة هامش الديموقراطية بشكل غير مسبوق في عالمنا العربي، وكيفية تأثيرها على تفعيل دور الحركة الطلابية الكويتية، في محاولة للوقوف على أهم العوامل التي لعبت دورًا بارزًا في ظهور هذه الحركات ونشاطاتها، ومدى فعالية الصحافة المحلية في تعميق وإبراز هذا الدور.

وعلى ذلك فالسؤال الرئيسي للبحث يتلخص في: معرفة دور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركات الطلابية الكويتية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

أولا: دراسة دور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركة الطلابية سوف تُلقي الضوء على الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الحركات، ومدى فعاليتها في المجتمع الكويتي من خلال طرح منهجيتها وأنشطتها في الصحف المحلية.

ثانيا: تتعدد التوجهات السياسية في المجتمع الكويتي؛ وذلك بدوره ينعكس على توجهات الحركات الطلابية، حيث يوجد هنالك البدو–والحضر، والسنة–والشيعة، والإسلاميون–والليبراليون، والسلف–والإخوان.

ثالثا: ميل الدراسات الأكاديمية الميدانية إلى دراسة الجماعات الصغيرة، لتوخي الدقة وصدق التعميم، فالمجتمع الصغير الذي تكون اتصالاته مغلقة غالبًا ما يسهل أن تنجح فيه أية دراسة اجتماعية؛ حيث إن الأحكام القيمية تبقى ثابتة ويتمتع بناؤه الاجتماعي بقدرٍ من الثبات.

رابعا: إن هذه الجماعة التي تتناولها الدراسة تشغل حيزًا جغرافيًّا مهمًّا من المجتمع الكويتي، وتغطي مساحة واسعة فيه، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بطلبة الجامعات.

ولذلك فإن الاهتمام بإعطاء نموذج حقيقي لدور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركة الطلابية يعود بفائدة كبيرة على التوجهات الوطنية وكيفية التعامل مع مثل هذه الحركات ومطالبها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على دور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركة الطلابية الكويتية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على اتجاهات الحركة الطلابية في الكويت نحو دور الصحافة المحلية في العمل الطلابي.

2- مدى أهمية الصحافة المحلية ودورها في العمل الطلابي.

3- التعرف على دور الصحافة المحلية في العمل الطلابي وما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية والأكاديمية والثقافية.

4- التعرف على الفروق في اتجاهات الطلبة نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي حسب بعض الخصائص.

تساؤلات الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما درجة أهمية الصحافة اليومية للعمل الطلابي من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل الثاني: ما دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي في القضايا السياسية من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل الثالث: ما دور الصحافة المحلية في العمل الطلابي في القضايا الأكاديمية والثقافية من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل الرابع: ما دور الصحافة المحلية في العمل الطلابي في القضايا الاجتماعية من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل الخامس: هل يوجد تأثير للصحافة المحلية في العمل الطلابي من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل السادس: هل يوجد تأثير للصحافة المحلية في القضايا المختلفة المتعلقة بالعمل الطلابي من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل السابع: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدارسة من الطلبة في دور الصحافة المحلية في العمل الطلابي تُعْزَى إلى اختلاف: العمر، الجنس، سَبْق المشاركة في العمل الطلابي، الكلية؟

منهج الدراسة:

استخدم الباحث عددًا من مناهج البحث المتنوعة؛ بغية القيام بدارسة منهجية سلمية، والوصول إلى نتائج صحيحة:

- فقد تم استخدام المنهج التاريخي في إعداد أجزاء من الخلفية العلمية النظرية للموضوع.
- كما استخدم الباحث المنهج المسحي في الجانب الميداني من هذه الدراسة؛ لإجراء الدراسة الميدانية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة وطالبات جامعة الكويت المسجلين في الجامعات على الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2009/2008م، ويقدر عددهم بحوالي (21000) طالب وطالبة.

أما عينة الدراسة فلأغراض هذه الدراسة تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتكون من (900) طالب وطالبة، مسجلين على الفصل الثاني من العام الجامعي 2009/2008م، يشكلون ما نسبته (4.3%) من عدد أفراد المجتمع الكلي.

وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة (856) استبانة تشكل ما نسبته (95.1%) من عدد الاستبانات الموزعة، وفي مرحلة تدقيق الاستبانات تم استبعاد (44) استبانة؛ لعدم اكتمال إجاباتها. وبذلك بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (800) استبانة، تشكل ما نسبته (88.9%) من عدد الاستبانات الموزعة.

وصف فصول الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى: ثلاثة فصول، وخاتمة؛ وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول

الإطار المنهجي

تناولت فيه: مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وتساؤلاتها، ومنهجها، وأداتها، ومجتمع وعينة الدراسة، ومصطلحات الدراسة، والدراسات السابقة: العربية والأجنبية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الصحافة المحلية مفاهيم وأهداف: تناولت فيه: مفهوم الصحافة المحلية، وأنواعها، ووظائفها وأهدافها، وعوامل نجاحها.

المبحث الثاني: الحركات الطلابية المفهوم والأدوار: عرضت فيه لتعريف الحركة الطلابية، وأسباب ظهورها، ودورها في المجتمع.

المبحث الثالث: تاريخ الحركة الطلابية الكويتية وأهم تياراتها السياسية: فتحدث عن تاريخ الحركة الطلابية الكويتية، وأهم تياراتها السياسية؛ مثل: قائمة الاتحاد الإسلامي، والقائمة الائتلافية، وقائمة الوسط الديمقراطي، والقائمة المستقلة، وغيرها من القوائم الطلابية.

المبحث الرابع: الحركة الطلابية الكويتية والصحافة المحلية: جاء فيه: أثر الصحافة المحلية الطلابية على الحركة الطلابية، وتطور هذه الصحافة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات

قمت فيه بالإجابة عن تساؤلات الدراسة السبعة، وسجلت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال إعدادي لهذه الدراسة، وكذلك التوصيات التي خرجتُ بها وأرى أهمية التنبه إليها ومواصلة البحث فيها.

نتائج الدراسة:

1- بينت الدراسة أن الحركة الطلابية الكويتية تعد من الحركات الطلابية الرائدة في المنطقة العربية؛ نظرًا لمساحة الحرية الكبيرة التي تتمتع بها، ورغبة الطلبة أنفسهم في تدعيم الحركة الطلابية وتنشيطها. ويعود ذلك إلى ما تقوم به الصحافة المحلية من دور في تغطية أخبار الاتحادات الطلابية من خلال التحقيقات الصحفية والأخبار.

2- بينت الدراسة وجود اتجاهات إيجابية بمستوى متوسط نحو أهمية الصحافة المحلية للعمل الطلابي، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.40) وأهمية نسبية (67.95%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

3- بينت الدراسة وجود اتجاهات إيجابية بمستوى متوسط نحو دور الصحافة في تفعيل العمل الطلابي في القضايا السياسية، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.32) وأهمية نسبية (66.49%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

4- بينت الدراسة وجود اتجاهات إيجابية بمستوى متوسط نحو دور الصحافة في تفعيل العمل الطلابي في القضايا الأكاديمية والثقافية، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.48) وأهمية نسبية (69.56%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

5- بينت الدراسة وجود اتجاهات إيجابية بمستوى متوسط نحو دور الصحافة في تفعيل العمل الطلابي في القضايا الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.20) وأهمية نسبية (64%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

6- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد العينة على فقرات مقياس دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي والبالغ (3.36) وبين متوسط المقياس الافتراضي والبالغ (3)، إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة أعلى من قيمة (ت) الجدولية.

7- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد العينة على فقرات كل بعد من أبعاد مقياس دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي والبالغ (3.40، 3.32، 3.48، 3.20) وبين متوسط المقياس الافتراضي والبالغ (3)، إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة أعلى من قيمة (ت) الجدولية.

8- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على بعد القضايا الاجتماعية تعزى إلى اختلاف العمر

لصالح الطلبة في فئة العمر (18-23 سنة)، فيما لم تظهر هنالك فروق دالة إحصائيا على باقي الأبعاد تعزى إلى اختلاف العمر.

9- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على بعد أهمية الصحافة المحلية وبعد القضايا الاجتماعية والبعد الكي تعزى إلى اختلاف الجنس لصالح الطلبة الذكور، فيما لم تظهر هنالك فروق دالة إحصائيًا على بعدي القضايا الأكاديمية والثقافية والقضايا السياسية تعزى إلى اختلاف الجنس.

10- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على جميع الأبعاد والبعد الكلي باستثناء بعد القضايا الاجتماعية لصالح من سبق لهم المشاركة في عمل طلابي تعزى إلى اختلاف من سبق لهم المشاركة.

11- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على بعد القضايا الاجتماعية تعزى إلى اختلاف الكلية لصالح طلبة الكليات الأدبية، فيما لم تظهر هنالك فروق دالة إحصائيا على بقية الأبعاد والبعد الكلي تعزى إلى اختلاف الكلية.

توصيات الدراسة:

1- ضرورة العمل على تدعيم الحركة الطلابية الكويتية وتوفير كافة أساليب الدعم المادي والمعنوي لترسيخ وتعزيز عملها على كافة المستويات المحلية والخارجية ومنحها كافة الإمكانيات اللازمة لنجاح عملها.

2- العمل على تعزيز المفاهيم الديمقراطية والحرية للصحافة المحلية؛ لكي تعكس الآراء ووجهات النظر المختلفة بمصداقية وموضوعية وحيادية وشفافية.

3- توسيع قاعدة المشاركة في العمل الطلابي من خلال المنظمات الطلابية ومجالس الطلبة لتعزيز مسيرة الحركة الطلابية الكويتية.

4- العمل على تخصيص زاوية أو عامود في الصحف اليومية والأسبوعية؛ لتغطية مستجدات الأحداث التي تطرأ على الحركة الطلابية في الجامعات.

5- الاستفادة مما تقدمه تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل المواقع الإلكترونية في نشر أخبار وأفكار واتجاهات الحركة الطلابية.

6- إعادة النظر في اللوائح الداخلية لمجالس الطلبة واستحداث مواد من شأنها أن تُلزم الكتل الطلابية باحترام شرعية المجالس وتعزز قدرتها على تمثيل كافة الأطياف السياسية للطلبة، وتمنع تشكيل أجسام موازية للمجالس واعتبار أي جسم يُشكل خارج نطاق المجلس غير شرعي.

7- ابتعاد الكتل الطلابية عن كل ما من شأنه أن يشتت لغة الخطاب السياسي والإعلامي للحركة الطلابية، كالبيانات النارية والتشككية والإشاعات وتشكل الأجسام النقابية الموازية للمجالس الطلابية،

وإعادة النظر في أساليب العمل السياسي كالبيانات والمهرجانات والشعارات من أجل تجنب سمة التنافس الحاد والخلافات السائدة في العمل الطلابي.

8- تشجيع قادة الكتل الطلابية والتنظيمات السياسية على اعتماد ثقافة الحوار بين الكتل الطلابية بدءًا من ثقافة التنافس الحاد والعداء التي تبدد الجهود، وبالمقابل لا بد للقادة الطلابيين من النظر إلى الحركة الطلابية على أنها حركة اجتماعية وطنية واسعة تمثل كل الطلبة في الكويت، والبعد عن النظرة الضيقة للحركة الطلابية في كل جامعة على حدة.

9- احترام الحركة الطلابية للقيم العلمية والامتناع عن كافة الممارسات التي من شأنها الإساءة إلى الحياة الأكاديمية في الجامعات وبخاصة تعطيل الدوام الرسمي والتأثير على المدرسين، وعلى الحركة الطلابية كذلك مطالبة الجامعات بالالتزام بالمدة الزمنية المحددة للفصول الأكاديمية كحق من الحقوق الأساسية للطلبة.

10- اهتمام الطلبة والكتل الطلابية بنشر مواد إعلامية من شأنها أن تعرِّف الطالب الجامعي والمواطن الكويتي بشكل عام بحقوق وواجبات الطالب الجامعي، ودور الحركة الطلابية في التغيير المجتمعي وقيادة المجتمع، بدلاً من النشرات والكتيبات والمجلات المخصصة للتغني بالأفراد والإنجازات المزعومة والتشكيك بالآخرين، ويدخل في ذلك الاهتمام بالإعلام الإلكتروني «الإنترنت» وتكريسه لخدمة قضايا الطلبة وقضايا الوطن والأمة بشكل عام.

والحمد لله رب العالمين

الفصل الأول

الإطار المنهجي

مشكلة الدراسة:

تعد الحركات الطلابية إحدى مرتكزات المجتمعات المتقدمة والنامية؛ لما تقوم به من دور رئيسي في العمل الوطني؛ لكونها تمثل آراء الطلبة واتجاهاتهم، وتعكس مشاركتهم الديمقراطية أثناء الدراسة الجامعية.

وقد اكتسبت الحركة الطلابية مكانةً وأهميةً ليس على الصعيد الجامعي فقط، وإنما على الصعيد الوطني أيضًا؛ لارتباط دور الحركات الطلابية بالكثير من المؤسسات داخل المجتمع الجامعي وخارجه، ومن أهمها المؤسسات الإعلامية، وخصوصًا المؤسسات الصحفية، حيث تقوم الصحافة بعرض وتحليل ما تقوم به الحركات الطلابية من نشاطات سياسية وأكاديمية.

وتعتبر الحركات الطلابية من الناحية النظرية من أهم الأطر التنظيمية ذات العلاقة والتأثير في حياة المجتمعات والدول. بيد أن الناحية العلمية تشير إلى قصور بعض الحركات الطلابية وعدم قدرتها على التأثير في الحياة السياسية للدول والمجتمعات التي تنشط فيها. لكن الإنجازات التي حققتها الكثير من الحركات الطلابية على المستوى العالمي تعد خير شاهد على قدرة تأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية.

لذلك تتجه الدراسة الحالية إلى تناول أحد أهم العوامل المؤثرة في أداء الحركات الطلابية؛ ألا وهو «الصحافة المحلية»، وقام الباحث بدراسة دورها في إطار الحركة الطلابية الكويتية، في ظل التغيرات التي طرأت على المجتمع الكويتي الحديث من: انفتاح فكري وثقافي، وتنامي دور المؤسسات الشعبية والنيابية في المجتمع الكويتي، وزيادة هامش الديموقراطية بشكل غير مسبوق في عالمنا العربي، وكيفية تأثيرها على تفعيل دور الحركة الطلابية الكويتية، في محاولة للوقوف على أهم العوامل التي لعبت دورًا بارزًا في ظهور هذه الحركات ونشاطاتها، ومدى فعالية الصحافة المحلية في تعميق وإبراز هذا الدور.

وعلى ذلك فالسؤال الرئيسي للبحث يتلخص في: معرفة دور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركات الطلابية الكويتية.

أهمية الدراسة:

يتطلب نجاح الحركات الطلابية وتفعيل مشاركتها في عرض ومناقشة القضايا الأكاديمية والسياسية: وجود جهات ومؤسسات تدعم عملها؛ حيث إن للصحافة دورًا مهمًّا ورئيسيًّا في عرض وتوضيح مختلف الآراء والاتجاهات، ومحاولة تصويب عمل الحركات الطلابية وتعريف الرأي العام الكويتي بنشاطها وتفاعلها؛ مما سيكون له تأثير مباشر على مسيرتها وقدرتها على حشد مختلف الآراء والاتجاهات التي تدعم عملها.

وقد ساهمت الصحافة اليومية والأسبوعية الكويتية ومنذ فترة زمنية طويلة في التعريف بالحركة الطلابية ونشاطها وآرائها ومواقفها تجاه القضايا الطلابية والقضايا الوطنية، كذلك ساهمت في الدفاع عن عمل هذه الحركات ومواقفها من القضايا الوطنية فكان دور هذه الصحافة رئيسيًّا ومهمًّا في محورين:

المحـور الأول: نقـل وتغطيـة الأحـداث والتطـورات المرتبطـة بالحركـات الطلابيـة، وكـذلك نقـل آراء واتجاهات ومواقف الحركات الطلابية للمجتمع.

المحور الثاني: حشد التأييد لعمل الحركات الطلابية من خلال عكس صورة حقيقية وواقعية عن عمل الحركات الطلابية.

من هنا تبرز أهمية الدراسة في محاولتها تحليل طبيعة الدور الذي تقوم به الصحافة في تفعيل أداء الحركة الطلابية الكويتية، حيث تنطلق من التعرُّف على خصائصها وأوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع الإشارة إلى أبرز وأهم المشكلات التي تواجه هذه الحركة في المجتمع، وذلك لمعرفة هذه الخصائص؛ لكي يتمكن المعنيون من وضع الخطط المناسبة للنهوض بهذه الشريحة الاجتماعية والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولا: إن النسق العام للحركات الطلابية متشابه وواحد –من حيث الأنشطة والبرامج لا من حيث الأفكار والمبادئ والتوجهات–، ولذلك فإن دراسة دور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركة الطلابية سوف تُلقي الضوء على الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الحركات، وبيان فعاليتها في المجتمع الكويتي من خلال طرح منهجيتها وأنشطتها في الصحف المحلية.

ثانيا: تتعدد التوجهات السياسية في المجتمع الكويتي؛ وذلك بدوره ينعكس على توجهات الحركات الطلابية، حيث يوجد هنالك البدو–والحضر، والسنة–والشيعة، والإسلاميين–والليبراليين، والسلف–والإخوان.

ثالثا: ميل الدراسات الأكاديمية الميدانية إلى دراسة الجماعات الصغيرة، لتوخي الدقة وصدق التعميم، فالمجتمع الصغير الذي تكون اتصالاته مغلقة غالبًا يسهل أن تنجح فيه أية دراسة اجتماعية؛ حيث إن الأحكام القيمية تبقى ثابتة ويتمتع بناؤه الاجتماعي بقدرٍ من الثبات.

رابعا: إن هذه الجماعة التي تتناولها الدراسة تشغل حيزًا جغرافيًّا مهمًّا من المجتمع الكويتي، وتغطي مساحة واسعة فيه، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بطلبة الجامعات.

خامسا: تعد هذه الدراسة من أولى الدراسات الأكاديمية التي تتناول الحركة الطلابية الكويتية بالدراسة والتحليل، مع تركز الضوء على أثر الصحافة المحلية عليها؛ مما سيساعد كثيرًا على توجيه وترشيد هذه الحركة

الطلابية الصاعدة، خاصة في ظل تعاظم مساحة الحريات السياسية في الكويت، وظهور حركة حزبية قوية في الحياة الكويتية.

سادسا: تساعد هذه الدراسة المسئولين في الجامعة وخارجها على تكوين نظرة صحيحة تجاه الحركة الطلابية؛ مما يُسهم بشكل فعال في وضع الطرق والخطط الصحيحة في التعامل مع هؤلاء النشء الجامعي الصاعد، والإسهام في تكوينه السياسي والاجتماعي بشكل يخدم الوطن ككل.

سابعا: توعية القائمين على الصحافة المحلية الكويتية بأهمية صحافتهم وأثرها على أغلى ما يملكه الوطن من موارد بشرية؛ ألا وهم الشباب الجامعي، مما يستدعي منهم الاتصاف بالحيادية والنزاهة عند تسليط الضوء على الحركة الطلابية وتناولها بالنقد أو التحليل، وأن يجعلوا مصلحة الوطن فوق كل شيء، دون الانحياز إلى تيار سياسي أو ديني.

ولذلك فإن الاهتمام بإعطاء نموذج حقيقي لدور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركة الطلابية يعود بفائدة كبيرة على التوجهات الوطنية وكيفية التعامل مع مثل هذه الحركات ومطالبها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على دور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركة الطلابية الكويتية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على اتجاهات الحركة الطلابية في الكويت نحو دور الصحافة المحلية في العمل الطلابي.

2- مدى أهمية الصحافة المحلية ودورها في العمل الطلابي.

3- التعرف على دور الصحافة المحلية في العمل الطلابي وما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية والأكاديمية والثقافية.

4- التعرف على الفروق في اتجاهات الطلبة نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي حسب بعض الخصائص.

تساؤلات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما درجة أهمية الصحافة اليومية للعمل الطلابي من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل الثاني: ما دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي في القضايا السياسية من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل الثالث: ما دور الصحافة المحلية في العمل الطلابي في القضايا الأكاديمية والثقافية من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل الرابع: ما دور الصحافة المحلية في العمل الطلابي في القضايا الاجتماعية من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل الخامس: هل يوجد تأثير للصحافة المحلية في العمل الطلابي من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل السادس: هل يوجد تأثير للصحافة المحلية في القضايا المختلفة المتعلقة بالعمل الطلابي من وجهة نظر الطلبة؟

التساؤل السابع: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدارسة من الطلبة في دور الصحافة المحلية في العمل الطلابي تُعْزَى إلى اختلاف: العمر، الجنس، سَبْق المشاركة في العمل الطلابي، الكلية؟

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على منهجين ؛ بغية القيام بدارسة منهجية سلمية، والوصول إلى نتائج صحيحة:

– فقد تم استخدام المنهج التاريخي في إعداد أجزاء من الخلفية العلمية النظرية للموضوع. ويعرف المنهج التاريخي بأنه: «**هو الطريق الذي يتبعه الباحث في: جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي: فحصها ونقدها وتحليلها والتأكُّد من صحتها، وفي: عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، التي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية, وفي توجيه التخطيط بالنسبة إلى**

المستقبل»[1]. كما يعرف المنهج التاريخي في سياق الحقل الإعلامي بأنه: «**أداة البحث في المشكلات أو الظاهرات الإعلامية في بُعدها التاريخي أو هو سياق الوقائع والأحداث «وصف الماضي»، ووصف الظاهرة الإعلامية وتسجيلها كما حدثت في الماضي؛ مثل: تسجيل المؤسسات والوسائل الإعلامية والبارزين فيها**»[2].

– كما استخدام الباحث المنهج الوصفي في الجانب الميداني من هذه الدراسة؛ لإجراء الدراسة الميدانية، والذي يعرَّف بأنه: «**مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع، اعتمادًا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافيًا ودقيقًا؛ لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث**»[3]. ويعرف أيضًا بأنه: «**ذلك الفرع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها**»[4].

أداة الدراسة:

بعد تحديد مشكلة الدراسة تم الرجوع إلى الأدبيات السابقة لتطوير استبانه تخدم الجانب العملي من الدراسة، وقد مرت عملية بناء الاستمارة بعدة مراحل هي:

1– تصميم الاستبانة بشكلها الأولي.

2– عرض الاستبانة على لجنة تحكيم مكونة من عدة أساتذة جامعيين في تخصص علم الاجتماع والإعلام؛ وذلك بغرض تطوير الاستمارة والتأكد من تغطيتها لأهداف الدراسة وتحقيق أهدافها.

3– إجراء التعديلات اللازمة على الاستبانة، ومن ثم تطبيقها على عينة مكونة من (258) طالبا

([1]) عثمان حسن (1965م): **منهج البحث التاريخي**, القاهرة: دار المعارف, ط 2, ص 20.

([2]) محمد عبد الحميد (2000م): **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، القاهرة: عالم الكتب، ص 262.

([3]) بشير صالح الرشيدي (2000): **مناهج البحث التربوي: رؤية تطبيقية مبسطة**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ص 59.

([4]) صالح بن حمد العساف (1416هـ): **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، الرياض: مكتبة العبيكان، ص 191.

بهدف معرفة مدى ملائمة الأسئلة لموضوع الدراسة ومدى وضوح فقرات الاستمارة.

4- تكونت الاستمارة بشكلها النهائي من قسمين هما:

* **البيانات الشخصية:** العمر، الجنس، الكلية، سبق المشاركة في العمل الطلابي.

* **مقياس الاتجاهات:** نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي، وتم بناء هذا المقياس على غرار مقياس « **ليكـرت** الخماسـي » ويتكون من (35) فقرة، تأخذ الإجابات عليها التدرج «**موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة**» وأعطيت الأوزان «5، 4، 3، 2، 1» على التوالي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون **مجتمع الدراسة** من جميع طلبة وطالبات جامعة الكويت المسجلين في الجامعات على الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2009/2008م، ويقدر عددهم بحوالي (21000) طالب وطالبة.

أما **عينة الدراسة** فلأغراض هذه الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتكون من (900) طالب وطالبة، مسجلين على الفصل الثاني من العام الجامعي 2009/2008م، يشكلون ما نسبته (4.3%) من عدد أفراد المجتمع الكلي.

وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة (856) استبانة تشكل ما نسبته (95.1%) من عدد الاستبانات الموزعة، وفي مرحلة تدقيق الاستبانات تم استبعاد (44) استبانه؛ لعدم اكتمال إجاباتها. وبذلك بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (800) استبانه، تشكل ما نسبته (88.9%) من عدد الاستبانات الموزعة.

مصطلحات الدراسة:

الحركة الطلابية The student movement:

مجموع الطلبة المتواجدين على المقاعد الدراسية في الجامعات، بكل ما يؤدونه من نشاطات ومهام ومساهمات في العمل الطلابي السياسي والاجتماعي والثقافي، وكل ما يندرج تحته من هيئات تمثيل للطلبة داخل الجامعة، وكل ما يحملونه من أفكار ويتحركون من خلاله من سلوك ومفاهيم، وكل ما قد يصنفون ضمنه من تنظيمات أو تيارات[1].

([1]) علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ط 1، الكويت، ص 30.

العمل الطلابي Student Work:

التطبيق العملي للنشاط الطلابي في مختلف القضايا، والترجمة الفعلية لمساهمات الحركة الطلابية في صناعة التاريخ[1].

التيار الطلابي المنظم Current Student Organizer:

تحرك جماعي ينظمه طلبة الجامعات داخل الجامعات أو خارجها؛ للتعبير عن وجهات نظرهم حول قضايا سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك، ويهدف هذا التحرك عادةً إلى الاحتجاج على سياسات قائمة بشأن قضايا داخلية أو خارجية أو تأييد لبعضها، وتطالب الحركات الاجتماعية –ومنها الحركة الطلابية– بإصلاح سياسات متعلقة أو إلغائها أو تعديلها؛ لتتوافق وأهداف هذه الحركات[2].

قيادة الحركة الطلابية Leadership of the student movement:

الهيئات التنفيذية والإدارية أو اللجان العليا المسئولة عن التمثيل الطلابي من جمعيات ورابط علمية ومهنية[3].

الصحافة Press:

أحد وسائل الإعلام المقروءة التي تُساهم في نشر الحقائق والمعلومات حول الأحداث اليومية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، والتي يقوم بتغطيتها شبكة من المراسلين داخل الدولة وخارجها، وتعد من أكثر وسائل الاتصال الجماهيرية تأثيرًا على المتلقي[4].

الصحافة المحلية Press:

الجرائد والمجلات التي تصدر وتوزع داخل البلد أو الإقليم، ولا تتجاوز ذلك إلى توزيع أوسع على مستوى العالم[5].

([1])المصدر السابق، ص 30.

([2]) عثمان الخضر (1993): الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي، **مجلة منبر الطلاب**، ص 78.

([3]) نفس المصدر السابق، ص 78.

([4]) كرم شابي (1989): **معجم المصطلحات الإعلامية**، القاهرة: دار الشروق، ص344.

([5]) نفس المصدر السابق، ص344.

الجامعة University:

اصطلاح جامعة «**University**» مأخوذ من كلمة «**Universities**»، وكانت تعني التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذًا في مجال السياسة، من أجل ممارسة السلطة، وهكذا استخدمت كلمة الجامعة لتدل على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد والشعوب، هذا وتعد الكلمة العربية «**جامعة**» ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها، لأنها في مدلولها العربي تعني التجمع والتجميع. فالجامعة هي مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية. والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي. وتطلق أسماء أخرى على الجامعة وبعض المؤسسات التابعة لها مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، المدرسة العليا. وهذه الأسماء تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر[1].

ثبات أداة الدراسة:

جرى استخراج معامل الثبات لفقرات المقياس، طبقًا لمعادلة «**كرونباخ ألفا Cronbach Alpha**» للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، وبلغت (89.4%) مما يشير لثبات المقياس ووجود درجة مرتفعة من الاتساق بين فقراته.

المعالجة الإحصائية:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام الرزمة الإحصائية «SPSS/Statistical Package For Social Sciences» في التحليل، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1– مقاييس الإحصاء الوصفي «Descriptive Statistic Measures» وهي النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

2– اختبار (ت) للعينة الواحدة «One-Sample Statistics».

3– اختبار (ت) للعينات المستقلة «Independent Samples Test».

4– ألفا كرونباخ «Cronbach Alpha» للاتساق الداخلي والثبات.

([1]) أغادير عرفات ياسين جويحان (2006): **درجة فاعلية مقترح لتنمية المعرفة والوعي السياسي لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

الدراسات السابقة:

بحمد الله تمكنت من الوقوف على عدد من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، وقد تم تقسيم هذه الدراسات السابقة على قسمين: **إحداها** دراسات باللغة العربية، **وأخرى** باللغة الأجنبية.

أولا: الدراسات العربية :

* دراسة اسعيد، جهاد يوسف عبد الرحمن بعنوان: «**دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية في تعزيز المشاركة للحركة الطلابية وأثر هذا الدور في إحداث التنمية السياسية في فلسطين**» (2003)[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السلوك والممارسات السياسية للمجالس والكتل الطلابية كقيادات للحركة الطلابية لمعرفة مدى مساهمة هذه الممارسات في تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني.

وركزت محاور الدراسة على العناصر التالية: الانتخابات الطلابية السنوية، السلوك السياسي للحركة الطلابية بعد الانتخابات، القيادات الطلابية ودورها في توجيه وتعبئة الحركة الطلابية نحو المشاركة السياسية، استشراف مستقبل الحركة الطلابية.

وأظهرت نتائج الدراسة:

1- إن مفهوم الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية لم يعرف بشكل واضح حتى الآن، فالحديث يدور عن حركة طلابية غير واضحة المعالم من الناحية الهيكلية حيث يوجد تداخل في التمثيل وتبادل في

(1) جهاد يوسف عبد الرحمن اسعيد (2003): **دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية في تعزيز المشاركة للحركة الطلابية وأثر هذا الدور في إحداث التنمية السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

الأدوار بين الكتل الطلابية ومجالي الطلبة، لكن هذه الكتل والمجالس تعمل بدرجة عالية من التسيس وتتأثر بشكل كبير بالأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية.

2– تميزت الحركة الطلابية الفلسطينية بكافة أقطابها عبر مراحلها الزمنية بالتبعية السياسية للأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية.

* دراسة طربية، محمد عصام وعنوانها: «**المفاهيم السياسية المتضمنة في مقررات المرحلة الثانوية في الأردن ومدى وعي طلبة السنة الجامعية الأولى بهذه المفاهيم ودرجة تمثلهم لها**» (2003)[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المفاهيم السياسية المتضمنة في مقررات المرحلة الثانوية في الأردن، ومدى وعي طلبة السنة الجامعية الأولى بها ودرجة تمثلهم لها. وسعت الدراسة إلى الكشف عن الوعي لدى الطلبة باختلاف متغيرات الدراسة: الجنس، وموقع الجامعة التي يدرس بها الطلاب، والتخصص ومدى تمثلهم لها باختلاف المتغيرات الثالثة السابق ذكرها.

وجاءت نتائج هذه الدراسة بعد أن تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية كان عددها (710) طالب وطالبة من ثلاث جامعات حكومية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1– كان متوسط الأهمية النسبية للمفاهيم السياسية المتضمنة في مقررات المرحلة الثانوية في الأردن لدى طلبة السنة الجامعية الأولى حوالي (86.74%).

2– لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.050) في الوعي السياسي عند طلبة السنة الجامعية الأولى فيما يتعلق بالمفاهيم السياسية المتضمنة لمقررات المرحلة الثانوية تعزى إلى تخصص الطالب، أو موقع الجامعة، أو جنس الطالب.

3– أظهرت الدراسة أن (70%) من هذه المفاهيم يمثلها الطلبة بدرجة مرتفعة و(20%) بدرجة متوسطة و(10%) بدرجة منخفضة.

---

(1) محمد عصام طربية (2003): **المفاهيم السياسية المتضمنة في مقررات المرحلة الثانوية في الأردن، ومدى وعي طلبة السنة الجامعية الأولى بهذه المفاهيم ودرجة تمثلهم لها**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

4– هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.050) في درجة تمثل طلبة السنة الجامعية الأولى للمفاهيم السياسية المتضمنة لمقررات المرحلة الثانوية تعزى إلى جنس الطالب؛ وذلك لصالح الذكور، وإلى التفاعل الثنائي بين متغيرين التخصص والموقع، وإلى التفاعل الثنائي بين متغيري الموقع والجنس.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدارسة في الإطار النظري، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الحركة الطلابية بشكل عام.

* دراسة العيسى، شملان وآخرون وعنوانها: «**الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة الكويت**» (2005)[1].

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت في الفترة الزمنية ما بين عامي (2002-2003).

وقد تم إجراء هذه الدراسة على طلبة جامعة الكويت، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (455) طالب: كانت نسبة الذكور (33.3%)، نسبة الإناث (65.3%).

وأظهرت نتائج الدراسة أن:

1– (73%) من الطلبة مهتمون ولديهم اطلاع على القضايا السياسية.

2– كما كانت نسبة الثقافة السياسية والقانونية مع المستوى المحلي.

3– اعتبرت نسبة عالية من الطلبة أن الديمقراطية هي أسلوب للحياة السياسية في الدولة، وكذلك بتطبيق الشريعة الإسلامية.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدارسة في الإحصاءات والبيانات التي أوردتها والمتعلقة بطلاب جامعة الكويت وانتماءاتهم السياسية.

---

(1) شملان العيسى، وآخرون (2005): **الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد 31، العدد (118)، تموز، الكويت.

* دراسة التل، نانسي، بعنوان: «**معوقات الاستراتيجية الوطنية للشباب من وجهة نظر المشرفين في المراكز الشبابية في الأردن**» (2007)[1].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض المعوقات التي تُحِدُّ من تطبيق محاور الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن، وهل تختلف هذه المعوقات باختلاف متغيرات الجنس والمنطقة الجغرافية، والخبرة، والمؤهل العلمي.

وتكونت عينة الدراسة من (98) مشرف ومشرفة من مشرفي المراكز الشبابية، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وطورت الباحثة استبانة تكونت من (38) فقرة موزعة على (4) مجالات هي «التخطيط الإداري والتنظيمي، الإمكانات، والتقويم».

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- جاءت تقديرات أفراد عينة الدراسة للمعوقات التي تحد من تطبيق الإستراتيجية الوطنية للشباب في مجال الإمكانات بدرجة كبيرة.

2- إن تقديرات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من تطبيق الإستراتيجية الوطنية للشباب في مجالات «التقويم الإداري والتنظيمي، والتخطيط» جاءت بدرجة متوسطة.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدارسة في إعداد بعض النواحي المتعلقة باستبانة الدراسة.

* دراسة الخيري، طلال بن عقيل بن عطاس، بعنوان: «**تفعيل التربية الإعلامية في المرحلة الجامعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية**» (2009)[2].

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين التربية والإعلام في الأدبيات التربوية وفي ضوء مفاهيم التربية الإسلامية، وتوضيح مفهوم التربية الإعلامية، والتعرف على درجة أهمية تفعيل التربية الإعلامية في المرحلة الجامعية في ضوء المحاور التي حددتها الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في درجة التفعيل والتي تعزى إلى المتغيرات: «التخصص، الدرجة العلمية، الخبرة».

وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كليات وأقسام التربية في الجامعات السعودية والبالغ عددهم (1153) عضو، وأعضاء هيئة التدريس في كليات وأقسام الإعلام في الجامعات السعودية والبالغ عددهم (112) عضو.

([1]) نانسي التل (2007): **معوقات الإستراتيجية الوطنية للشباب من وجهة نظر المشرفين في المراكز الشبابية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

([2]) طلال بن عقيل بن عطاس الخيري (2009): **تفعيل التربية الإعلامية في المرحلة الجامعية من وجهة نظر هيئة التدريس في الجامعات السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، السعودية، جامعة أم القرى.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1– ضرورة إعداد الطلاب للتعامل مع التحدي الإعلامي المعاصر؛ وذلك يتطلب مراجعة السياسات والمناهج التربوية وتطويرها.

2– العلاقة بين التربية والإعلام علاقة تكامل وشراكة، وهو ما تحقق على مستوى السياستين الإعلامية والتعليمية في المملكة العربية السعودية. أما على المستوى التطبيقي فهناك ضعف في العلاقة وتحتاج إلى إعادة نظر في سبيل الحد من التناقضات والارتقاء بالواقع نحو المأمول.

3– التربية الإعلامية ضرورة ملحة لإعداد الأجيال في القرن الحادي والعشرين وهي عملية تكوين القدرة لدى الفرد على قراءة الرسالة الإعلامية وتحليلها ونقدها وتقويمها والمشاركة في إنتاجها في ضوء القيم الإسلامية.

4– التربية الإعلامية تقوم على فلسفة التناول الناقد للمضامين الإعلامية وهو اتجاه يتكامل مع الاتجاه الوقائي وليس بديلاً عنه، وهي بهذا المفهوم تعليم موضوعه الإعلام، وليست استخدام الإعلام كوسيلة.

5– أظهرت الدراسة الميدانية أن درجة أهمية تفعيل التربية الإعلامية في المرحلة الجامعية في ضوء المحاور التي حددتها هي مهمة جدًّا من وجهة نظر عينة الدراسة.

6– ترى عينة الدراسة أن تفعيل التربية الإعلامية كموضوعات ضمن الأنشطة العامة في الجامعة أعلى درجة في الأهمية من تفعيلها كمقرر مستقل أو جزء من المقررات الدراسية الجامعية.

7– أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى متغير التخصص في درجة أهمية تفعيل التربية الإعلامية في المرحلة الجامعية والتي جاءت لصالح تخصص التربية.

8– كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة أهمية تفعيل التربية الإعلامية في المرحلة الجامعية تُعزى لمتغيري: الدرجة العلمية، والخبرة.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدارسة في الإطار النظري، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الصحافة المحلية ودورها على الشباب الجامعي.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

* دراسة أحمت (Ahmet, Doganay)، وعنوانها: «**العوامل التي تعكس المواقف والمعرفة السياسية للأطفال**» (1993)[1].

(1) Ahmet, Doganay (1993): Factors that predict political Knowledge and attitudes of young children. Dissertation Abstracts International, 54 (7), 2443 – A.

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء دور كلٍّ من البيت والبيئة والمدرسة في المعرفة والاتجاهات السياسية لدى طلبة الصف الخامس في تركيا.

واشتملت عينة الدارسة على (262) طالبًا من طلبة الصف الخامس في تركيا في (9) مدارس في مقاطعة أنطاليا التركية. وبالنسبة لأداة الدراسة المستخدمة في الدراسة فكانت مقياس المعرفة والاتجاهات السياسية الذي طوره الاتحاد العالمي لتقييم التحصيل التربوي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1– للمتغيرات البيئية أثر كبير في بناء المعرفة والاتجاهات السياسية.

2– تسهم البيئة بقدر كبير في تقديم المعرفة السياسية أما دورها في تنمية الاتجاهات السياسية فقليل.

3– تسهم المدرسة في تشكيل الاتجاه السياسي لدى الطلاب أما في تقديم المعرفة السياسية فمساهمتها قليلة.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدارسة في بيان العلاقة بين الطلاب والتيارات السياسية القائمة في المجتمع.

* دراسة جوني وجفري (Joanne & Jeffrey)، وعنوانها: «**المقارنة بين طلاب المدارس العليا وطلاب المدارس المتوسطة في الانتماء**» (1995)[1].

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير العوامل التالية على إحساس الطلاب بالانتماء وهي: الطبقات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية وجنس الطلاب والانحدار السلالي للجنس وللتكوين الأسري والتنظيم المدرسي.

وأجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

---

(1) Joanne ،M & Jeffrey, D (1995): A Comparison of Student Belonging in High. S. E. S. and Low S. E. S. Middle Level Schools, Research –in Middle – Level – Education – Quarterly. 18 (2),120-A

1– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لهذه العوامل الخمسة في المدارس العليا.

2– أما في المدارس ذات المستوى المنخفض فقد وجد تأثير دال إحصائيًّا بالنسبة لجنس الطلاب وانحداره السلالي وكذلك عامل التنظيم المدرسي.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدارسة في الإطار النظري، خاصة فيما يتعلق بتعدد انتماء تيارات الحركة الطلابية للوطن الواحد.

* دراسة روزنثال وآخرون (Rosenthal, Cindy Simon et al) عام، وعنوانها: «**تجهيز النخبة للمشاركة السياسية، والتنشئة الاجتماعية في مرحلة المراهقة**» (2001)[1].

وقد أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهدفت إلى الإجابة عن التساؤل التالي: كيف تستطيع التنشئة أن تشكل أثرًا على البالغين وعلى الأداء الجنسي في أدوار القيادة السياسية؟

وقد تم اختيار مؤسسة سياسية عالمية (نموذج الأمم المتحدة) تجذب من الناحية الأكاديمية الطلبة ذوي الدوافع العالية الذين يطمحون إلى الوصول إلى مراكز سياسية عليا في المستقبل؛ لتكون كتجربة لهم تفيدهم في المشاركة السياسية الفاعلة في المستقبل. وكان المشاركون –ذكورًا وإناثًا– هم من طلبة الجامعات الذين ينتمون إلى مناطق وأعراق مختلفة، وبدأت الحملة الانتخابية بالاجتماعات الصغيرة تلتها الخطابات للمرشحين للحصول على أكبر عدد من الأصوات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1– المرأة غير متساوية مع الرجل؛ إذ تبتعد المرأة عن الأدوار البارزة والقوية وتحاول التنافس على المواقع الخاصة بها فقط كفئة أقلية.

2– إن التأثيرات الشخصية التي تتركها المرأة أقل نجاحًا من تأثيرات الرجال؛ لأن الرجال أكثر طموحًا وقوةً وعنفًا، بينما تميل المرأة إلى الخطابات العاطفية والحساسة، الأمر الذي أشار إلى أن المشاركة السياسية للمرأة أقل من الرجل.

---

(1) Rosenthal, Cindy Simon et al. (2001): Preparing for Elite Political Participation Simulations and the Political Socialization of Adolescents.

الفصل الثاني

الإطار النظري

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، وقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الصحافة المحلية.

المبحث الثاني: مفهوم الحركات الطلابية.

المبحث الثالث: تاريخ الحركة الطلابية الكويتية وأهم تياراتها السياسية.

المبحث الرابع: الحركة الطلابية الكويتية والصحافة المحلية.

المبحث الأول

مفهوم الصحافة المحلية

المبحث الأول

مفهوم الصحافة المحلية

يأتي تناول مفهوم الصحافة المحلية يأتي بالدرجة الأولى في نطاق الصحافة المتخصصة، حيث ظهرت في عالم الصحافة اليومية التخصص الجغرافي أو الإقليمي أي: بمعنى الصحف التي تختص بالقضايا المحلية للمجموعة السكانية التي تصدر منها وتهتم باحتياجاتهم ومتطلباتهم المعرفية. ففي واقعنا العربي المعاصر تطلق تسميات: الصحافة المحلية، والصحافة الإقليمية للدلالة على مسمى واحد وهو: الصحف التي تصدر في إقليم جغرافي داخل دولة من الدول[1].

وتتعدد التعريفات وتختلف في التعبير عن مفهوم الصحافة المحلية، وقد لوحظ أن هناك لبسًا قد وقع في إيجاد تعريف محدد لهذا المصطلح الإعلامي. كما أنه لم يتم العثور على تعريف مانع جامع لهذا المصطلح، وذلك على الرغم من كثرة المحاولات التي بذلها الباحثون في هذا الميدان من جهة، ولارتباط مفهومها بالأوضاع السياسية والتقسيمات الجغرافية والإدارية بمختلف دول العالم من جهة أخرى.

حيث تختلف التقسيمات الداخلية للدول حسب النظام السائد بها، فنجد أن مجموعة من الدول تعتمد على التقسيم الجغرافي المتمثل في: المحافظات والمقاطعات معًا مثل كندا، والبعض يعتمد على التقسيم القائم على الأقاليم والهيئات مثل فرنسا، وأخرى تعتمد على تقسيم الولايات والمدن مثل ألمانيا، وبعضها يعتمد على تقسيم إقليمي وحكومة محلية مثل إيطاليا واليابان، ودول أخرى تعتمد على التقسيم الفيدرالي للولايات مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك من يعتمد على التقسيم الإداري المتمثل في المقاطعات والبلديات مثل إنجلترا وأسبانيا وإيطاليا. وفي دول آسيا يُعتمد في الأغلب على التقسيم الجغرافي المتمثل في الولايات مثل ماليزيا، وحكومات محلية مثل إيران، وإمارات مثل دول الإمارات العربية، وفي الدول الأفريقية غير العربية نجد أنها تعتمد في تقسيماتها الجغرافية على المقاطعات والبلديات مثل أوغندا أو كينيا، والبعض منها يقوم على التقسيم المتمثل في الحكومة المحلية والأقاليم والإدارات الخاصة مثل موزمبيق وإثيوبيا، وهي تتشابه في تقسيماتها مع بنجلاديش وباكستان والهند وكوريا الجنوبية.

ويمكن رصد اتجاهين في تعريف الصحافة المحلية: **أولهما** اتجاه أكاديمي، **وثانيهما** مهني:

([1]) محمد السيد محمد (1989): الإعلام الإقليمي في القرن الحادي والعشرين، **مجلة الدراسات الإعلامية**، العدد 55، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، القاهرة، ص 80.

أولا: التعريف الأكاديمي:

تعددت تعريفات الإعلاميين الأكاديميين للصحافة المحلية بتعدد الأطر التي تعمل من خلالها الأنظمة الإعلامية، وعلى الرغم من تعدد تعريفاتها، إلا أنها تتفق في مختلف جوانبها وأسسها وأركانها، ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

1- يقدم معجم المصطلحات الإعلامية تعريفين للصحف المحلية، ينص **أولهما** على أنها: الصحف التي تُوزع على مستوى المدينة التي تصدر فيها، ولا تتجاوز ذلك إلى توزيع أوسع على مستوى عالمي، وقد تكون على مستوى عالمي وقد تكون على مستوى الدولة، لكنها ليست على مستوى العالم. وينص **التعريف الآخر** على أنها: الجرائد والمجلات التي تصدر وتوزع داخل البلد أو الإقليم، ولا تتجاوز ذلك إلى توزيع أوسع على مستوى العالم[1].

ويمكن ملاحظة أن كلا التعريفين قد تجاهل الدور والوظيفة التي تقوم به الصحف المحلية. وهناك تعريف آخر[2] يرى أن الصحف المحلية هي تلك الصحف التي تصدر في دائرة جغرافية محدودة، قد تكون وحدات إدارية أو منظمات أو محافظات، وتخاطب مصالح واهتمامات سكان هذه الدوائر الجغرافية.

ويعد هذا التعريف أكثر دقةً؛ لأنه يجمع بين كلا البعدين: المدى والوظيفة، ومن ناحية أخرى فإن مصطلح الصحافة المحلية قد يشمل في الوقت نفسه مصطلحات أخرى، مثل: الصحافة المحلية، صحف المقاطعات، صحف الولايات، الصحافة في المجتمعات المحلية، صحافة المدن، صحف البلديات والشعبيات «المحافظات».

ويحاول تعريف آخر[3] التفرقة بين الصحف المحلية والقومية، فالصحف المحلية هي التي تصدر في إقليم من الأقاليم «ولاية، أو محافظة» أو مدينة أو بلدية، وتعنى هذه الصحف بالدرجة الأولى بنشر أخبار الإطار الجغرافي أو الإقليم الذي تصدر فيه والأخبار التي تهم الناس المقيمين في ذلك الإقليم. هذا بخلاف

([1]) كرم شابي (1989): **معجم المصطلحات الإعلامية**، دار الشروق، القاهرة، ص 344.

([2]) نفس المصدر السابق، ص 344.

([3]) طارق سيد أحمد (1994): **الإعلام المحلي وقضايا المجتمع**، القاهرة دار المعرفة الجامعية، ص 75.

الصحف القومية أو العامة التي توزع في كل أنحاء الدولة ولا تركز على إقليم معين، وتعد صحيفة البلدية أو المحافظة أو الإقليم هي الصحيفة الأولى في التوزيع في الإقليم الذي تصدر فيه وتعبر عنه.

2– وتعرف الإدارة العامة للمطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات بمصر الصحف المحلية بأنها: الصحف الصادرة عن المحافظات والهيئات والنقابات فقط. أما الصحف التي يصدرها الأفراد فلا تعد في عرف هذا المفهوم صحفًا محلية[1].

3– أما فتحي الإبياري فيعرف الصحافة المحلية على أساس مجموعة من العناصر هي[2]:

أ) مكان الصدور.

ب) موطن القائمين بالاتصال.

ج) المضمون.

د) مدى التأثير.

ولهذا فهو يرى: أن الصحافة المحلية هي التي تُحَرَّر وتطبع في الإقليم عن طريق أبنائه، ثم توزع داخل الإقليم وخارجه؛ للتأثير في الرأي العام، وتركز اهتمامها على نشر وتحقيق مشاكل الناس في الأقاليم والمحافظات، بالإضافة إلى ربط القارئ بالأحداث التي تجري في بلده، ثم أهم الأحداث التي تقع في العالم.

4– وترى إجلال خليفة أنه يمكن القول بأن الصحافة المحلية هي: الدوريات العامة التي تصدر في أقاليم الجمهورية فيما عدا العاصمة السياسية للبلاد، وتكون موجهة لمواطني الإقليم الذي توزَّع فيه، معبرةً عن مشاكل هذا الإقليم وأخباره وآرائه وآماله[3].

([1]) منير حجاب (1998): **الإعلام والتنمية الشاملة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 7.

([2]) فتحي الإبياري (1977): **صحافتنا الإقليمية والإسكندرية**، القاهرة، المكتبة الثقافية، رقم 341، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 72.

([3]) إجلال خليفة (1976): **الصحافة مقروءة ومسموعة ومرئية**، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ص 26.

5– ويعرفها إبراهيم المسلمي بأنها: الدوريات العامة التي تصدر في أقاليم الدولة فيما عدا العاصمة السياسية للبلاد، وتكون موجهة لمواطني الإقليم، الذي تصدر وتوزع فيه، معبرة عن مشاكل جماهير هذا الإقليم وأخبارها، وآرائها، وآمالها[1].

6– وتعرفها ليلى عبد المجيد بأنها: صحف تصدر في دائرة جغرافية محدودة، قد تكون وحدات إدارية أو محافظات أو منظمات شعبية، وتخاطب مصالح واحتياجات واهتمامات سكان هذه الدوائر الجغرافية[2].

7– ويعرف عبد العزيز الغنام الصحافة المحلية بأنها: الصحف التي توزع داخل الأقاليم «المحافظات أو البلديات» التي توزع فيها، ويكون هذا الإقليم إما مديرية أو مركزًا أو إقليمًا جغرافيا[3].

8– ويعرفها محمود علم الدين بأنها عملية إصدار مطبوعات بصفة دورية، وتشمل المطبوعات والجرائد «الصحف» والمجلات العامة والمتخصصة، التي تختلف في دوريتها من يومية إلى أسبوعية بالنسبة إلى الجرائد «الصحف»، ومن الأسبوعية إلى الشهرية بالنسبة إلى المجلات، وهذه المطبوعات تتسم بالتوجه إلى مدينة أو منطقة أو إقليم معين داخل الدولة الواحدة، وبالتالي يكون توجه المضمون إقليميا أو محليا بمعنى أنه يركز على تغطية شئون المدينة أو المنطقة أو الإقليم، واهتمامات جمهورها، إلى جانب اهتمام محدود بتغطية بعض الشئون القومية ذات التأثير أو العواقب على عامة الجمهور[4].

([1]) إبراهيم عبد الله المسلمي (1991): **الصحافة الإقليمية**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ص 30.

([2]) ليلى عبد المجيد (1990): واقع الصحافة الملية في مصر، **مجلة بحوث الاتصال**، العدد الثالث يوليو، تصدر عن كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 25.

([3]) عبد العزيز الغنام (1999): **مدخل إلى علم الصحافة**، القاهرة، الأنجلو المصرية، ص 109.

([4]) محمود علم الدين (1993): إمكانات الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير الصحافة الإقليمية في مصر، **مجلة بحوث الاتصال**، العدد العاشر، ديسمبر، تصدرها كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 140.

9– ويعرفها محمود حسن إسماعيل بأنها: الدوريات التي تصدر بناء على ترخيص من جهة مسئولة وتوزع في إقليم من أقاليم الجمهورية –محافظة أو بلدية من الدولة– وقد تكون محافظة أو كثر أو مدينة أو مركز أو قرية أو مجموعة قرى تخاطب جمهورًا محدودًا ومتناسقًا جغرافيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا معبرةً عن آرائه ملبيًا لحاجاته ومتطلباته[1].

10– ويعرفها كرم شلبي بأنها الصحيفة الأولى التي توزع في الإقليم الذي تصدر فيه وتعبر عنه.

11– ويعرفها يوسف مرزوق بأنها: الدوريات العامة التي تصدر في أقاليم الجمهورية فيما عدا العاصمة السياسية وتكون موجهة لمواطني الإقليم الذي تصدر وتوزع فيه معبرة عن مشاكل جماهير هذا الإقليم وأخبارها وآرائها وآمالها[2]. وهذا التعريف يتفق تمامًا مع التعريف الذي قدمه د.إبراهيم المسلمي حول الصحافة المحلية.

12– ويعرفها محمود علم الدين بأنها: الصحافة المحلية التي تصدر ليغطي توزيعها محافظة أو منطقة معينة[3].

13– ويعرفها عابدين الشريف ضمن تعريفه للإعلام بأنها: وسيلة المناطق المحلية لتقديم أفضل الإنتاج الفكري والثقافي والفني والأدبي المعبر عنها[4].

14– ويعرف السيد بهنسي وسائل الإعلام المحلي –وبما فيها الصحافة– بأنها أجهزة إعلامية تخدم مجتمعنا محليًّا وتبث وتنشر مضمونها إلى مجتمع خاص يعيش في نطاق جغرافي محدد المساحة مجتمع متناسق

([1]) محمود حسن إسماعيل (1994): الطفولة والشباب في الصحافة الإقليمية، **دراسة تطبيقية لمجلة صوت الشرقية، 1963–1993** ندوة الممارسة الديمقراطية وأدوارها في تطوير الصحافة الإقليمية، القاهرة، المجلس الأعلى، ص 4.

([2]) يوسف يعقوب مرزوق (1977): **الإذاعات الإقليمية في الدول النامية مع دراسة الإذاعات الإقليمية في مصر: إذاعة الإسكندرية**، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الإذاعة، كلية الإعلام، القاهرة، ص 26.

([3]) محمود علم الدين (2004): **الفن الصحفي**، القاهرة، دار أخبار اليوم، مطبوعات قطاع الثقافة، القاهرة، ص 31.

([4]) عابدين الدردير الشريف (1997): **إذاعة طرابلس العرب المحلية: نشأتها وأهدافها**، طرابلس، منشورات مركز البحوث الإعلامي والثقافي والشعبوي، ص 30.

من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يشكل نطاقًا إنسانيًّا متجانسًا رغم الفروق الفردية بين أفراده، وتقوم هذه الوسيلة بإمداد مجتمعها المحلي بالأخبار والمعلومات التي تهمهم، وهي تستمد هويتها من طبيعة المجتمع وقضاياه، وجمهورها المستهدف هو أفراد المجتمع المحلي، وقد يكون سكان قرية واحدة أو مجموعة قرى متقاربة متجانسة أو مدينة صغيرة أو مدن صغيرة متقاربة متجانسة[1].

ثانيا: التعريف المهني:

يعرف العاملون في مجال الصحافة والإعلام الصحافة المحلية بناء على اتجاهاتهم المهنية والشخصية؛ حيث إنها تختلف من شخص إلى آخر، ومن بين تلك التعريفات ما يلي:

1- يعرف يحيى أبو بكر الصحافة المحلية بأنها: الصحف التي تخدم جمهورًا محليًّا محدودًا ومتناسقًا من النواحي الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية وتلبي احتياجات الجهة المتميزة، وتعبر عن رغباته وأفكاره وآرائه، ولا بد أن ترتبط في أدائها لوظيفتها الإعلامية بالهيئات والتنظيمات المحلية، حكومية وشعبية[2].

2- ويعرفها جلال الدين الحمامصي: بأنها الصحف التي تصدر وتوزع في نطاق المحافظات وتنشر الأنباء المتصلة بالمحافظ وكبار الموظفين ومشاكل المحافظة -البلدية أو الشعبية- وهي التي لا تجد لها مكانًا في الصحف التي تصدر في العاصمة أو الصحف التي يطلق عليها الصحف المركزية، وإن وجدت الموضوعات المتعلقة بالمحافظات فتكون موجودة في ركن داخلي من الصفحات الداخلية ليس في ركن أساسي، ولكنها توجد في الركن الأساسي في الصحف المحلية التابعة لتلك المحافظة والتي تتولى مخاطبة أبناء المجتمع المحلي[3].

3- ويعرفها سلامة أبو زيد: بأنها الصحف التي تعبر عن مشكلات ومطالب واحتياجات المجتمع المحلي، وهذه الصحف لها رسالتها ودورها في تنمية المجتمع المحلي وتطويره؛ لتحقيق أهداف المجتمع على مستوى الدولة وتقوم ببناء الوعي الوطني لدى أفراد المجتمعات المحلية وحث المواطنين على حل المشكلات

([1]) السيد البهنسي حسن (1992): **وسائل الإعلام المحلية في مصر: نشأتها وتطورها**، القاهرة، دار أبو المجد، ص 18، 19.

([2]) يحيى أبو بكر، وآخرون (1987): **الصحافة المحلية في مصر: دراسة استطلاعية**، القاهرة، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية، ص 2.

([3]) جلال الدين الحمامصي (1988): **المندوب الصحفي**، ط 3، القاهرة، دار المعارف، ص 46.

المحلية بالجهود الذاتية وتطوير وتنمية الثقافة الوطنية، ودعم القيم المحلية الإيجابية وإبراز التراث الثقافي المحلي، ويرى أن الصحافة المحلية هي حالة اتصالٍ بين المواطنين وأفراد المجتمع المحلي وبين الجهازين الشعبي والتنفيذي داخل المجتمع المحلي[1].

4– ويعرفها أحمد بشير أحمد المدني أحد الإعلاميين السودانيين بأنها: تلك الصحافة التي تعبر عن مجتمعات قروية ريفية محضة، ويطلق عليها أيضًا صحافة الأرياف، وكذلك يعرفها بأنها: تلك الصحافة التي ظهرت في الأقاليم والمناطق وتعبر فقط عن إنسان المنطقة أو الإقليم وقضاياه وهمومه[2].

بعد هذا العرض السابق لمفهوم الصحافة المحلية يتضح أن الصحافة المحلية هي الصحافة التي يتوافر فيها المقومات الآتية[3]:

1– يحررها أبناء الإقليم الذي تصدر فيه.

2– تطبع داخل الإقليم بالإمكانيات الفنية المتاحة.

3– توزع دخل النطاق الجغرافي للمحافظة أو البلدية أو المقاطعة... إلخ.

4– توجه إلى جمهور يرتبط بها ويشعر أنها ملك له، سواء على مستوى المحافظة أو المراكز أو القرى، أو على مستوى القطاعات الإدارية داخلها.

5– تقدم الأخبار والموضوعات التي تهم هذا الجمهور محليا أو قوميا، وتتعلق بالبيئة المحلية.

6– تستخدم لذلك كل الأساليب الفنية والصحفية وبصورة تعكس الطابع المحلي للمجتمع.

7– تستهدف من ذلك: تكوين رأي عام يعمل من أجل مجتمعه الإقليمي أو الريفي أو المحلي وتطويره.

([1]) سلامة أبو زيد (1989): الصحافة الحزبية الإقليمية: دراسة حالة على جريدة صوت المصريين، **ندوة حول نحو صحافة إقليمية متطورة**، القاهرة، المجلي الأعلى للصحافة، 5-6 ديسمبر، ص 2.

([2]) www.Copyright Al Rayaam Newspaper, all right reserved, 2002, 29/10/2005.

([3]) منير حجاب (1998): **الإعلام والتنمية الشاملة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 13، 14.

ومن وجهة نظر الباحث أجد أن التعريفات السابقة للصحافة المحلية تميل بالدرجة الأولى إلى التأكيد على الحدود والنطاق الذي تصدر فيها هذه الصحف، حيث حددت في جميعها بأنها تصدر في إقليم من الأقاليم أو مدينة من المدن أو منطقة من المناطق القروية أو ولاية من الولايات أو مقاطعة من المقاطعات دون أن نصل إلى العواصم، باستثناء تعريف واحد يرى أن الصحف التي تصدر في نطاق العاصمة فقط ولا تخرج منها هي أيضًا صحف محلية، أي أن هذه الصحف تبدأ من المجتمعات المحلية وتنتهي إليها.

مما سبق يمكن تعريف الصحافة المحلية إجرائيًا بأنها:

الجرائد والمجلات التي تصدر وتوزع داخل البلد أو الإقليم، ولا تتجاوز ذلك إلى توزيع أوسع على مستوى العالم.

أنواع الصحافة المحلية:

إن تحديد أنواع الصحف المحلية يرتبط بمفهومها وأوقات صدورها والمكان الذي تصدر فيه، وكذلك بناء على ملكيتها ووضعيتها الإدارية بالدولة التي تنتمي إليها، بالإضافة إلى مستوى انتشارها وتوزيعها. ولذلك فانه يمكن عرض تقسيمات أنواع الصحف المحلية على كل هذه الاعتبارات، وبالتالي يمكن تقسيمها على النحو التالي:

أولا: التقسيم وفقًا إلى طبيعة المحتوى:

حيث تنقسم الصحف المحلية من حيث محتواها إلى:

1- الصحف المحلية العامة: وهي تلك الصحف التي يتناول مضمونها ومحتواها كل ما يهم شئون النطاق الجغرافي الذي تصدر فيه، ولا تتناول موضوعات تركز على فئة معينة دون الأخرى، وبالتالي هي تهتم وتركز على القضايا العامة ذات العلاقة والصلة المباشرة بالمجتمع المحلي.

2- الصحف المحلية الحزبية: وهي تلك الصحف التي تصدر عن حزب معين، وتتناول قضاياه وتتبنى أهدافه وسياساته، وبالتالي تقوم بمعالجة الموضوعات ذات العلاقة بالحزب وأفراده، ولكنها تصدر في نطاق جغرافي معين ومحدد.

3- الصحف المحلية الفئوية: وهي تلك الصحف التي تصدر وتخاطب فئة معينة من فئات المجتمع الذي تصدر فيه؛ مثل: صحف النقابات المحلية، والهيئات المحلية، والجمعيات المحلية.

4- الصحف المحلية المتخصصة: وهي تلك الصحف التي تهتم وتتناول وتعالج الموضوعات المتخصصة وكذلك تخاطب شرائح متخصصة، وأحياناً تخاطب الجمهور العام، وذلك حسب الموضوعات التي تتناولها، مثل: المجلات والصحف التي تصدر عن المؤسسات التجارية في النطاق الجغرافي الذي تصدر فيه[1].

ثانيا: التقسيم وفقًا إلى أوقات الصدور:

وتنقسم الصحف المحلية وفقًا إلى أوقات صدورها إلى:

1- الصحف المحلية اليومية: وهي الصحف التي تصدر يوميًا في نطاق جغرافي محدد.

2- الصحف المحلية الأسبوعية: وهي الصحف التي تصدر مرة واحدة في الأسبوع في نطاق جغرافي محدد.

3- الصحف المحلية النصف شهرية: وهي تلك الصحف المحلية التي تصدر مرتين خلال الشهر في حدود نطاقها الجغرافي.

4- الصحف المحلية الشهرية: وهي تلك الصحف التي تصدر مرة واحدة كل شهر في إطار حدوها الجغرافية التي تصدر فيها[2].

ثالثا: التقسيم وفقًا للملكية والوضعية الإدارية:

وتنقسم الصحف المحلية من حيث الملكية والوضعية الإدارية إلى:

1- الصحف المحلية الحكومية: وهي التي تدعمها وتمولها وتشرف عليها وتديرها الجهات والسلطات الحكومية، سواء كانت على مستوى نطاقها الجغرافي أم على مستوى الدول، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة.

([1]) يحي أبو بكر، وآخرون (1987): **الصحافة المحلية في مصر: دراسة استطلاعية**، القاهرة، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية، ص 2.

([2]) فاطمة يوسف القليني (2002): **القيم كما تعكسها الصفحات المحلية: تحليل مضمون صفحة المحليات بجريدة الأهرام**، ط 1، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية وكلية الآداب وجامعة القاهرة، ص 82-84.

2- الصحف الإقليمية غير الحكومية: وهي التي تصدرها جهات ومؤسسات وهيئات غير حكومية وتشمل ما يلي:

أ) الصحف المحلية التي تصدرها الجمعيات التعاونية والأندية والشركات والنقابات وغيرها من أشكال الملكية الجماعية وتصدر هذه الصحف في نطاق جغرافي محدد.

ب) الصحف المحلية الخاصة: وهي التي تصدر في نطاق جغرافي محدد ويقوم بالإشراف عليها وتمويلها وإدارتها أفراد معنيون بالمجتمع لحسابهم الخاص[1].

الصحافة المحلية وتنمية المجتمع:

تحتل الصحافة مكانة مهمة في المنظومة الإعلامية كمصدر معلومات إعلامي مؤثر ومتعارف عليه كشكل للتواصل، وذلك بكل بلاد العالم تقريبًا. ففي إنجلترا يقرأ حوالي 80% جريدة قومية واحدة بشكل دوري ومنتظم، ويقرأ 75% جريدة أسبوعية «تصدر الأحد مثلاً أو صحيفة إقليمية» أو العدد الخاص بيوم الأحد[2].

ويعتمد الناس على الصحافة كمصدر للمعرفة أو ما معناه الإلمام بما يجري حولهم من أحداث عالمية ومحلية. ومما لا شك فيه أن للصحافة -على اختلاف أنواعها القومية عامة والمحلية خاصة- أثرَها الهام في تكوين آرائهم وردود أفعالهم تجاه الأحداث.

ولا شك أن الصحافة عمومًا والصحافة المحلية خصوصًا أصبحت اليوم أحد العناصر الأساسية في حياة الإنسان المعاصر أكثر من أي وقت مضى، حيث تمر المجتمعات الإنسانية كافة والعربية على وجه الخصوص بتحولات اجتماعية وتكنولوجية ومعرفية لم يسبق لها مثيل، أدت إلى إدخال تعديلات كبيرة في التشكيلات الاجتماعية وأنماط المعرفة؛ مما جعلها مطلبًا ملحًّا في عملية التطور؛ لأهميتها ودورها في عملية التنمية الشاملة والبشرية بالدرجة الأولى التي تتطلبها المجتمعات الإنسانية النامية لتجاوز واقعها المتخلف، والوقوف في وجه المخاطر والتعديات التي ما تزال تواجهها. ولذلك بدأت العديد من المجتمعات

([1]) يحيى أبو بكر، وآخرون (1987): **الصحافة المحلية في مصر: دراسة استطلاعية**، القاهرة، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية، ص 2.

([2]) Mc Nair, B (1999): news and journalism in the UK. 3rd edition. London: Rutledge. p 19.

تهتم بدور الصحافة المحلية في خدمة الناس والصالح العام، وعليه فإن الصحافة المحلية ليست مجرد وسيلة للترفيه والتسلية، وإنما يقع عليها أعباء تنشيط وتنامي التفكير الإنساني لدى أفراد المجتمع المحلي ورفع الإيقاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأنشطة المحلية بدرجة تخدم المجتمع ككل، وهذا ما أكده جوزيف بوليتزر سنة 1892م صاحب جريدة «نيويورك وورلد»[1] حيث يقول: «إن الصحافة ليست مجرد طريقة لكسب المال أو توفير التسلية، بل إنها تخدم الصالح العام. فالحكومة الشعبية التمثيلية الفعالة كانت تعتمد على الصحافة المتجردة التي تهتم بالصالح العام والمتمتعة بعقول ذكية ومدربة لمعرفة ما هو صائب والتي تملك الشجاعة والجرأة لتحقيقه وبإمكانها المحافظة على الفضائل العامة، وذلك بتأمين الأخبار والمعلومات التي يحتاجها الناس لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والشخصية وغيرها».

فالصحافة المحلية تمثل في المجتمعات ضرورة لا غنى عنها لسكان المدن والأقاليم التي تصدر فيها، خصوصًا المساحة الكبيرة الذي تتيحها لقضايا ومشكلات محيطها الاجتماعي الذي تغطيه وتسلط الضوء على واقع الناس كأولوية تركز على الأنشطة الاجتماعية المحلية بدرجة تخدم معها المصالح الرسمية والخاصة[2].

فهي الأكثر التصاقًا بحياة الناس، ومن هنا تبرز أهميتها في تشكيل قيم المجتمعات المحلية، ومدى قدرتها على التوعية بالقضايا الأهم والأساسية في حياة الإنسان، وعلى رأسها قضايا التنمية البشرية التي أصبحت أحد أهم الركائز التي ترتكز عليها مختلف دول العالم وحكوماتها، فضلاً عما يمكن أن تقوم به الصحافة المحلية في هذا العصر من تنوير الجماهير وتحقيق اليقظة والنمو والتكييف الحضاري، من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية، فهي تتميز بتوجهها إلى مجتمع محدد له خصائصه ومصالحه وارتباطاته الاجتماعية وتقاليده وتراثه الخاص، بالإضافة إلى شعور أفراد هذا المجتمع بالانتماء إلى الصحف المحلية؛ لأنها تتصل بقضاياهم وتجعلهم يشعرون بأنهم يشاركون في الأحداث وتدعم اعتقادهم ووجهات النظر التي يتبناها هؤلاء الأفراد، وتنمي التواصل بينهم وتدفعهم إلى المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع أكثر مما تقوم به الصحافة العامة[3].

([1]) www. Yahoo.com;//tlt.net/of5-htm-6/04/2003.

([2]) إبراهيم عبد الله المسلمي (2002): **الإعلام والمجتمع**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ص 71-74.

([3]) شوم كاكيرايد (1981): **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا**، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 130.

ولذا تشهد الصحافة المحلية ازدهارًا واضحًا في جميع دول العالم وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وألمانيا والصين واليابان والكثير من بلدان أفريقيا وآسيا وغيرها، ومنها دولة الكويت[1].

وهكذا يتبين لنا الأهمية البالغة التي تتمتع بها الصحافة المحلية في بناء المجتمع المحلي بصورة خاصة، وبالتالي قيامها وإسهامها في التوعية بقضايا التنمية البشرية ومساعدة أفراد المجتمع المحلي على فهم قضاياها ومؤشراتها للرفع من مستوى التقدم والتنامي.

إن الصحافة المحلية وسيلة إعلامية مهمة لإرضاء الجمهور المحلي وتسهم في إشباع رغباته وفضوله، فهي تمكنه من الاطلاع على ما يجري بمحيطه الاجتماعي والجغرافي، فضلاً عن أنها تمنحه فرصة السيطرة على ظروف القراءة لموضوعاتها مما يتيح له إمكانية استيعاب ما تنشره من قضايا، وإعادة النظر في تفاصيلها وهذا ما تتميز به الصحافة عامة والصحافة محلية خاصة عن الوسائل الإعلامية الأخرى[2]،

وبالتالي تكتسب الصحافة المحلية أهميتها في المجتمعات من خلال مجموعة اعتبارات تتمثل فيما يلي[3]:

1- تنمي الصحافة المحلية الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي، وتحافظ على الروح الاجتماعية بينهم.

2- تعمق الصلة بين أفراد المجتمع المحلي وبين القيم والعادات والتقاليد والمبادئ السائدة فيه.

3- تسهم في تنوير الجماهير المحلية وتحقق لديهم اليقظة والنمو والتكيف الحضاري.

4- تكمن أهمية الصحافة المحلية في أسلوب ونمط وطريقة معالجتها للقضايا والموضوعات والأخبار، فهي تقوم بانتقائها واختيارها واستبعاد ما تراه لا يتناسب مع المجتمع المحلي وأفراده، حيث إنها تسعى دائمًا إلى تقديم مادتها بما يتوافق والاتجاهات والقيم السائدة بذلك المجتمع[4].

([1]) عبد المجيد السكري (2003): **الإعلام المحلي: رؤية مستقبلية**، القاهرة العربي للنشر والتوزيع، ص 42.

([2]) محمود علم الدين (2004): **الفن الصحفي**، ص 36.

([3]) سامية جابر (1998): **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث: النظرية والتطبيق**، إدارة المعرفة الجماهيرية، ص 109، 110.

5– التشجيع على ممارسة الديمقراطية والنقاش الحر بعيدًا عن الأجهزة الإدارية والتنفيذية، على أساس أنها وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي وكشف الأخطاء في المجتمعات المحلية، وكذلك هي الأقدر على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي يعاني منها النطاق الجغرافي الذي تصدر فيه، وهي تختلف من نطاق لآخر وتستند في ذلك إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحلية، فضلاً عن أنها بمثابة حلقة الوصل بين المواطنين في المجتمعات المحلية وبين مؤسسات الدولة الرسمية.

6– تكتسب الصحافة المحلية أهميتها من كونها تأتي ضمن وسائل الإعلام المكتوبة التي تعد الأفضل للوصول إلى الجماهير المتخصصة والجماهير صغيرة الحجم وتمكنهم من تحقيق التفاعل والمشاركة السياسية وغيرها في مختلف المجالات العلمية؛ لأن استخدام الوسائل الأخرى في الوصول إلى هذه النوعية من الجماهير مكلف، وإن كان يعيب الصحافة القومية والمحلية والوسائل المطبوعة أن استخدامها والاستفادة منها يرتبط بمعرفة القراءة والكتابة[1].

7– تكتسب الصحافة المحلية أهميتها من خلال تعاملها المباشر مع الناس في نطاقهم ومحيطهم المحلي وتركز على اهتماماتهم الأساسية وتقدم لهم المعلومات التي يحتاجون إليها وذات الأهمية بالنسبة لهم والتي تساهم في توحيد مجتمعهم وتحقيق أهدافه[2].

8– المساهمة في تحقيق مشاركة المواطنين في عملية التنمية في نطاق المجتمع المحلي الذي تصدر فيها[3].

([4]) مختار التهامي (1966): **الإعلام والتحول الاشتراكي**، القاهرة، دار المعارف، ص 3، وعبد المجيد شكري (2003): **الإعلام المحلي: رؤية مستقبلية**، ص 44.

([1]) Mcquail. D. Mass (1989): communication theory, London: Sage publications. pp 121-123.

([2]) Menair B. (1998): the Sociology of Journalism, USA, Oxford University Press, p83.

([3]) ليلي عبد المجيد (1992): المشاركة الاتصالية في عملية التنمية المحلية والريفية، **بحث مقدم في ندوة الإعلام والمشاركة في التنمية**، التي عقدت في القاهرة 8–9 فبراير، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الاتصال الجماهيري، ص 25.

9– تتيح لجمهور المجتمع المحلي الفرصة للانفتاح والحوار المباشر والجاد، فهي تعد مصدرًا لتعددية الرأي والنقاش بين شرائح وفئات المجتمع، فضلاً عن أنها إحدى أهم وسائل التعبير عن الرأي وكشف مواضع الضعف والتقصير في المجتمعات المحلية[1].

10– تكتسب الصحافة المحلية أهميتها من كونها أكثر التصاقًا بالناس في المجتمع المحلي، فضلاً عن أنها تعمق الوعي والإدراك لديهم، فالصحافة المحلية أكثر قربًا للمجتمع المحلي من الصحافة القومية والوطنية، وهذا يلبي ما يريده أفراد هذا المجتمع من أخبار وموضوعات ذات صلة مباشرة بهم[2].

فالصحافة المحلية تؤدي دورًا إيجابيًّا في المجتمع، وتقدم مستوى مهنيًّا وأخلاقيًّا راقيًا، وتحفز على المشاركة في التنمية، وبالتالي هي مطالبة بالمسئولية بمختلف أنواعها تجاه المجتمع وتنميته.

فللشباب دور فاعل وقوي في دفع عملية التنمية المجتمعية، وهم الأساس في تطوير ونهوض الدولة في كافة المجالات الاجتماعية والدينية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والتدريبية.

إن الشباب من العناصر المهمة في البناء الحضاري والتنموي في المجتمع، فهم المورد البشري الذي تعول عليه الأمة في تحقيق نهضتها في كافة المجالات.

ويجب التشديد هنا على أهمية تعليم وتدريب وتثقيف الشباب؛ لإيجاد جيل واعٍ بقضاياه وطموحاته؛ للمشاركة في نهضة الكويت، من خلال فتح قنوات تنموية شاملة لتكفل للشباب الاستقرار والاستمرار في العطاء؛ ليصبحوا شركاء في التنمية المجتمعية.

ويجب احتواء الطاقات الشبابية المنتجة لتوجيهها التوجيه الأمثل لتصنع منها قوة إبداعية نابعة من إيمانهم بالذات وبقدراتهم على العمل والتطوير والبناء.

ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أهمية تعاون المؤسسات الحكومية والأهلية لتقديم الأعمال التي تتناسب مع ميول الشباب؛ لإظهار مواهبهم وتحقيق التميز والإبداع على أرض الواقع. فتحقيق التنمية

([1]) Frank & Mutphy David (1991): What News, the Market Politics and local press, first Edit, New York: Roultage, pp 8-9.

([2]) Hodgso E. W. (1989): Modern New Spaper, Z, ed (London: Heincman professional publishing, P 15.

المجتمعية من أهم الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول والمؤسسات التنموية؛ باعتبارها ضرورة اقتصادية للقضاء على التخلف الاقتصادي وتخفيف الأعباء عن الأفراد في المجتمع، وتمكينهم من المساهمة في عملية الشراكة التنموية[1].

وظائف وأهداف الصحافة المحلية

أولا: وظائف الصحافة المحلية:

إن الحديث عن وظائف الصحافة المحلية يفرض علينا ضرورة استعراض وظائف الصحافة العامة بشكل موجز على الأقل باعتبار الصحف المحلية وجهًا آخر للصحافة العامة، ومن هذا المنطلق نجد أن العديد من باحثي الاتصال والخبراء المتخصصين وأساتذة الاتصال والإعلام قد تحدثوا عن وظائفها تفصيلاً، ومن بين هؤلاء العالم السياسي هارولد لاسويل الذي حدد وظائفها في ثلاثة مؤشرات تمثلت في:

1– مراقبة البيئة المحيطة: وذلك بنشر ومعالجة المعلومات المتعلقة بالمجتمع والمحيط الذي تصدر فيه.

2– العمل على ترابط أجزاء المجتمع ووحداته في مواجهة البيئة.

3– الاهتمام بنقل التراث الثقافي بكافة أبعاده بين الأجيال المختلفة[2].

ويرى شارلز رايت بالإضافة إلى الوظائف السابقة التي أشار إليها لاسويل أن للصحافة وظيفة هامة وهي التسلية أو الترفيه.

ويرى البعض أن الصحافة تقوم بالعديد من الوظائف التي تعكس مختلف الأنشطة بالمجتمع وتحقق للإنسان إشباعاته واحتياجاته ورغباته؛ حيث إنها إحدى أهم وسائل الإعلام التي يعتمد عليها أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم، ويتفق العديد من المهتمين بالصحافة على مجموعة من الوظائف التي تقوم بها الصحافة وتتمثل فيما يلي[3]:

([1]) وكالة الأنباء الكويتي (كونا)، بتاريخ 11 / 12 / 2007م.

([2]) شاهيناز محمد طلعت (1986): **وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية: دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي**، ط 2، القاهرة، الأنجلو المصرية، ص 111–114.

([3]) خليل صابات (1979): **وسائل الإعلام نشأتها وتطورها**، ط 2، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 184، وأبو زيد، فاروق (1998): **مدخل إلى علم الصحافة**، ط 2، القاهرة، عالم الكتب، ص 67–68.

1) وظيفة الاستطلاع أو المراقبة البيئية:

وهذه الوظيفة تنقسم إلى شقين هما:

أ- الاستطلاع التحذيري: ويتعلق بنشر الصحف للمعلومات حول المخاطر التي تهدد المجتمع في كافة المجالات.

ب- الاستطلاع الأدائي أو الخدمي: وهو يتعلق بنشر المعلومات التي يستفيد منها أفراد المجتمع بما يخدمهم ويحقق لهم العديد من اهتماماتهم ورغباتهم.

2) الوظيفة الإخبارية:

وهذه الوظيفة تقوم بإشباع رغبة الفرد من حيث حب الاستطلاع؛ لمعرفة الأخبار والأنباء المتعلقة بمجتمعة وبيئته الداخلية والخارجية ويشترط في هذه الوظيفة عدة أمور منها:

أ- التزام الموضوعية: حيث إنها ركن أساسي للعمل، ولتحقيق هذا المبدأ لا بد من التدقيق في صحة المعلومات. ولا بد أن نفرق بين عدم كفاية الموضوعية لأسباب خارجة عن الإرادة، وبين التحريف المتعمد من الصحفي.

ب- التزام الوضوح: وذلك في العرض والتناول حتى يتحقق الفهم لمحتوى الرسالة الصحفية، ولكن على الصحفي أن يتجنب خطر التبسيط الذي قد يؤدي إلى التحريف.

ج- التزام التكامل: وذلك بمتابعة الموضوعات التي يتم معالجتها من بدايتها وحتى نهايتها واستكمال عناصرها.

3) وظيفة الخدمات العامة:

وهي تزويد القراء بالمعلومات الصحفية المتعلقة بمواعيد يمكن للجمهور الاستفادة منها في حياته اليومية، ومن بين هذه المعلومات والأخبار: تلك المتعلقة بمواعيد رحلات الطيران الداخلية والخارجية، والنشرات الجوية، وإعلانات الوظائف، وأخبار السوق والاقتصاد وغيرها.

4) وظيفة التوثيق:

وهي توثيق الأحداث والوقائع، فهي تقوم بتسجيل المعلومات والحقائق حول الوقائع والأحداث، بحيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت وبسرعة متناسبة مع متطلبات المواقف، وهذا ما يسمى بدور الصحافة في تحديد المعلومات، وبالتالي تصبح الصحافة مصدرًا للتاريخ في مجالات مختلفة، وعلى وجه الخصوص السياسية منها.

4) وظيفة الشرح والتفسير والتحليل:

تقوم الصحافة بتقديم المعلومات والأخبار عن الأحداث التي تتناولها في شكل أخبار، ومن ثم تقوم بتحليل وتفسير وشرح هذه المعلومات والأخبار والتعليق عليها؛ بحيث يسهل فهمها واستيعابها من قبل الجمهور، وذلك بتقديم الخلفيات التاريخية، وشرح المصطلحات غير الواضحة لدى الجمهور.

5) وظيفة الرأي العام:

تقوم الصحافة بنقل آراء وأفكار الجمهور، والمواقف المتعددة والتي في مجملها تكوّن الرأي العام، ومن خلال نشرها بالصحف تشكل رسائل تثير اهتمامهم ورغباتهم في متابعة الأحداث والوقائع التي تتعلق بمصالحهم.

6) وظيفة الرقابة على مؤسسات المجتمع:

من خلال نشر الصحافة للمعلومات التي تتعلق بالتجاوزات التي قد يرتكبها بعض المسئولين، حيث إنها تسلط الضوء عليها وتقوم بمحاربتها والإعلان عنها.

7) وظيفة توحيد الأمة وتحقيق التماسك والترابط:

حيث تعمل الصحافة على تعميق الإحساس بالهوية والتميز الحضاري والثقافي للمجتمع وأفراده من خلال نشر المعلومات ذات العلاقة بالرموز التاريخية، فضلاً عن نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل.

8) وظيفة التنمية الثقافية:

من خلال نشرها للأخبار والموضوعات المختلفة التي تساهم في رفع مستوى الوعي لأفراد المجتمع وتساعدهم في تكوين القيم والمستندات والأفكار الإيجابية.

9) الوظيفة التنموية:

تعمل الصحافة على تركيز خدماتهم لنشر المعلومات والقضايا والموضوعات المتعلقة بالتنمية والمشكلات التي تواجهها، فضلاً عن أنها تساعد في تحقيق العملية التنموية بالمجتمع من خلال تركيزها على قضايا معينة دون الأخرى بهدف تحقيق التنمية في المجالات الأساسية التي يحتاج إليها المجتمع.

10) الوظيفة الدبلوماسية غير الرسمية:

من خلال مراسلي الصحف الذين يقومون بحضور العديد من المؤتمرات الصحفية مع القادة والزعماء والرؤساء، الأمر الذي يؤدى إلى بلورة الأفكار والاتجاهات بطريقة تخدم المجتمع وأفراده وتحقق نوعًا من التفاهم وتبادل الآراء والاتجاهات.

11) الوظيفة التسويقية:

من خلال نشر الإعلان عن السلع والمنتجات والخدمات على صفحاتها، وفي بعض الأحيان تقوم بنشر الأفكار التجارية عن طريق الحوارات والمقابلات مع الشخصيات.

12) الوظيفة الترفيهية:

من خلال نشر الصحافة للمضمون المتنوع المتعلق بالكاريكاتير والرسوم الهزلية والساخرة، والمضامين التي تساهم في عملية الترفيه للقارئ بأشكالها المختلفة، فضلاً عن التركيز على الموضوعات ذات الطابع الإنساني الذي يخلق نوعًا من الارتياح لدى القارئ.

وتأسيسًا على ما سبق ولما تؤديه الصحافة العامة من وظائف بشكل أو بآخر، ولكون الصحافة المحلية صورة من صور الصحافة العامة وامتدادًا لها، فإنها تستطيع أن تؤدي نفس الوظائف السابقة الذكر، ولكن على المستوى المحلي الذي هو أساس المجتمع العام، وذلك لما تمتاز به من صفات وخصائص أهمها صلتها المباشرة بالجمهور وقدرتها على الاقتراب من أفراد المجتمع والتعرف على مشكلاتهم.

ويقول سليمان صالح: «إن البشرية تحتاج إلى نوعية من المضمون الذي يعيد للجمهور حقه في الحصول على المعلومات والمعرفة التي تجعله يشعر بأنه يعيش بالمجتمع كإنسان وتساعده على أن يكون

مواطنًا في المجتمع وليس مجرد مستهلك، وأن يكون قادرًا على المشاركة المباشرة وبفعالية في شئون مجتمعه من خلال ما تؤديه وسائل الإعلام»[1].

وعليه فإن الصحافة المحلية وسط هذا الكم من وسائل الإعلام المختلفة هي الأقدر على أداء هذه الوظائف بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات الجمهور المحلي.

وعلى هذا الأساس فإنه من المتوقع أن تقوم الصحافة المحلية بتلك الوظائف المجتمعة والشاملة، وقد تسيطر إحدى هذه الوظائف على الأخرى أو وظيفتين أو ثلاث، إلا أنها على وجه العموم تسير جنبًا إلى جنب وتختلط وتتشابك فتتعاون تارة وتتعارض تارة أخرى؛ وإنه من الصعوبة بمكان بل من المستحيل فصلها عن بعضها البعض فصلاً تامًّا، ولكن هذا يرتبط بطبيعة وجودها في مجتمعها.

ويمكن القول بأن هناك العديد من المقومات التي تؤدي إلى ذيوع وانتشار الصحافة المحلية في دول العالم المختلفة، قد تكون نتيجة لعوامل خارجية مستقلة تفرض على الدولة؛ مثل تعدد اللغات واللهجات المحلية، ثم عوامل إيجابية من قبل الدولة لتشجيع ذلك النوع من الصحافة برفع القيود عنها مثل: قيود التأمين المفروضة عليها، وتأتي بعد ذلك العوامل الداخلية لكل صحيفة إقليمية وتتعلق بالتقدم التكنولوجي والآلية التلقائية، والاهتمام الرئيسي بالإقليم الذي تصدر فيه.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تتعرض لها الصحف المحلية، فإنها تقوم بمجموعة من الوظائف أهمها ما يلي:

1) وظيفة إمداد الجمهور المحلي بالمعلومات:

فهي تلعب دورًا هامًّا في توفير المعلومات عن السكان المحليين والموضوعات المحلية والمؤسسات الموجودة في المنطقة وقوائم المستشفيات وبرامج المكتبات وأخبار الشرطة المحلية ونشرات الأسواق، وتقارير المال والاقتصاد وأخبار الطقس، وأحيانًا صفحات خاصة ببريد القراء والمرأة والرياضة والأطفال. وهذا يعني أن الصحف المحلية تهتم بنشر أخبار المجتمع المحلي وأخبار الإقليم أو المحافظة أو الولاية، وقد تنشر الأخبار الوطنية أو الدولية ذات الصلة بالمجتمع المحلي في مساحات صغيرة؛ لاعتماد القراء على الصحف القومية والإذاعات والتليفزيون في معرفتها.

([1]) سليمان صالح (2003): **الإعلام الدولي**، ط 1، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ص 92.

2) وظيفة تكوين الرأي العام:

للصحافة المحلية دور كبير في تكوين الرأي العام المحلي والاهتمام بالأسرة، وكل ما يتعلق بها من: بناء ومساكن ومدارس ومستشفيات وملاعب رياضية، وأسعار الأغذية ونشر تقارير الأحداث والوقائع التي تقع في نطاقها الجغرافي والشرطة والتحقيقات القضائية.

3) وظيفة صقل المواهب:

تعد الصحف المحلية الأسبوعية أو الصحف المحلية اليومية، المدرسة التي يبدأ فيها الصحفي المبتدئ حياته الصحفية، حيث يُلم بجوانب العمل الصحفي فيها ويتعلم قسطًا كبيرًا من فنون الصحافة، وتقدم للمبتدئين الفرص الكبيرة للظهور ولاختبار قدراتهم العملية[1].

وبصفة عامة يمكن تلخيص وظائف الصحافة المحلية فيما يلي:

1- نشر الأخبار المحلية والموضوعات ذات الصلة المباشرة بالمجتمع المحلي وتقييم المعلومات الكافية حوله بصورة تتوافق ومستويات الجمهور المحلي.

2- اتساع مقدرة الصحف المحلية على بلورة الرأي العام في المناطق والأقاليم والبلديات والمحافظات والولايات التي تصدر فيها وتشكيله بين المتعلمين.

3- الاهتمام بالأسرة وبالترابط الاجتماعي الوثيق ودعم مفهوم التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي.

4- تساهم في الإرشاد الزراعي بالنسبة إلى الأقاليم والمناطق التي تهتم بالزراعة من خلال المعلومات التي تقدمها حولها.

5- تشجع الاتجاه نحو مشاركة أفراد المجتمع المحلي الذي تصدر فيها في الشئون المتعلقة بمجتمعهم ودمجهم في عملية التنمية المحلية عامة والتنمية البشرية بالأخص[2].

([1]) منى سعيد الحديدي، وسلوى إمام علي (2004): **الإعلام والمجتمع**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص 91.

([2]) ليلى عبد الحميد (1994): **واقع الصحافة الإقليمية في مصر**، ص 20-31.

6– تعمل على دعم اللامركزية والديمقراطية، فهي تسمح لجميع الأفراد بالتعبير عن رأيهم بحرية كاملة.

7– تدعم اتخاذ القرارات التي تكمن وراء معظم التغيرات في المجتمع؛ وذلك من خلال نقل وجهات نظر أفراد المجتمع المحلي وتوجهاتهم واتجاهاتهم إلى الجهات المختصة وصناع القرار[1].

8– تعد الصحف المحلية بما فيها من سمات وخصائص لغوية من أكبر محركات التنمية العامة والتنمية البشرية خاصة، فهي تخدم الصفوة المتعلمة وتخدم المتعلمين الجدد وتساعدهم على أن يحسنوا مستواهم وقدراتهم[2].

9– تساهم في توعية المجتمع الذي تصدر في نطاقه بالقضايا الأساسية في تحضر المجتمع وتطوره مثل معالجتها لقضايا محو الأمية وتعليم الكبار، وترشيد الاستهلاك وحماية البيئة والاهتمام بها.

10– تقوم بالتغطية المتكاملة للأحداث والوقائع المحلية، والتي لا يكون هدفها هو التركيز على نقل المعلومات الجديدة بشكل سريع، بل تهدف إلى تحليلها وتفسيرها وإدارة الحوار حولها ونقل آراء الجمهور والتركيز على الجوانب الإنسانية ذات الصلة المباشرة بهم.

11– تقدم الموضوعات والقضايا بالتركيز على خلفيتها وارتباطها بالمجتمع الذي تصدر فيه بحيث يمكن للجمهور فهمه وتحديد مواقفه، ومتابعتها كذلك للأحداث بشكل يمنح الجمهور الحق في الحصول على المعرفة الشاملة[3].

12– تعمل الصحافة المحلية في اتجاه دعم الأهداف الوطنية والاستراتيجيات التنموية والخطط التربوية والاجتماعية التي تنمي المجتمع وتطوره وتحقق أهدافه وغاياته، وبالتالي تزيد درجة وعي أفراده في كافة جونب الحياة[4].

([1]) ولبور شرام (1995): **أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية: دور الإعلام في البلدان النامية**، ترجمة: محمد فتحي، ص 166، 176.

([2]) نفس المصدر السابق، ص 215.

([3]) سليمان صالح (2003): الإعلام الدولي، ص 157.

فالصحافة المحلية من الممكن أن تقوم بوظائف عديدة ذات تأثير قوي بالمجتمع المحلي والمجتمع العام، ولكن هذا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالكيفية التي تعمل من خلالها هذه الصحف؛ حيث إن طبيعة النظام السياسي والإعلامي الذي تصدر فيه هو الذي يمنح الصحف المحلية التي تجعل منها وسيلة ذات أهمية في بناء المجتمع، وكذلك يرتبط الأمر بإمكانياته المادية والتكنولوجية التي تمتلكها الصحف المحلية تساهم في ازدهارها والتخلص من القيود التي تفرض عليها؛ ولذلك من الضروري جدًّا العمل على مساندة الصحف المحلية وبالأخص في وطننا العربي بصفة عامة، ودولة الكويت بصفة خاصة، وذلك في كافة الجوانب التي تضمن لهذه الصحف الاستمرار والتقدم ومواكبة العصر ومتطلباته، بما يخدم مصالح المجتمع المحلي الذي تصدر فيه.

ثانيا: أهداف الصحافة المحلية:

إن غاية الصحافة أكثر من مجرد نقل الأنباء وكتابة القصص الإخبارية، وإن كانت المهارة والكفاءة لذلك ضرورية. إن هدفها له علاقة بأمر أساسي أكثر ضرورة، ألا وهو خدمة الصالح العام على المستوى المحلي، فضلاً عن الأهمية التي تتمتع بها أصبح من الضروري أن تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تُسهم في عملية التنمية الشاملة بصورة عامة والتنمية البشرية بصورة خاصة؛ وذلك على نطاق المجتمع المحلي بالدرجة الأولى والمجتمع العام بالدرجة الثانية، وبالتالي تحقق التكامل بين المواطنين في المجتمع ككل، ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها ما يلي:

1- تهدف الصحافة المحلية إلى خدمة المجتمع؛ وذلك من خلال تعميق الإحساس بالجماعة والانتماء الوطني بمختلف أبعاده، وهذا ما أشارت إليه الملكة إليزابيث في خطابها بمناسبة الاحتفال بالعيد الذهبي والاحتفال المئوي لصحافة المجتمع سافوي بلندن يوم 2002/3/26 بحضور 400 شخصية من الناشرين ورؤساء التحرر في الصحافة المحلية حيت قالت: «إنها تؤمن بأن الصحافة المحلية الإقليمية أدت دورًا في خدمة المجتمع إذ إنها تساعد الناس في الإحساس بالجماعة والانتماء»[1]. ويرى تيم بودلر Tim Boedler نائب رئيس صحافة المجتمع والمدير التنفيذي لصحيفة Johnston press pic بأن

([4]) حسني محمد نصر الكندي (2003): **الإعلام الدولي: النظريات، الاتجاهات، الملكية**، ط 1، دار الكتاب الجامعي الإمارات العربية المتحدة، ص 61.

([1]) حمدي حسن (1991): **الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام**، القاهرة، دار الفكر العربي، ص 72-76.

أعظم الأدوار والمهام والأهداف التي تسعى إليها الصحافة المحلية الإقليمية تكمن في كونها تجمع الجمهور المحلي وتمنح الناس الإحساس بالانتماء رغم التأثير القوي للعمولة[1].

2– معايشة قضايا ومشكلات المواطن في المجتمع المحلي وتشاركه بمعلوماتها الفاعلة في حلها والتحدي لها[2].

3– تأهيل الكوادر الإعلامية والسياسية في المجتمع المحلي، فهي بالدرجة الأولى تدعم ورش عمل يتعلم فيها الأفراد الكفاءات وفنون الاتصال، وتصقل مهارات قادة الرأي ومصلحي المجتمع المحلي ومواجهة الآثار السلبية للأمية التعليمية والثقافية، وتحسين المستوى الثقافي والإحساس بضرورة التنمية الشاملة[3].

4– شرح وتبسيط وتوضيح الخطط التنموية المراد تطبيقها وتنفيذها للجمهور المحلي بحيث يمكن التعامل معها والعمل على تحقيقها بالمجتمع، فضلاً عن أنها تهدف إلى نقل رغبات الجهات المختصة بالتخطيط والمنفذين للخطط بالصورة لها والتي تدفع أفراد المجتمع المحلي إلى المشاركة في عملية التنمية الشاملة[4].

5– تسليط الضوء على الحقائق والوقائع والمعلومات المتعلقة بالمجتمع الذي تصدر فيه بطريقة مباشرة وليس بالإشارة أو التلميح؛ بهدف كشف غموضها وإيصالها إلى الجمهور لإدراكها وفهمها ومعرفة سبل وطرق التعامل معها، وهذا ما يمكن أن تسمية بـ«**مصداقية الصحف المحلية**». وهذا ما أشار إليه الرئيس الماليزي السابق محمد ماهتير في حديثه عن الصحافة إذ إنه من الضروري تحقيق التنمية ولا بد أن تتناول

([1])http://www.newspaper.org.uk/newsreports/pr2002/annual-lunch.html.16/1/2004.

([2]) http://www.holdthefrintpage.co-uk/behind/alysis/0207251oca 1. shtml. 4/4/2004.

([3]) فاطمة يوسف القليني (2002): **القيم كما تعكسها الصفحات المحلية: تحليل مضمون صفحة المحليات بجريدة الأهرام**، ط 1، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية وكلية الآداب وجامعة القاهرة، ص 82-84.

([4]) محمود عبد الرحمن (1988): **دور الصحافة الزراعية في تناول بعض المشكلات الريفية المصرية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة عين شمس، ص 55.

الصحف المحلية لحقائق والوقائع بصورة متعمقة ومباشرة، وهذا يمثل مصداقيتها، وهو يحدد لها ثلاثة أبعاد تتمثل في:

أ) مصداقية القائم بالاتصال.

ب) مصداقية المضمون الذي تنشره الصحف.

ج) مصداقية الصحيفة في التعبير عن احتياجات الشعب[1].

6- التعريف بما يجري بالمجتمع المحلي من أحداث وقضايا وتقييم اتجاهات الجمهور نحوها بمصداقية ودقة وحياد، وتقديمها إلى صناع القرار بهدف اتخاذ القرار السليم والمواقف الصحيحة منها، وبالتالي رفع مستوى الجماعة وأفراده بما يخدم تحقيق التنمية الشاملة بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

7- تهدف الصحافة المحلية إلى الإصلاح بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتنموية، من خلال نقدها الإيجابي للمواضع السلبية والممارسات الخاطئة بالمجتمع والقيام بالرد عليها في معالجتها الصحفية للقضايا بصورة موضوعية تؤدي إلى توضيح القيم النافعة للمجتمع.

8- توفير المعلومات للفرد في نطاقها الجغرافي المحصور في إطار صورها، وبالتالي فإنها تعد مصدرًا هامًّا للمعلومات بالنسبة لأفراد المجتمع الملي دون غيرهم.

وتؤدي الصحافة المحلية أهدافها بناء على مجموعة من المعايير والأسس تتمثل فيما يلي:

أ) معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته التي تختلف باختلاف المكان الذي تصدر فيه.

ب) معالجة القضايا والمسائل القومية من وجهة النظر المحلية والتي تختلف باختلاف النطاق الجغرافي تصدر فيها الصحيفة المحلية.

ج) معالجة الخطط التنموية وتركيز عليها من الجوانب والزوايا المحلية.

د) إبراز الصورة المحلية التي يرى فيها أبناء المجتمع المحلي قيمتهم واحتياجاتهم آراءهم التي تعبر عنهم تعبيرًا واضحًا وسليمًا.

([1]) محمد سيد محمد (1988): **الإعلام والتنمية**، ط 4، القاهرة، دار الفكر العربي، ص 334-338.

هـ) ضرورة مراعاة نهج أساليب وأنماط تتناسب مع مستويات أفراد المجتمع المحلي عند معالجتها بالصحفية للموضوعات والقضايا المختلفة بما يساعدهم على الوعي بها[1].

عوامل نجاح الصحافة المحلية:

إن الصحف المحلية كغيرها من الوسائل الإعلامية تحتاج إلى العديد من العوامل التي تُسهم في نجاحها وتطورها واستمرارها، حيث إن الصحف المحلية في وطننا العربي تعاني من نقص الإمكانات المادية والتكنولوجية التي تساعدها على النجاح، وعليه فإن من أهم عوامل نجاح الصحف المحلية ما يلي:

1) سياسة التوزيع للصحف المحلية:

يحتل التوزيع المرتبة الأولى من الأهمية بالنسبة إلى الصحف المحلية ولا يعتبر التوزيع مؤشرًا لنفوذ الصحيفة وحسب، ولكن يعتبر أهم مقياس لقيمتها كمشروع حي يُراد له البقاء، وهناك ارتباط وثيق الصلة بين توزيع الصحف المحلية وبين نجاحها، ويمكننا أن نحكم على نجاح الصحيفة أو فشلها بمدى التكيف والانسجام الذي تحققه بينها وبين السلطات المحلية وبين الجمهور الذي تصدر فيه، الأمر الذي يساعد على تعبئة كافة الجهود من أجل التنمية.

2) إنشاء مكاتب فرعية واعتماد متعهدي التوزيع:

يعتبر إنشاء مكاتب فرعية للصحيفة المحلية في المراكز المختلفة التابعة للمحافظة وسيلة فعالة لزيادة توزيع الصحيفة، وذلك بوصول عدد الصحيفة لتلك المكاتب وتوزيعها على الهيئات والمؤسسات التي تعمل داخل نطاقها.

3) مضمون الصحيفة:

لا يستطيع أحد أن ينكر العلاقة الوثيقة بين مضمون الصحيفة وتوزيعها حتى تستطيع الصحيفة الحصول على توزيع كبير، وينبغي أن تتضافر المواهب الصحفية والمهارة التجارية سويًّا في عرض الأفكار

([1]) طارق سيد أحمد (2004): **الإعلام الصحفي وقضايا المجتمع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 220.

المناسبة والآراء الجذابة وهناك عوامل عديدة مرتبطة بمضمون الصحيفة يساعد توفيرها على انتشار الصحيفة وزيادة إقبال الجمهور والقراء عليها وهي[1]:

1– تقديم كافة الأخبار والموضوعات التي تهم الجمهور بفئاته النوعية وإبرازها بالشكل الذي يثير اهتمامه ويؤثر فيه من أجل تحقيق الوعي الكامل بكافة جوانب الحياة.

2– الالتزام بالمعايير الأخلاقية السائدة بالمجتمع والمحافظة على قيمه ومبادئه من خلال نشر الموضوعات ذات الصلة المباشرة بتلك القيم والمبادئ حتى يتحقق التوافق بينها وبين جمهورها.

3– إذا كان هدف القارئ من قراءة الصحيفة هو الحصول على الأخبار فإن هناك وظائف أخرى لا تقل أهمية عنها وهي: التوجيه والنقد والتعليم والتثقيف ونقل التراث الاجتماعي، فكل هذا ينبغي أن تضعه الصحيفة في اعتبارها وأن تستخدم لتحقيق ذلك لغةً فصحى سلسة عند معالجتها للموضوعات والقضايا المتعلقة بالمجتمع المحلي، وبالتالي من الممكن أن يساعد ذلك على زيادة توزيعها ونجاحها واستمراريتها.

4– أن يقوم الإخراج الصحفي بإثارة اهتمام القراء ولفت أنظارهم والاستحواذ على انتباههم واستخدام الأساليب الفنية في عرض العناوين الجيدة والصورة الجذابة والألوان والفواصل والتنويع في الخطوط الأمر الذي يجعل الصحيفة المحلية متطورة ومقبولة لدى الجمهور بالمجتمع الذي تصدر فيه.

5– أن يتسم مضمون الصحيفة المحلية بالشمول لكل الأفكار التي يتطلبها هدف إحداث التوازن لفكرة داخل عقل الفرد بكل أبعاده وأن يكون متمشيًا مع كل التطورات والظروف والمشاكل الطارئة في تفكير الفرد وسلوكه.

6– أن تقوم الصحف المحلية بتقديم الموضوعات التي ليس للجمهور رأي مسبوق فيها وأن توفر للمضمون الدقة والصدق حتى تكسب ثقة الجمهور.

7– تقديم الموضوعات في صورة الحقيقية بعيدًا عن التضليل أو الإخفاء للمعلومات بغية تحصين أفراد المجتمع الذي تصدر فيه من التيارات الوافدة والمنحرفة بما يحقق أمنه الفكري والثقافي المحلي.

([1]) حافظ محمود (1989): تطور الصحافة الإقليمية المصرية، **ورقة مقدمة لمؤتمر الصحافة الإقليمية**، القاهرة 4-6 ديسمبر، المجلس الأعلى للصحافة، القاهرة، ص 15.

8– أن تقوم بتطوير وتهذيب العادات والأعراف الأصيلة في المجتمع المحلي بشكل يتفق مع مبتغيات العصر، وتخليص المجتمع من الظواهر الداخلية والتي تؤثر سلبًا على سلوكه وعاداته واتجاهاته، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة توزيعها وقابليتها لدى أفراد المجتمع الذي تصدر فيه.

9– أن تعمل الصحيفة المحلية على حشد الجهود المحلية الذاتية لأفراد المجتمع الذي تصدر فيه في سبيل تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وتكوين تقارب بينها وبين الجمهور الذي يتبنى بعض موضوعاتها وبالتالي تحقق قدرًا مضمونًا من التوزيع.

10– أن تحمل الصحافة المحلية دائمًا عناصر التجديد والإبداع في نقل الذات الوطني من الأجيال الماضية إلى الأجيال الجديدة والحاضرة مع تطويره بما يتناسب مع الآمال الاجتماعية والحضارية التي يتطلع إليها أفراد المجتمع المحلي، وبالتالي تصبح الصحيفة المحلية وسيلة ذات أهمية بالغة لديهم ومن هذا المنطلق تحقق توزيعًا يعود عليها بالنفع[1].

5) التجديد:

يعتبر التجديد من العوامل الهامة في نجاح الصحيفة المحلية، ويجب أن يكون نابعًا من ظروفها الخاصة وطبيعة بيئتها، فالتجديد عامل هام في استمرار توزيع الصحف القومية وإضافة المزيد من القراء الجدد إلى دائرتها، إلا أنه أكثر أهمية بالنسبة للصحف المحلية خاصة وأن الفرص أمامها سانحة لاكتساب أعداد كبيرة من القراء المنتظمين للصحف ويمثلون أغلبية السكان وهم العمال والموظفون بالمؤسسات والهيئات الإدارات المحلية، وقطاعًا عريضًا من الشباب، ولن تستطيع الصحف المحلية أن تجتذب كل هؤلاء إذا ما نوعت في مضمونها وأساليب عرض ومعالجتها لموضوعاتها.

6) التخطيط الجيد للصحافة المحلية:

التخطيط أساسًا عملية ذهنية أو هو استعداد طبيعي لعمل شيء بطريقة منظمة أي التفكير قبل العمل، فالتخطيط هو وضع الأهداف المعنية ووضع السياسات اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف من خلال الإمكانات وتنفيذها. ويوجد عنصران مهمان للتخطيط السليم للصحافة المحلية هما:

([1]) علي الحوات (1990): الإطار الاجتماعي لتجربة الإعلام الليبي في التنمية والسكان، **المجلة التونسية لعلوم الاتصال**، العدد 17-18 ديسمبر، ص 36.

أ– التخطيط الشامل: والذي يهتم بتحديد الأهداف العامة للصحيفة بالتوازن مع وسائل الإعلام الأخرى.

ب– التخطيط الطويل المدى: ويعني تحديد الملامح الثابتة لشخصية الصحفية من حيث سياستها ووظائفها وأهدافها الأساسية في مختلف المجالات[1].

([1]) حميد الديلمي (1998): **التخطيط الإعلامي: المفاهيم والإطار العام**، عمان، دار الشرق، الأردن، ص 102–103.

المبحث الثاني

الحركات الطلابية

المفهوم والأدوار

مفهوم الحركة الطلابية

رغم وجود قواسم مشتركة بين الحركات الطلابية في العالم، إلا أن هذه الحركات مختلفة عن بعضها البعض؛ نظرًا لاختلاف طبيعة المجتمعات التي تعيش وتعمل فيها. فلكل مجتمع خصوصيةٌ تكوِّنها ظروفُه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. والحركة الطلابية بدورها انعكاس لهذه الظروف.

وتُشير الأدبيات التي تناولت مصطلح الحركة الطلابية إلى أن المصطلح مرتبط بالاحتجاجات الطلابية.

وقد وردت كلمة احتجاج «Protest» في دراسة «كليمبرج» ومجموعة من الباحثين حول الحركات الطلابية في اثنتي عشرة دولة في كل من آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا، ليقصد بها الحركة الطلابية[1].

ويشترط كليمبرج وسالم في طرحهما لمفهوم الحركة الطلابية أن يكون تحركها جماعي ومنظم، ويركز كلاهما على قضية الاحتجاجات الجماعية ضد قضايا محددة: سياسية أو اجتماعية أو نقابية. وتتداخل هذه الأبعاد الثلاث مع بعضها البعض لتشكل أهداف الحركة الطلابية[2].

فكثيرًا ما تحولت المظاهرات التي تطالب بحل قضايا نقابية خاصة بطلبة الجامعات إلى احتجاجات ضد السلطة الحاكمة وممارساتها، وقد يأخذ الأمر بعدًا إقليميًّا أو دوليًّا كالتضامن مع الشعوب المضطهدة والمقهورة، أو المطالبة بعدم مشاركة الدولة في حروب.

ولم تُظهر كثير من الدراسات تعريفًا مباشرًا وواضحًا لمصطلح الحركة الطلابية، وربما كان ذلك بسبب اختلاف هذه الحركات عن بعضها نظرًا لاختلاف ظروف تكوينها. ويدخل في ذلك الاختلافات الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية. لكن الدراسات ركزت على دور الحركات الطلابية في العمل السياسي والاجتماعي وعلاقة ذلك بالمجتمع والدولة.

([1]) Kilmberg and others (1979): previous reference, chapter 7 in this book talks about students un details, see pp 192-240.

([2]) وليد سالم (1983): **الحركة الطلابية، البعد النظري وأنماط الممارسة في التشكيلات والبلدان المختلفة**، القدس، ص 18. وتحدث كليمبرج أيضا عن أسباب الاحتجاجات الطلابية في البلدان التي تناولتها دراسته في الصفحات من 202-204.

إلا أن اسعيد (2003) عرف الحركة الطلابية الجامعية بأنها:

«تحرك جماعي ينظمه طلبة الجامعات داخل الجامعات أو خارجها؛ للتعبير عن وجهات نظرهم حول قضايا سياسية أو اجتماعية أو غير ذلك»[1].

ويهدف هذا التحرك عادةً إلى الاحتجاج على سياسات قائمة بشأن قضايا داخلية أو خارجية أو تأييد لبعضها. وتطالب الحركات الاجتماعية –ومنها الحركة الطلابية– بإصلاح سياسات متعلقة بمجتمعها أو إلغائها أو تعديلها لتتوافق وأهداف هذه الحركات.

وقد تلجأ الحركة الطلابية إلى التظاهر تعبيرًا عن تأييدها ودعمها لسياسات قائمة أو ترغب باستحداثها. ونشاهد أحيانًا حركات طلابية تنشط بخصوص قضايا عالمية تهم المجتمع الإنساني ككل.

فالحركة الطلابية ليست حزبًا سياسيًّا؛ فهي تضم أفرادًا ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة الأفكار، وتضم أفرادًا لا ينتمون إلى أحزاب سياسية. وهي كذلك ليست طبقة اجتماعية كما يرى وليد سالم[2].

فهي تضم في صفوفها طلاب فقراء وبرجوازيين وأبناء الطبقة الوسطى، ويجمع بينهم أنهم ينتمون إلى فئة الشباب وينتمون إلى الجامعة.

هذا وتشير الكتابات الغربية التي تناولت الحركات الطلابية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الحركات الطلابية جاءت كإفراز للثورة العلمية والتقنية التي خلقت الكثير من المشاكل والتعقيدات في المجتمعات الرأسمالية. والمقصود هنا أن الثورة العلمية والتقنية تحول المجتمعات من البساطة إلى التعقيد، والذي يخلق بدوره الكثير من المشاكل المترتبة على نمط الحياة المعقد في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي الدول الغربية لم تعمل الحركات الطلابية بناء على ردات فعل ومستجدات مجتمعية فحسب، بل كان لها أهداف إصلاحية هامة ساهمت في تغييرات كبيرة في مجتمعاتها، كالنضال ضد العنصرية وتحقيق المزيد من الديمقراطية والحقوق المدنية وتوزيع الثروات بطريقة عادلة[3].

([1]) جهاد يوسف عبد الرحمن اسعيد (2003): **دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية**، ص 34.

([2]) وليد سالم (1983): **الحركة الطلابية: البعد النظري وأنماط الممارسة في التشكيلات والبلدان المختلفة**، ص 18-32.

([3]) جهاد يوسف عبد الرحمن اسعيد (2003): **دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية**، ص 35.

ويرى كليمبرج أن الحركات الطلابية في الدول الرأسمالية شكلت قوة سياسية واجتماعية فاعلة[1].

وقد اهتم الفكر الاشتراكي الشيوعي خاصة اللينيني بالشباب بشكل عام. فقد حدد هذا الفكر مهمة الشباب الأساسية في بناء المجتمع الشيوعي. وقد ربط لينين بين نشاط اتحاد الشبيبة الشيوعي ونضال الطبقة العاملة ضد الاستعباد والاستغلال الرأسمالي. فالشباب المتعلم برأي لينين هم نصير للعمال في كفاحهم وليسوا بديلاً عنهم.

وقد سار الكومسومول الشيوعي –وهو منظمة تضم الشباب المثقفين حيث يبقى الطالب عضوًا فيه حتى سن 28 سنة– على خطى وتعاليم لينين في التربية الشيوعية الثورية.

وقد أكد الكومسومول على ترابط نضاله مع نضال الحزب الشيوعي الذي يعتبر بمثابة الأب الروحي للكومسومول. ويرى المفكرون الماركسيون اللينينيون أنه لا حاجة إلى طلاب بحركة ثورية؛ إذ لا يوجد من يثورون ضده ما دام المجتمع الشيوعي يلبي حاجاتهم.

ومع ذلك فقد ظهرت في دول اشتراكية مثل يوغسلافيا السابقة مظاهرات طلابية قامت بها الحركة الطلابية مطالبة بالمزيد من الديمقراطية في الحياة الاجتماعية والسياسية وتحقيق العدالة[2].

وقد انعكست الظروف الموضوعية التي عاشتها وما زالت تعيشها مجتمعات العالم الثالث على الحركات الطلابية التي ظهرت فيها. فالعالم الثالث بشكل عام عانى ويعاني من الاستعمار القديم والجديد، والتبعية السياسية والاقتصادية والاضطرابات والحروب الداخلية والخارجية.

كل ذلك أثر على طبيعة تكوين الحركات الطلابية واتجاهاتها. فبالإضافة إلى المطلب النقابي الخاص بالحركات الطلابية نفسها، فقد كان على هذه الحركات أن تناضل مع القوى الوطنية والتقدمية ضد الاستعمار وإفرازاته السياسية والاقتصادية من جهة، وضد الأنظمة القمعية والاستبدادية الحاكمة من جهة أخرى. ومع ذلك فقد استطاعت بعض الأنظمة في العالم الثالث أن تروّض الحركات الطلابية وتعبئها

([1]) Klenberg and others: Previous reference pp 10-11.

([2]) وليد سالم (1983): **الحركة الطلابية: البعد النظري وأنماط الممارسة في التشكيلات والبلدان المختلفة**، ص 73-77.

بأفكار موالية لها. كما أن بعض الأنظمة سعت إلى تأسيس مثل هذه الحركات بغرض التنفيس الموجّه وامتصاص نقمة القطاع الطلابي[1].

إن منظومة التناقضات الموجودة في مجتمعات العالم الثالث أدت إلى ظهور سمات لم تظهر في مجتمعات اشتراكية أو رأسمالية. فقد ظهرت سمات مثل الإحباط والاغتراب الذي عاشه مجتمع الجامعة بما فيه الحركات الطلابية؛ لكونها تعيش في مجتمع لا يتيح لها إمكانية التعبير عن قدراتها وإمكانياتها[2].

أسباب ظهور الحركات الطلابية :

1– قدمت الكتابات والدراسات المتخصصة الكثير من المعلومات حول الأسباب الكامنة خلف ظهور حركة الطلاب. يتصدر هذه الأسباب مسألة **الإفرازات المعقدة التي أحدثتها الثورة العلمية والتقنية** كما أشرت سابقًا، فقد دخلت المجتمعات –وخاصة الغربية منها– في تعقيدات اجتماعية سببها التحديث بكافة أشكاله، وتسارع تطور وسائل الاتصال والانتشار السريع للمعلومات.

2– ويرى كليمبرج أن **الثورة** سبب آخر من أسباب حركة احتجاج الطلاب وهو ما يسمى في الغرب بـ«صراع الأجيال».

ويتحدث أصحاب هذا الطرح عن فِقْدان الاتصال الاجتماعي والتفاهم القيمي بين جيل الشباب الفاقد للسلطة والقوة، والجيل الأكبر صاحب التأثير والسلطة الذي يراه الشباب تقليديًّا.

ويأتي هذا التناقض بسبب التغيرات المتسارعة التي فرضتها الحداثة، حيث لم يعد الأولاد يقبلون بالنموذج القيمي لآبائهم.

3– وهنالك سبب ثالث متعلق بحركة الطلاب حسب المفهوم الغربي، وهو السبب النفسي المتعلق **بالتكوين السيكولوجي للطالب الشاب** الذي يبحث لنفسه عن دور في المجتمع، وربما يرى في نفسه أكثر مما يجب[3].

([1]) نفس المصدر السابق، ص 180.

([2]) جهاد يوسف عبد الرحمن اسعيد (2003): **دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية**، ص 38.

([3]) Kleinberg and others: previous reference pp7-5.

4- أما بالنسبة إلى المفهوم الاشتراكي، فليس هناك من سبب لثورة الطلاب سوى إسهامهم في **تحقيق المجتمع الشيوعي**، انطلاقًا من الإيمان بالحتمية الاجتماعية بدلاً من الحتمية العلمية التي تطرحها الرأسمالية[1].

وبعيدًا عن النظرية الماركسية التي تتبع الحركة الطلابية للأحزاب التي تصف نفسها بالثورية وخاصة الحزب الشيوعي وبالتالي للنظام الحاكم، فإن الحركة الطلابية تهدف في الغالب إلى التغيير والإصلاح في السياسات القائمة، ولكن هل يمكن اعتبار الحركات الطلابية حركات معارضة؟

تحمل الحركات الطلابية في كثير من الأحيان أفكارًا معارضة للسلطة الحاكمة؛ إذ يكون قادتها من أقطاب المعارضة السياسية الموجودة في مجتمعاتها. لكن السمة البارزة للحركة الطلابية هو العمل من أجل التغيير بوساطة المشاركة الشعبية في الضغط على السلطة الحاكمة لتغيير أو إصلاح سياستها دون محاولة الوصول إلى الحكم، وهذا ما يفرقها عن المعارضة السياسية التي تشكلها الأحزاب السياسية. فهذا بالطبع لا يعني أن قادة هذه الحركات لا يطمحون فيما بعد لشغل مناصب سياسية، لكن الحديث هنا يدور حول حركة طلابية متجددة باستمرار وتمثل قطاعًا من المجتمع وهم طلبة الجامعات[2].

وبشكل عام يمكن تقييم أهداف الحركات الطلابية إلى اتجاهين:

الأول: يهدف إلى تحقيق مطالب نقابية خاصة بالطلبة أنفسهم.

والثاني: سياسي مرتبط بالمجتمع والدولة ومؤسساتها ودوائر اتخاذ القرار فيها.

فعادة ما تبدأ الحركة الطلابية نشاطها بمطالب نقابية متعلقة بظروف الطلبة في جامعاتهم، ثم يتحول النضال النقابي إلى نضال سياسي في ظل العلاقة والتقارب بين إدارات الجامعات وإدارة السلطة الحاكمة، وخاصة في دول العالم الثالث[3].

دور الحركات الطلابية في المجتمع:

([1]) وليد سالم (1983): **الحركة الطلابية: البعد النظري وأنماط الممارسة في التشكيلات والبلدان المختلفة**، ص 46.

([2]) David Faiber (2000): Students for democratic society, Encarta Encyclopedia, pervious reference.

([3]) جهاد يوسف عبد الرحمن اسعيد (2003): **دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية**، ص 40.

يعتبر التغيير السلبي أو الإيجابي من أهم العمليات التي تتصارع الجماعات السياسية والاجتماعية لإحداثه في المجتمعات. فالتغيير عملية مستمرة سواء نحو السلب أو الإيجاب.

وتطمح معظم الجماعات الاجتماعية والسياسية إلى التغيير الإيجابي بقصد دفع المجتمع نحو الأفضل. وتعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التي يفترض أن تُساهم بفاعلية في إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع على مختلف الصعد وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

وترتبط هذه الأبعاد الثلاث مع بعضها ارتباطًا وثيقًا. وتنبع أهمية الجامعات في التغيير المجتمعي من كونها تمتلك قوة المثقفين «Intellectual power» المتمثلة في أساتذة الجامعات والباحثين والطلبة وما ينبثق عنهم من مجموعات اجتماعية أخرى. فضلا عما تُخرجه الجامعات من كوادر إنسانية وعلمية للمجتمع كالقادة السياسيين والاجتماعيين ورجال الاقتصاد بعد تخرجهم من الجامعة.

ويشار هنا إلى أن المجتمعات تختلف عن بعضها البعض، ولذلك فهي تختلف أيضًا في نظرتها إلى دور الجامعة في المجتمع وأثر هذا الدور.

وقد كتب «أندرو جراهام» حول العلاقة بين الجامعة والسياسة، وطرح ثلاثة اتجاهات أو وجهات نظر حول دور الجامعة:

الأول: يرى أن الجامعة يجب أن تبقى محايدة وبعيدة عن السياسة.

والثاني: يرى بأن الجامعة تمثل بيئة مناسبة للعمل السياسي وهي تشكل قاعدة سياسية هامة.

والثالث: ينادي بضرورة اهتمام الجامعة بالعلم والمشاركة في التغيير المجتمعي[2].

وقد أظهرت نتائج دراسة ميدانية أجراها مجموعة من الباحثين حول هذا الموضوع في اثنتي عشرة دولة من مختلف القارات أن الجامعة يجب أن يكون لها دور في التغيير المجتمعي بأشكاله المختلفة.

([1]) نفس المصدر السابق، ص 44.

([2]) Andrew, Graham and others, Neutrality and Impartiality – the University and Political commitment, Cambridge University press 1975, pp75-77.

حيث أشارت نتائج البحث إلى أنه لا يمكن تحييد الجامعة، كما أنه لا يمكن تحويلها إلى حزب سياسي؛ لأن المحايدة بحد ذاتها تعتبر موقفًا من الصراع الدائر في المجتمع من أجل التغيير[1].

وأشار جواد رضا (1983) إلى أن الجامعات في العالم لم تصبح أدوات عمل سياسي، حتى تلك التي تحكمها نظم سياسية أرادت للجامعات أن تكون أدوات خاضعة لإرادتها.

ويبقى دور الجامعات –برأي جواد رضا– في أغلب الحالات تعاونًا مع الأجهزة السياسية؛ لوضع الحقائق بين أيدي المسئولين السياسيين والقادة الاجتماعيين.

فالجامعة لم تستطع أن تصبح حزبًا سياسيًّا، فبقيت كما هي بيتًا للحقيقة، فلا يجوز للجامعة أن تتبع بشكل كلي إلى الإدارة السياسية؛ بحيث تبتعد عن هدفها الأول وهو البحث عن الحقيقة. وكذلك لا يجوز أن تبقى محايدة وبعيدة كل البعد عن هموم المجتمع، بخاصة الاجتماعية والسياسية[2].

فالجامعة هي بيت العلم أو حاضنة القيم العلمية. والعلم أو التطور العلمي يحمل في مضامينه البحث عن كل ما هو جديد. فالتطور العلمي ينعكس إيجابًا على الحياة الاجتماعية والسياسية، وبالتالي لا يمكن للجامعة –التي يُفترض أنها تقود التطور العلمي– أن تكون محايدة.

والجامعة أيضًا هي الحاضنة التي تحتضن الحركات الطلابية –موضوع هذه الدراسة–، وهي التي تحفظ استمراريتها، وإن اختلفت إدارة الجامعة مع الحركة الطلابية في الرأي والتوجه.

وتنص اللوائح الداخلية للكثير من الجامعات –إن لم يكن كلها– على امتلاك الطلبة لحق تكوين المنظمات الطلابية النقابية التي يريدون، شريطة ألا يشكل ذلك مخالفات منصوص عليها.

كما توفر الجامعة المقرات والأماكن الخاصة بالنشاطات الطلابية. كما أنها توظف أشخاص مختصين كعمداء شئون الطلبة للإشراف والمساعدة في تسهيل العمل الطلابي كالانتخابات الطلابية.

([1]) Otto Kleinberg and others, Students – values and politics, the free press, New York 1979, p 198.

([2]) محمد جواد رضا (1994): الجامعات العربية المعاصرة، من الغربة إلى الاغتراب، **مجلة المستقبل العربي**، العد 182، ص 21.

أولا: أهمية الحركات الطلابية في العمل السياسي:

تعتبر الحركات الطلابية –من الناحية النظرية– من أهم الأطر التنظيمية ذات العلاقة والتأثير في الحياة السياسية للمجتمعات والدول. بيد أن الناحية العملية تشير إلى قصور بعض الحركات الطلابية وعدم قدرتها على التأثير في الحياة السياسية للدول والمجتمعات التي تنشط فيها.

لكن الإنجازات التي حققتها الكثير من الحركات الطلابية الجامعية بصورة عامة على المستوى العالمي تعد خيرَ شاهدٍ على قدرتها على التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية.

والأمثلة كثيرة على ذلك، ابتداء بمظاهرات الحركات الطلابية الأمريكية ضد حرب فيتنام والتي حركت وقادت المجتمع الأمريكي لمعارضة الحرب[1].

وقد ساهمت هذه الحركات في تغيير الواقع السياسي والاجتماعي الأمريكي عن طريق مطالبتها بإلغاء التمييز العنصري وتحقيق المزيد من الحريات المدنية والسياسية.

كما تعد الثورة الثقافية في الصين، وعزل سوهارتو في إندونيسيا، وغيرها من الإنجازات التي حققتها الحركات الطلابية على امتداد العالم أمثلة شاهدة على قدرة الحركات الطلابية على التغيير المجتمعي[2].

ثانيا: الحركات الطلابية والمشاركة السياسية:

أكد علماء السياسة الذين تناولوا موضوع التنمية السياسية على جانب المشاركة السياسية، وركزوا على أن المشاركة السياسية يجب ألا تتوقف عند حد انتخاب برلمان أو رئيس بشكل ديمقراطي مع أهمية ذلك، بل يجب أن تتعدى ذلك وتتطور لتصل إلى حد وعي الجماهير بضرورة مشاركتهم في تحقيق جوانب التنمية كالمشاركة في حل المشاكل المجتمعية واختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يرغبون بها، والتعبير عن آرائهم في مختلف القضايا التي تهم حياتهم.

إن ملايين الناس لا يستطيعون المشاركة في كل الفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكنهم يستطيعون مراقبتها وإبداء رأيهم فيها بقبولها أو رفضها أو المطالبة بتصحيحها.

([1]) جهاد اسعيد (2003): **دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية**، ص 42.

([2]) وليد سالم (1983): **الحركة الطلابية: البعد النظري وأنماط الممارسة في التشكيلات والبلدان المختلفة**، ص 20.

ويشير عالم الاجتماع سعد الدين إبراهيم إلى أن المشاركة السياسية عملية مكتسبة وليست موروثة، يكتسبها الفرد من الجماعات المرجعية كالأسرة والمدرسة والنادي والمدرسة وغيرها[1].

هذه العملية المكتسبة تعتبر حجر الزاوية بالنسبة إلى التنمية السياسية، حيث تسعى التنمية إلى خلق مناخ ملائم يعزز مشاركة الفرد والجماعات في التنمية الشاملة كل حسب قدراته.

وهنا يأتي دور القيادات السياسية التي تعمل ضمن الجماعات الاجتماعية –ومنها الحركات الطلابية– في التعبئة والتحريك والتوعية ورسم الخطط والبرامج التي من خلالها يمكن تحقيق أكبر قدر من المشاركة السياسية، وبالتالي تعزيز التنمية السياسية.

فحركة الجماهير أمر حتمي بسبب التغيرات التي تواكب حياتهم، ويعمل القادة السياسيون والاجتماعيون على توجيه حركة الجماهير وتحويلها من حركة عشوائية إلى حركة منظمة وواضحة الأهداف[2].

ويخلص سعد الدين إبراهيم في استعراضه لتعريفات المشاركة السياسية إلى محاولة الإحاطة بالمفهوم من كل جوانبه، فيقول: إن المشاركة السياسية هي الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشاريع.

وتتضمن المشاركة السياسية معاني التعضيد والمساندة الشعبية السياسية للسياسات المتبعة من قبل الأنظمة والمؤسسات، وحجب الثقة عن سياسات أخرى[3].

ويتضمن التعريف السابق للمشاركة السياسية فكرة إعطاء الحق والفرص المتكافئة لأفراد المجتمع الراغبين في المشاركة لكي يقرروا بأنفسهم ولأنفسهم شكل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يرغبون بها، وحل المشاكل التي تواجه حياتهم.

([1]) سعد الدين إبراهيم (1984): **الشباب والمشاركة السياسية**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 34.

([2]) سعد الدين إبراهيم (1984): **الشباب والمشاركة السياسية**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 24-27.

([3]) نفس المصدر السابق، ص 30، 31.

المبحث الثالث

تاريخ الحركة الطلابية الكويتية وأهم تياراتها السياسية

أولا: تاريخ الحركة الطلابية الكويتية

لم تحظ الحركة الطلابية الكويتية التي انطلقت منذ عام 1964م بالكثير من الاهتمام والبحث والدراسة، فيما عدا مجموعة قليلة من الكتب والدراسات، على الرغم من أهميتها على الصعيد السياسي كونها الساحة الأسخن لتصارع الأفكار والتوجهات السائدة في المجتمع من جهة، ولدورها المحوري في صنع وتصدير القيادات الشابة إلى التجمعات والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، كما تجدر الإشارة إلى أن الحركة الطلابية الكويتية هي الممارسة الديموقراطية الوحيدة التي ظلت مستمرة من دون توقف، حتى خلال فترات تعطيل الحياة النيابية ما عدا فترة تجميد الاتحاد 1978م وفترة الاحتلال العراقي سنة 1990م[1].

ويمكن تقسيم المراحل الزمنية للحركة الطلابية الكويتية إلى ثلاثة أقسام أساسية:

المرحلة الأولى: هي المرحلة التي كان للهيئة التنفيذية في القاهرة الثقل الأساسي في تأسيس وإدارة الحركة الطلابية.

المرحلة الثانية: وهي تحول فرع الكويت إلى المحرك الأساسي لقرار الاتحاد الوطني لطلبة الكويت.

المرحلة الثالثة: وهي ظهور تنظيمات طلابية حديثة نتيجة ظهور جامعات ومؤسسات تعليمية جديدة. كما تأثرت قيادة هذه الحركة عبر تاريخها بالعديد من الأفكار والعقائد السياسية المتباينة التي انعكست بشكل واضح على مسارها.

ولا يمكن فصل الحديث عن تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت عام 1964م عن مجموعة العوامل التي مهدت الطريق أمام تحقيق ذلك الإنجاز الديموقراطي الذي جاء عقب إعلان استقلال الكويت بثلاث سنوات:

العامل الأول: تطور النظام التعليمي في الكويت الذي أوجد القطاع الطلابي داخل وخارج الكويت.

العامل الثاني: الأجواء السياسية العربية المشبعة بأفكار القومية العربية.

العامل الثالث: وضع الدستور عام 1962 وتحول الكويت إلى النظام الديموقراطي[2].

([1]) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت (1991): **الحركة الطلابية الكويتية في ربع قرن**، ص 32.

([2]) إسماعيل الشطي (1983): **تاريخ المعارضة الإسلامية في الكويت**، ص 35.

وقد شهد أسلوب التعليم في الكويت تطورًا كبيرًا في مرحلة الخمسينات بعد ظهور النفط وتحسن مداخيل الدولة، ففي بداية القرن العشرين الفائت وعندما كان الفقر المدقع هو السائد كان التعليم في الكويت مقتصرا على الكتاتيب التي ترتكز على تحفيظ القرآن الكريم والنحو والحساب، وفي عام 1912م أنشئت المدرسة المباركية بأموال التجار والأهالي وبعدها بعشر سنوات أنشئت المدرسة الأحمدية بمبادرة شعبية أخرى كما افتتحت بعدها بعام واحد أول مكتبة في الكويت هي المكتبة الأهلية، وفي خطوة كبيرة نحو تحسين المستوى التعليمي في الكويت أسست الحكومة إدارة المعارف عام 1936م التي أصبحت لاحقًا وزارة التربية بعد الاستقلال، وقامت إدارة المعارف بافتتاح المدارس الحديثة للبنين والبنات وإرسال البعثات العلمية إلى بعض الدول العربية الأمر الذي ساهم في خلق أجيال جديدة من المتعلمين والمثقفين، وتكفي الإشارة هنا إلى أن العدد الإجمالي للطلبة في الكويت في 1951 قد قفز من 6292 طالبا وطالبة إلى 40211 طالبا وطالبة في عام 1960، وفي القاهرة تم إنشاء ما عرف ببيت الكويت لمتابعة شؤون الطلبة الكويتيين الذين تزايدت أعدادهم في القاهرة، ومن هؤلاء الطلبة من قام بتأسيس رابطة طلبة الكويت وهو أول تنظيم طلابي تعرفه الكويت وهو النواة الرئيسية في تكوين الاتحاد الوطني لطلبة الكويت[1].

الأجواء السياسية العربية

لم يكن أبناء الشعب الكويتي بمعزل عن الأحداث الكبرى التي مرت على الأمة العربية وبخاصة فيما يتعلق بقضايا التحرر العربي من الاستعمار، وكانت فترة الخمسينات هي بداية النشاط السياسي الساخن في الكويت والذي اتخذ من القومية العربية محورًا رئيسيًّا لكل نشاطاته التي ساهم فيها المثقفون والعمال والطلبة.

وبمناسبة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 تقدم طلبة الكويت صفوف التظاهرات التي استنكرت ذلك العدوان، مطالبين السلطات الكويتية بالسماح لهم بالمشاركة في تلك الحرب، ومنذ العدوان الثلاثي وطلبة الكويت يقودون الجماهير تأييدا لنضال الشعب العربي في كل مكان، وفي ظل هذه الأجواء تشكلت الملامح الأولية للتنظيمات الطلابية في الكويت على المستويين التاليين[2]:

([1]) إبراهيم المليفي (2008): **تاريخ الحركة الطلابية الكويتية**، ص 15.

([2]) شملان العيسى، وآخرون (2005): **الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت**، ص 23.

داخل الكويت: البدء في تكوين الاتحاد المحلي لطلبة الثانويين عام 1957، وهو تنظيم طلابي يضم في عضويته طلبة المرحلة الثانوية وقد نجح ذلك الاتحاد في وضع دستور له وإصدار نشرة دورية بعنوان «النشرة»، وقد تأرجح موقف السلطات الرسمية من الاتحاد المحلي من التعاون الكامل في المراحل الأولى إلى تعمد العرقلة وإجهاض ذلك التنظيم الوليد، ففي الوقت الذي وافقت فيه وزارة التربية على السماح للجنة المؤسسة للاتحاد باستخدام نادي الطلبة في ثانوية الشويخ كمقر مؤقت، وكذلك الموافقة على إجراء أول انتخابات له بتاريخ 21-12-1964م، تغير موقف الوزارة سلبا تجاه الاتحاد المحلي، حيث تم سحب المقر المؤقت منه ونكثت بوعودها له بتوفير مقر دائم ودعم مالي، ولم يستطع الاتحاد المحلي مواصلة مسيرته النقابية طويلا، وكانت الهيئة الإدارية التي شكلت هي الأولى والأخيرة التي قادت الاتحاد المحلي حتى النصف الأول من عام 1966م، وفي ذلك العام نفسه تم افتتاح جامعة الكويت التي ستصبح بعد سنوات قليلة المقر الدائم للهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت.

خارج الكويت: مع تزايد أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في مصر، نظم الطلبة أنفسهم بصورة تدريجية في اتحاد طلبة بعثات الكويت المقيد بإشراف بيت الكويت ثم تأسيس رابطة طلبة الكويت وأخيرا تأسيس تنظيم طلابي مستقل تماما عن أي إشراف رسمي من الدولة، وهو الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وقد اتخذ ذلك الاتحاد من القاهرة مقرا له[1].

التحول إلى النظام الديموقراطي

أنجزت دولة الكويت في عام 1962 تحولها إلى النظام الديموقراطي بعد وضع دستور دائم لها، وسبق للكويت قبل هذا الحدث المهم أن امتلكت رصيدا في مجال المشاركة السياسية عبر مجلس الشورى عام 1921 والمجلس التشريعي عام 1938 وجميعها انتهت خلال فترة وجيزة، ويصف د.شفيق الغبرا الدستور الكويتي بأنه «أول وثيقة تكفل الحريات والحقوق الأساسية لشعب الكويت. فقد دعا الدستور لإنشاء برلمان مجلس أمة وأرسى قواعد تشكيل الحكومة، وحدد دور أسرة الصباح»، وعاشت البلاد حالة من الانفراج السياسي أفسحت المجال للكثير من القوى الفاعلة في المجتمع ومنها القوى الطلابية إلى العمل بحرية[2].

([1]) عثمان الخضر (1993): **الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي**، ص 78.

([2]) نورية السداني (1985): **الجماعات الضاغطة «القوى الطلابية الكويتية»**، ص 46.

تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

بدأت منذ عام 1960 عدة مراسلات بين روابط الطلبة الكويتيين في القاهرة وبيروت والمملكة المتحدة، وتوصلت إلى خطوة متقدمة تمثلت في الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية تأخذ على عاتقها الإعداد للمؤتمر التأسيسي وعلى أساسها تم تشكيل رابطتين للطلبة الكويتيين في كل من بيروت والإسكندرية، حيث مثلتا في المؤتمر الأول للاتحاد، كما شاركت أيضا وفود عن الروابط والاتحادات العربية والعالمية، وفي تاريخ 24 /12 / 1964 تم الإعلان رسميا عن ولادة اتحاد وطني طلابي يمثل جميع طلبة الكويت المنتشرين في جميع أرجاء العالم، وتم بصورة مؤقتة اختيار القاهرة كمقر للهيئة التنفيذية التي ستباشر مهام الإشراف على شؤون الاتحاد والفروع.

وبعد ستة أيام من العمل المضني أقر دستور الاتحاد ولوائحه الداخلية، كما أعلنت قراراته الطلابية والسياسية والمالية، **وجاء في مقدمة ذلك الدستور**:

«نحن طلبة الكويت الجامعيين إيمانا منا بالتنظيم النقابي ودوره الفعال من أجل إيجاد مستقبل أفضل لشعبنا وأمتنا ومن أجل الدفاع عن قضايا الإنسانية جمعاء، قررنا إنشاء الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ليكون طليعة ومشعلا هاديا للمستقبل».

وقد نجح الاتحاد في نيل عضوية اتحاد الطلاب العالمي (تأسس عام 1946 في تشيكوسلوفاكيا) ونسج الكثير من العلاقات المتينة مع الاتحادات الطلابية العربية والدولية[1].

ويعتبر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت من المؤسسات النقابية الرائدة في المنطقة العربية خصوصا انه منظمة طلابية تقوم على الديموقراطية وتتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن أي جهاز من أجهزة الدولة وخاصة إدارة جامعة الكويت، الأمر الذي أكسب الاتحاد ثقلا مضاعفا ومكانة مرموقة في الساحة السياسية الكويتية والعربية، وتبرز أهمية الاتحاد من خلال القاعدة الطلابية العريضة المنتمية له التي تضم الأجيال الجديدة المثقفة المليئة بالحماسة والتحرر من القيود الوظيفية والالتزامات الأسرية، ناهيك عن حالة الاحتكاك الدائم في ما بينهم داخل أسوار الجامعة ونزعتهم الدائمة إلى التغيير، وقد انتبهت السلطة السياسية في الكويت لهذا الوضع الطلابي المؤهل للاستخدام السياسي وحرصت منذ البداية على عدم إنشاء حرم جامعي واحد يضم جميع كليات الجامعة وفضلت تفريق كليات الجامعة على عدة مواقع.

([1]) عبد العزيز البردان (1995): **القوائم الطلابية في جامعة الكويت**، ص 37.

الاتحاد بدأ قوميًا

تعاقبت على قيادة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت العديد من التوجهات السياسية والفكرية التي تعكس حالة المزاج العام للمجتمع الكويتي ومدى تأثره بتلك التوجهات على اختلاف مشاربها، وتعتبر الجامعات من أكثر البيئات جاذبية للحركات والتيارات السياسية لخلق الكوادر والأنصار، فهي تسعى جاهدة للهيمنة على المنابر وجماهيرها لتعزيز قوتها وانتشارها في المجتمع. وقد تناوب على قيادة اتحاد الطلبة عبر تاريخه تيارات فكرية تباينت ما بين التيار القومي العربي والتيار الليبرالي، وأخيرا تيار جماعة الإخوان المسلمين، مع فترات قصيرة سيطر فيها الشيوعيون على مقاليد الهيئة التنفيذية لاتحاد الطلبة. ومع تطور الحركة الطلابية الكويتية وتوسعها تنوعت القوى الطلابية المشكلة لبنيانها وتعددت الأفكار والرؤى التي تحملها بعد أن كانت مقصورة على توجهين أو ثلاثة.

ولقد كانت مسألة تحديد الهوية السياسية للحركة الطلابية الكويتية في سنواتها الأولى تتم عبر قراءة القرارات السياسية لمؤتمرات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت التي كانت منسجمة مع الخط السياسي لحركة القوميين العرب، وبعد التحولات الكبيرة التي شهدتها الساحة العربية بدءا بانفراط عقد الوحدة بين مصر وسوريا، ومرورا بهزيمة العرب في حرب 67 أمام إسرائيل ووفاة الزعيم جمال عبد الناصر 1970، تأثرت الحركة الطلابية الكويتية بصورة مباشرة بما حدث، وظهرت من تحت عباءة حركة القوميين العرب ثلاثة توجهات سياسية جديدة ناصرية وقومية اشتراكية وشيوعية، سيطر كل منها على جزء من مؤسسات اتحاد الطلبة وفروعه، وفي تلك الأثناء نشط التنظيم الطلابي لحركة الإخوان المسلمين في مصر وتمكن من السيطرة على فرعي الاتحاد في القاهرة والإسكندرية على التوالي، وفي عام 1979 تمكن التنظيم الطلابي لحركة الإخوان المسلمين ممثلا بالقائمة الائتلافية من السيطرة على أهم فرع من فروع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وهو فرع جامعة الكويت، ومن خلاله تمكن الإخوان من الوصول إلى قيادة الهيئة التنفيذية والمجلس الإداري بسهولة عام 1981م نظرا إلى امتلاك فرع الكويت 35 مقعدا من مقاعد المؤتمر العام لاتحاد الطلبة الذي يضم جميع فروع الاتحاد[1].

فروع الاتحاد

يتكون الاتحاد الوطني لطلبة الكويت من عدة فروع هي فرع جمهورية مصر العربية (1964)، فرع بيروت والإسكندرية (1964)، فرع بريطانيا وأيرلندا (1964)، فرع الاتحاد السوفييتي (1964)، فرع

([1]) عبد الله فهد النفيسي (1986)، **دور الطلبة في العمل السياسي**، ص 49.

الولايات المتحدة الأميركية (1982)، فرع الجمهورية الفرنسية (1988)، فرع المملكة الأردنية الهاشمية (2001)، تشرف عليها هيئة تنفيذية منتخبة من المجلس الإداري وهو أعلى سلطة في غياب المؤتمر الذي يتكون من مندوبين منتخبين من جميع فروع الاتحاد العاملة بتمثيل نسبي ويعقد ذلك المؤتمر اجتماعاته مرة واحدة كل سنتين وتتخذ فيه القرارات والمواقف والسياسات التي توجه عمل الاتحاد في شكل عام، ويكتسب فرع الاتحاد في الكويت أهمية خاصة كونه الفرع الأكبر من حيث عدد الأعضاء، وبالتالي عدد ممثلي ذلك الفرع في اجتماعات المؤتمر العام حيث يبلغ عدد ممثلي فرع الكويت (35) عضوا.

تقرر في المؤتمر الثالث للاتحاد أن تبادر الهيئة التنفيذية إلى إنشاء فرعين للاتحاد في الكويت، واحد للبنين وآخر للبنات، وكان ذلك القرار نتيجة لوضع الجامعة آنذاك حيث لم تكن تجمع الطلاب والطالبات، ولهذا رأى المؤتمر أن يتماشى مع ذلك الوضع، وكانت هذه النقطة أول شرارة تنطلق لتهدد العمل بالتوقف في بدايته، فقد دار نقاش طويل حول هذا الموضوع عند طرحه على أعضاء اللجنة التحضيرية، وكانت الهيئة التنفيذية تصر على قرار المؤتمر، بينما تصر طالبات الجامعة على إلغاء قرار المؤتمر وإنشاء فرع واحد يجمع كل من الطالبات والطلاب، ووصل الأمر إلى حد التلويح بمقاطعة الانتخابات وعدم التعاون مع الهيئة التنفيذية. وأمام هذا الوضع المتصاعد تقدمت الطالبات باقتراح كان له الأثر الكبير في نزع فتيل الأزمة وهو إجراء استفتاء بين طالبات كلية البنات خلال 24 ساعة، حول هذا الموضوع، وهو الاختيار بين تأسيس فرع واحد أو فرعين، فكانت النتيجة أن وقفت 450 طالبة من أصل 500 مع إنشاء فرع واحد مشترك بين الجنسين[1].

وأمام هذا التأييد العارم لفكرة الفرع الواحد باشرت الهيئة التنفيذية بالعمل على هذا الأساس وشكلت لجنتين تحضيريتين: **إحداهما** للطلاب **وأخرى** للطالبات للإعداد لإجراء أول عملية انتخابات لفرع الكويت، ومن بين المرشحين للهيئة الإدارية للفرع فاز تسعة مثلوا أول هيئة إدارية للفرع والتي تشكلت بتاريخ 14 / 1 / 1969م وهم:

([1]) علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ص 33.

عبد الله النفيسي	الرئيس
يوسف الجاسم	نائب الرئيس
محمد السبيعي	سكرتير عام
شيخة النيباري	أمين صندوق
عدنان حسين، فيصل الداود، فاطمة الشبيكي، تماضر النصف ومنير الفوزان	أعضاء

ويستنتج مما سبق أن تأسيس فرع للاتحاد الوطني لطلبة الكويت في أرض الوطن قد جاء بعد ثلاث سنوات من افتتاح جامعة الكويت عام 1966 وبعد خمس سنوات من تأسيس اتحاد الطلبة الأم في القاهرة عام 1964[1].

ويعتبر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت من المؤسسات النقابية الرائدة في المنطقة العربية خاصة أنه منظمة طلابية تقوم على الديموقراطية وتتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن أي جهاز من أجهزة الدولة، وبخاصة إدارة جامعة الكويت، الأمر الذي أكسب الاتحاد ثقلا مضاعفا ومكانة مرموقة في الساحة السياسية الكويتية والعربية.

وتبرز أهمية الاتحاد الوطني لطلبة الكويت نتيجة لما يتمتع به من قاعدة جماهيرية عريضة تضم الأجيال الجديدة المثقفة المليئة بالحماسة وحرية الحركة والاتصال الدائم فيما بينهم داخل أسوار الجامعة، إضافة إلى تطلعهم الدائم إلى التغيير والتطوير، وقد انتبهت السلطة السياسية لهذا الوضع الطلابي المؤهل للاستخدام السياسي وحرصت منذ البداية على عدم إنشاء حرم جامعي واحد يضم كليات الجامعة كافة وفضلت توزيع كليات الجامعة على أكثر من موقع[2].

([1]) علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ص 26.

([2]) عبد الله فهد النفيسي (1986)، **دور الطلبة في العمل السياسي**، ص 67.

القاهرة

جمع هذا الفرع الذي افتتح في 24-12-1996 الطلاب الكويتيين في كل من جامعة القاهرة وحلوان وعين شمس وكان يعد من أنشط فروع الاتحاد بحكم كونه المقر الرئيسي الذي تنطلق منه كافة أنشطة الاتحاد، ومع افتتاح فرع الاتحاد في دولة الكويت وانتقال مقر الهيئة التنفيذية من القاهرة إلى الكويت تقلص نشاط فرع القاهرة.

بيروت والإسكندرية

عملت اللجنة التحضيرية على إنشاء رابطتين في كل من بيروت والإسكندرية، وقد شاركتا كرابطتين عاملتين في المؤتمر التأسيسي للاتحاد المنعقد في ديسمبر 1964، إلى أن تقرر في نفس الفترة افتتاح فرع للاتحاد في بيروت وآخر في الإسكندرية.

الأردن

افتتح مقر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الأردن رسميا في 12 / 1 / 2003م وكان بذلك أحدث فرع لاتحاد الطلبة خارج الكويت يتم افتتاحه، وبلغ عدد الطلبة الكويتيين الدارسين في الجامعات الأردنية نحو 1500 طالب وطالبة.

الولايات المتحدة

التواجد الطلابي الكويتي في الولايات المتحدة الأميركية بدأ مع توافد البعثات الرسمية إلى مختلف الجامعات الأميركية في الستينات، وكانت عملية انشاء اتحاد للطلبة في بلد مترامي الأطراف مثل أميركا عملية صعبة التنفيذ، لكنها تحققت في ظل تواجد مجاميع طلابية شبه ثابتة في ولايات محددة، وفي ظل رغبة الطلبة في تنظيم أنفسهم عام 1982.

الاتحاد السوفيتي

بعد فتح باب الابتعاث إلى الاتحاد السوفيتي سابقا وكان عدد الطلبة آنذاك لا يزيد عن 40 طالبا وطالبة، وفي منتصف عام 1969 بدأت الاتصالات بين الهيئة التنفيذية وطلبة الاتحاد السوفيتي لإعلان إشهار الفرع، وقد رحبت الهيئة التنفيذية بهذا التجمع الطلابي الجديد وتم إشهار الاتحاد الذي اتخذ من دار الصداقة بالعاصمة موسكو مقرا له، ومع تناقص البعثات الطلابية للجامعات الروسية فقد توقف هذا الفرع منذ زمن طويل.

بريطانيا وأيرلندا

قبل إنشاء أي تنظيم نقابي في بريطانيا كان هناك تواجد طلابي كويتي قليل ومتباعد منذ الأربعينات، وقد بدأت بذرة إنشاء تنظيم نقابي ما بالنمو مع إقامة اجتماع تعارفي سنوي فيما بينهم في عام 1950 وبعد عشر سنوات بدأت المراسلات لإنشاء الاتحاد الوطني لطلبة الكويت[1].

انتخابات اتحاد 78 منعطف الحياة السياسية

من أشهر المحطات التي توقفت عندها مسيرة الحركة الطلابية الكويتية منذ تأسيسها في 1964، هي انتخابات 1978م وما تلاها من أحداث تسببت لاحقا في تجميد أنشطة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الكويت لمدة عام كامل من قبل الإدارة الجامعية ممثلة بعمادة شؤون الطلبة. وتأتي أهمية هذه الأحداث من كونها مهدت الأرض للتحول التاريخي في قيادة اتحاد الطلبة من قائمة الوسط الديمقراطي إلى قائمة الائتلافية في العام التالي من تاريخ تلك الأحداث، وما نتج عنه من تغييرات متلاحقة في بنية الهيئة التنفيذية وفروع الاتحاد ودستوره وطريقة عمل قيادة الاتحاد والقضايا المختلفة التي تبناها.

ففي صباح يوم الأربعاء 11 / 1 / 1978م توجه طلبة جامعة الكويت نحو صناديق الاقتراع لاختيار 15 مرشحا لقيادة الهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة، ومع انتهاء عملية التصويت في مختلف كليات الجامعة، توافدت جموع طلابية غفيرة لمقر عمليات فرز الصناديق في مدرج 100 في موقع الخالدية، وفي تمام الساعة السابعة مساء وقع مندوبو القوائم على محضر شروط كيفية الفرز ثم بدأت عمليات الفرز حتى ساعات الفجر الأولى، وطوال تلك الفترة كانت كفة الفوز تتأرجح بين قائمتي الوسط الديمقراطي والائتلافية إلى أن بدأت أرقام صندوق كلية التجارة في الظهور، لتميل بعدها الموازين باتجاه فوز الوسط الديمقراطي بغالبية مقاعد الهيئة الإدارية[2].

وبدا قبل إعلان النتائج أن الأجواء بين مؤيدي القائمتين المتنافستين على مقاعد الاتحاد، مشحونة إلى أبعد الحدود، وهو ما تطلب استدعاء قوات الأمن لتفريق تلك الحشود.

([1]) عبد العزيز البردان (1995): **القوائم الطلابية في جامعة الكويت**، ص 71.

([2]) نورية السداني (1985): **الجماعات الضاغطة «القوى الطلابية الكويتية»**، ص 88.

من خلال بيان مفصل لما جرى من أحداث أصدرت قائمة الوسط الديموقراطي بيانا لطلبة الجامعة بتاريخ 15 / 1 / 1978م، ردت فيه على ما أثير من اتهامات حول تزوير الانتخابات جاء فيه[1]:

أمام ما حدث وما يحدث من مهازل وإسفاف وترد في الوضع العام لبعض الجمعيات التي تدعي «التدين» ونتيجة للأحداث والمسلكيات المضحكة المبكية التي جرت أثناء عملية فرز الأصوات والتي استمرت طوال ليلة الأربعاء وحتى صباح يوم الخميس 12 / 1 / 1978م، أمام هذه الأوضاع والأحداث رأت قائمة الوسط الديموقراطي أن توضح ما حدث ليس لأنصارها ومؤيديها فقط وإنما لجميع طلاب وطالبات الجامعة لأنهم يستطيعون كطلبة جامعة وكبشر لهم عقول في جماجمهم أن يفرقوا بين الغث والسمين.

ففي ليلة الأربعاء وأثناء عملية الفرز فوجئنا بأن الائتلاف ما هو إلا صورة أو واجهة انتخابية فقط. ذلك أن ممثلي الائتلاف «من القائمة الإسلامية» والذين ينطقون باسم الائتلاف هم أفراد «الإسلامية» والتي تفاوض باسم الائتلاف هي الإسلامية والذين أثاروا الشغب وحاولوا استعمال القوة باسم «الائتلاف» هم أفراد متعصبون من القائمة الإسلامية كما تدعي الإسلام وهي بعيدة عنه كل البعد[2].

وبما أننا ندرك أن الطلبة انتخبوا الائتلاف ولم ينتخبوا الإسلامية التي انسحبت من الانتخابات، ثم لأننا نحترم إخواننا في القائمة الائتلافية أردنا أن نوضح الحقائق التالية:

1- إن انسحاب القائمة «الإسلامية» والتي تلبس ثوب الإسلام فقط لصالح الائتلاف لا يعني بالضرورة وصاية هؤلاء الإرهابيين الذين يدعون الإسلام وهو بريء منهم لا يعني وصايتهم على القائمة الائتلافية إلا إذا ثبتت هذه القائمة الوصاية عليها، ولأننا ندرك تمام الإدراك أن أنصار الائتلاف كانت قناعتهم أن قائمتهم بعيدة عن الإسلامية التي تقول بصريح العبارة وللمرة الألف إنها بعيدة عن الإسلام، بل إن إسلامها لا يتعدى أبواب جمعية «الإصلاح الاجتماعي» المعروفة.

([1]) عثمان الخضر (1993): **الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي**، ص 19.

([2]) شملان العيسى، وآخرون (2005): **الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت**، ص 68.

2– إن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل أن هؤلاء الإرهابيين رقصوا مع أنهم ضد الرقص، وغنوا وهم ضد الغناء وبرزت من خلالهم «أوركسترا جمعية الإصلاح».

3– إن النتائج طوال عملية الفرز دائما كانت متقاربة وهناك تداخل بين القوائم ولكن صندوق كلية التجارة (وقد قالوا ذلك بأنفسهم) كان الثقل فيه لقائمة الوسط الديموقراطي.

4– إنهم تدخلوا في العملية الانتخابية واخرجوا مندوب الائتلاف من لجنة الفرز (وهو ليس ائتلافًا ولا ما يحزنون) بل مفروض على الائتلاف فرضا. وقالوا له يجب أن تحتج على النتيجة طالما إنها ليست لصالحنا: وعليه فإنهم يرفضون حتى النزاهة إذا لم تخدم أغراضهم.

5– إنهم بعد الاقتراب من ظهور النتائج النهائية قسموا أنفسهم، لاحظوا هذه المهازل قسموا أنفسهم إلى ميمنة وميسرة وقلب لتطويق قاعة الفرز واغتصاب الصناديق وفرض النتيجة التي يرغبون فيها وليس التي قررها الطلبة من الاقتراع.

6– إنهم جمعوا العصي والحجارة بل وربطوا الدشاديش على الخصور استعدادا للهجوم كما يقولون.

7– إن الشرطة استدعيت وجاء رجال الشرطة ليجدوا الوضع المزري الذي تحدثنا عنه.

8– إنهم هاجموا في اليوم التالي (الجمعة) نادي الاتحاد وهددوا باقتحام النادي ومقر الهيئة الإدارية بالقوة بل قالوا «سنعين هيئة إدارية» لا حظوا «بالتعيين» وليس بالانتخاب.

9– إن أحدهم كان يقول «إن لدينا في جمعية الإصلاح أناسًا مدربين أفضل من الجيش الكويتي».

10– إن هناك نية مبيته للاعتراض على الانتخابات... وقد قال أحدهم قبل عشرة أيام من إجراء الانتخابات سوف نعارض نتائج الفرز إذا لم نفز[1].

وعلى الصعيد نفسه صرح أحد الأعضاء الناجحين في الانتخابات من قائمة الوسط الديموقراطي بأن الائتلافية «لم تقدم أي طعن رسمي بالانتخابات خلال المدة القانونية، وعلى ذلك فان النتائج سليمة... وكل ما يشاع مجرد ثرثرة لا يؤخذ بها»، وأضاف «ستقوم الهيئة الإدارية بأعمالها، وستنادي للاجتماع حسب القواعد المرعية، دون الالتفات لأية جهة تحاول أن تعرقل المسيرة الطلابية....لكن في حال حدوث

([1]) إبراهيم المليفي (2008): **تاريخ الحركة الطلابية الكويتية**، ص 16.

انسحابات، فأنني على ثقة بأن الهيئة الإدارية ستواصل أعمالها... وسنرفع الأمر إلى اللجنة التنفيذية المكلفة لتتخذ قراراتها من ناحية إجراء انتخابات تكميلية، أو ما تراه بما يتفق وروح دستور الاتحاد».

وقد واصلت الهيئة الإدارية أعمالها خارج أسوار الجامعة بعد قرار عمادة شؤون الطلبة بتجميد أنشطة الاتحاد[1].

نهاية الأحداث

وقف الإجماع الطلابي التاريخي الرافض لفكرة إنشاء الاتحاد البديل حائلا أمام نجاح مساعي الإدارة الجامعية، وقررت جميع القوائم الطلابية الخروج من هذا المأزق دون الاستعانة بأحد، وتم التوصل إلى إجراء انتخابات الفرع ووفد المؤتمر الثامن بتاريخ 5-5-1978م.

وفي الأول من مايو 1979 أعلنت الهيئة التنفيذية المكلفة عن استقالة الهيئة الإدارية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الجامعة جاء فيها:

الإخوة مقرر وأعضاء اللجنة التنفيذية – المحترمون

تحية العمل الطلابي وبعد

حرصا على سلامة الاتحاد ودوره البارز في قيادة الحركة الطلابية الكويتية وتسهيلا من الهيئة الإدارية لفرع جامعة الكويت لمهمة اللجنة التنفيذية المكلفة ونظرا لانتهاء فترة الهيئة الإدارية وتأكيدا على ضرورة إنهاء ذيول الخلافات والتصدي لمحاولات إدارة الجامعة لإنشاء اتحادها وإيمانا من الهيئة الإدارية بضرورة إجراء انتخابات المؤتمر الثامن والهيئة الإدارية للفرع وذلك عن طريق تطبيق الدستور، فإن الهيئة الإدارية تتقدم إليكم باستقالتها سائلين الله أن يأخذ بأيديكم لما فيه صالح الاتحاد الوطني لطلبة الكويت.

التوقيع (عايد المناع ، عامر العميري، مبارك العدواني، سهيل الخضر، بدر الصالح، عبد الكريم الخميس، جمال العثمان، برغش المطيري)[2].

([1]) إسماعيل الشطي (1983): **تاريخ المعارضة الإسلامية في الكويت**، ص 97.

([2]) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت (1991): **الحركة الطلابية الكويتية في ربع قرن**، ص 36.

وفي الموعد المحدد 5 / 5 / 1978م تم إجراء الانتخابات بين الوسط الديموقراطي، القائمة الحرة وأخيرا القائمة الائتلافية التي فازت بتلك الانتخابات وحصلت على 1241 صوتًا، وجاءت في المركز الثاني القائمة الحرة وحصلت على 730 صوتا وفي المركز الثالث والأخير حلت قائمة الوسط الديموقراطي وحصلت على 417 صوتا.

«القائمة الائتلافية» واتجاههم الإسلامي في اتحاد الطلبة

بعد التغيير الجذري في قيادة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الجامعة فكرا وممارسة منذ عام 1979م، كان من المتوقع أن تقوم القائمة الائتلافية الإسلامية مختلف الأنشطة الطلابية، ما غير الأنشطة التقليدية بطبيعة الحال كتنظيم عملية التسجيل وإجراء اللقاءات التنويرية، ومع إدخال تعديلات جوهرية على دستور الاتحاد واسباغ الصفة الدينية عليه، في المؤتمر الثامن للاتحاد الوطني لطلبة الكويت عام 1980، تغير مسار الحركة الطلابية الكويتية في السنوات إلى اتجاه جديد.

وكانت الائتلافية من الذكاء بحيث لم تخرج كل ما في جعبتها أول الأمر وتركت عملية التحول تتم بوتيرة هادئة، ونظرا إلى هيمنة القيادة الحضرية على قيادة الإخوان المسلمين في الكويت آنذاك، تم إبراز العديد من الوجوه الحضرية المحافظة من غير الملتحين على رأس القائمة الائتلافية من دون إهمال لأبناء القبائل، وأول رئيسين لاتحاد الطلبة لم يكونوا من الملتحين[1].

التضييق الديموقراطية

وساهم فوز الائتلافية بانتخابات وفد المؤتمر الثامن التي تصادفت مع انتخابات الفرع عام 1979 بفارق كبير في الأصوات عن صاحب المركز الثاني، في التعجيل في تنفيذ الأجندة وصبغ الاتحاد وهياكله وسياساته بالتوجه الديني الإخواني وقد تجسد هذا الواقع من خلال النقاط التالية:

1- نسف مقدمة الدستور التي وضعت في المؤتمر التأسيسي عام 1964 من «نحن طلبة الكويت الجامعيون إيمانا منا بالتنظيم النقابي ودوره الفعال من أجل إيجاد مستقبل أفضل لشعبنا وأمتنا ومن أجل الدفاع عن قضايا الإنسانية جمعاء، قررنا إنشاء الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ليكون طليعة ومشعلا هاديا للمستقبل» إلى الصيغة الجديدة التي وضعت في المؤتمر الثامن للاتحاد الوطني لطلبة الكويت عام 1981 وكان يحمل عنوانا معبرا عن روح التغيير وهو «نحو إعادة بناء الاتحاد» نحن ممثلي طلبة الكويت في المؤتمر

([1]) إبراهيم المليفي (2008): **تاريخ الحركة الطلابية الكويتية**، ص 33.

الثامن للاتحاد الوطني لطلبة الكويت. إيمانا منا بالتنظيم النقابي ودوره الفعال من أجل إيجاد مستقبل أفضل لأمتنا، في إطار تعاليم الإسلام السمحة. قررنا المحافظة على الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ليكون طليعة نحو مستقبل وضاء لأمتنا».

2- تعديل تعريف اتحاد الطلبة في المادة (2) إلى: الاتحاد الوطني لطلبة الكويت منظمة طلابية نقابية تقوم على الشورى تمثل طلبة الكويت في جميع أنحاء العالم. بحيث تم إبدال كلمة الديمقراطية بالشورى، وهي كلمة شكلية الغرض منها إسباغ الصفة الشرعية على عمل الاتحاد، وأما في الواقع العملي فجميع الهيئات والقرارات المتخذة في مؤتمرات الاتحاد وهيئاته الإدارية يتم اتخاذها بالطريقة الديموقراطية ويفوز بها من يحظى بالأغلبية وليس بالشورى.

3- إضافة مادة جديدة على دستور الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وهي المادة 6 وتنص «يهدف الاتحاد بصفته منظمة طلابية تقوم على الشورى إلى:

أ) الالتزام بالشورى في ممارسة العمل النقابي.

ب) العمل من أجل تطبيق الشورى كأسلوب للحياة في الكويت.

4- إضافة المادة 7 وتنص «يهدف الاتحاد بصفته منظمة إسلامية إلى:

أ) بث الوعي الإسلامي.

ب) كشف مخططات أعداء الإسلام.

ج) وحدة الحركة الطلابية الإسلامية ودعمها.

د) توثيق علاقاته بالمنظمات الطلابية والخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

لا تختلف الأهداف في مجملها عن أهداف بعض الجمعيات الدينية المعروفة بنشاطها السياسي في الكويت، وعلى أساسها تم ربط اتحاد الطلبة بمجموعة واسعة من الاتحادات الطلابية من خارج الكويت تحمل الأفكار والتوجهات نفسها، وتقوية العلاقات الثنائية معها.

5- استحداث لجنة التوعية الإسلامية انطلاقا من المادة السابقة، وهي لجنة دعوية الطابع ونطاق عملها داخل الوسط الطلابي الجامعي، ومن أهداف اللجنة:

أ) السعي لإشاعة جو من الالتزام والمحافظة على الثوابت والمرتكزات الإسلامية.

ب) نشر الثقافة الشرعية بالإضافة إلى طرح البدائل والحلول الإسلامية.

6- فصل كل لجان الاتحاد إلى لجنتين واحدة للطلاب والثانية للطالبات، لتحقيق مبدأ منع الاختلاط.

7- مساندة المطالب المتركزة حول أسلمة قوانين الدولة، ومن أبرزها تطبيق الشريعة الإسلامية، إنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما يتبنى الاتحاد قضية فصل الاختلاط بين الجنسين في الجامعة والتي تحققت بعد إقرار مجلس الأمة لقانون منع الاختلاط عام 1996[1].

آراء معارضة

قبل أن يعد المؤتمر الثامن لاتحاد الطلبة اجتماعاته سجلت بعض الأطراف الطلابية التي كانت ترى أنها لا تزال تحتفظ بصفتها النقابية، العديد من التحفظات والمواقف على الخروقات النقابية التي تم ارتكابها بحق بعض فروع اتحاد الطلبة والطريقة التي اتبعت في عقد المؤتمر الطلابي الثامن، أولها المجلس الإداري الذي أصدر بيانا مطولا بعنوان «حول الدعوة لما يسمى بالمؤتمر الثامن» في أغسطس 1981 ونشر في مجلة الطليعة 12-8-1981 العدد 705[2].

ووصف البيان الدعوة للمؤتمر الطلابي الثامن بالمشبوهة بالاتفاق مع بعض العناصر من الفروع الأخرى محاولة منها لاغتصاب الشرعية من المجلس الإداري، كما اعتبر البيان أن الدعوة للمؤتمر تناقض نصوصا صريحة في دستور الاتحاد، فمثلا تنص المادة (23) من الدستور على:

أ) يعقد المؤتمر بناء على دعوة الهيئة التنفيذية في تاريخ يحدده المؤتمر السابق.

ب) يعقد بصفة استثنائية بناء على طلب ثلثي أعضاء المؤتمر أو بطلب من أغلبية أعضاء المجلس الإداري، أو بناء على طلب ثلثي الجمعيات العمومية للفروع.

([1]) إبراهيم المليفي (2008): **تاريخ الحركة الطلابية الكويتية**، 31.

([2]) عثمان الخضر (1993): **الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي**، ص 36.

فالمادة السابقة تحدد بنص صريح لمن يأخذ الدستور مرشدا له في خطواته على أن هناك ثلاث جهات لها الحق في الطلب لعقد المؤتمر هي ثلثا أعضاء المؤتمر العام السابع للاتحاد، وأغلبية أعضاء المجلس الإداري (11 عضوا) أو ثلثا الجمعيات العمومية للفروع، وليست الهيئات الإدارية لهذه الجمعيات.

وإذا لم تستطع الهيئة التنفيذية عقد المؤتمر في موعده الذي حدده المؤتمر السابق له حيث ضرورة التصرف النقابي السليم للخطوات التي لا بد أن تتبع لعقد المؤتمر، وليس القفز على هذه الخطوات وضرب عرض الحائط بالنقابيات، فالمادة (22) من الدستور تنص على «إذا لم يعقد المؤتمر في موعده المحدد فعلى المجلس الإداري خلال ستة اشهر دعوة أعضاء المؤتمر للانعقاد، وإذا لم يعقد خلال هذه المدة فعلى المجلس الإداري دعوة الجمعيات العمومية لإجراء انتخابات جديدة لأعضاء المؤتمر».

فهذه المادة تحدد الجهة، وهي المجلس الإداري، التي لها الحق بالدعوة لعقد المؤتمر في حالة عدم قيام الجهة صاحبة الحق وهي الهيئة التنفيذية في الدعوة لعقد المؤتمر وليست اي جهة أخرى، وإلا اعتبرت هذه الدعوة غير شرعية، وان انعقاد أي مؤتمر دون دعوة المجلس الإداري وإشرافه عليه يعتبر مؤتمرا غير شرعي.

إن هذه الدعوة صدرت من جهة لا تملك الحق الدستوري ولا تملك الشرعية في ممارسة مهامها وهي ما يسمى الهيئة الإدارية لفرع جامعة الكويت، لأن عملية انتخابها لم تتم وفق الأسس النقابية السليمة وذلك لإشراف جهات حظر المؤتمر العام السابع للاتحاد التعامل معها، وقيامهم بطرد السكرتارية الدائمة للاتحادات الطلابية بجامعة الكويت التي كانت تشرف على العملية الانتخابية والتي رفضت الاستمرار في عملية فرز الأصوات نتيجة وجود تزوير واضح في صندوق كلية كيفان، كما أن ما يسمى الهيئة الإدارية استغلت سيطرة الاتجاه الحزبي نفسه على فروع القاهرة والإسكندرية والمملكة المتحدة وايرلندا بمقاعد الهيئات الإدارية لتلك الفروع لتحقيق غايات حزبية بعيدة عن المصالح الطلابية[1].

ورأى عضو المؤتمر الثامن للاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الإسكندرية زهير عبد المجيد النصار في مقابلة نشرت بالأنباء بتاريخ 24-8-1981 عدد 2036. أن الحركة الطلابية أصبحت رافدا من روافد الحركة السياسية الطائفية في الكويت من خلال استغلال الخلل التنظيمي الحاصل في قيادة الاتحاد المركزية وبعدم انعقاد المؤتمر منذ سنة 1974، وأضاف: «ولكن الدستور واضح جدا في كيفية انعقاد المؤتمر بصورة

([1]) عثمان الخضر (1993): **الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي**، ص 87.

استثنائية وهو بثلثي أعضاء الجمعيات العمومية للفروع. بالنسبة لتشكيل اللجنة التحضيرية فقد تم ذلك بالاتفاق بين الهيئات الإدارية لكل من فرع الإسكندرية والقاهرة والكويت ولندن. وقد تجاهل المؤتمر فرعا من فروع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وهو فرع موسكو.. وأتوقع من نتائج هذا المؤتمر والمؤتمرين، تغيير دستور الاتحاد حتى يصبح كما ذكرت أحد المنابر السياسية لحركة حزبية سياسية طائفية معروفة للجميع».

القضية الفلسطينية

التأكيد على ضرورة الحل الإسلامي واعتبار الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

رغبة بتنقيح الدستور

المطالبة بجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع والاحتكام إليها في كل القضايا، والتأكيد على الهوية الإسلامية للدولة وتبني الشريعة الإسلامية كمنهج لنظام الحكم وسحب الاستثمارات والأرصدة وتوظيفها في البلدان العربية والإسلامية وإيجاد نظام مصرفي إسلامي، ومع اكتمال التحركين الداخلي والخارجي اللذين قام بهما اتحاد الطلبة في المؤتمرين الثامن والتاسع، كان العامل الحاسم في تثبيت جميع التعديلات التي قامت بها القيادة الجديدة هو الفوز المتواصل للقائمة الائتلافية منذ عام 1979م وحتى إعداد هذه الدراسة.

بعد أن نجح اتحاد الطلبة في الإعلان عن هويته الدينية على الساحة الطلابية المحلية، كان بحاجة إلى إيصال تلك الهيئة الجديدة إلى نطاق أوسع، فبعد أن تم الانتهاء من إدخال التعديلات والإضافات التي تتماشى مع التوجه الجديد، جاء موعد المؤتمر التاسع للاتحاد الوطني لطلبة الكويت في الفترة ما بين 18-23-9-1982م حاملا شعار «الإسلام طريق فلسطين»، ليفتح بدوره الطريق واسعا أمام الاتحاد ليضفي تعديلات جديدة تتعلق بنوعية القضايا التي سيتبناها في المستقبل والآليات المقترحة لحلها[1].

ووردت في البيان الختامي لهذا المؤتمر عدّة قرارات وتوصيات تعكس هذا التوجه من أبرزها:

الوسط: لنفصل بين الجامعة والجامع؟

الإعلان عن الهوية الدينية مع بداية الثمانينات

([1]) نورية السداني (1985): **الجماعات الضاغطة «القوى الطلابية الكويتية»**، ص 29.

كان اتحاد الطلبة بقيادة الإخوان المسلمين، بحاجة إلى مناسبة يكشف فيها عن هويته السياسية والفكرية التي تميزه عن القيادات السابقة لاتحاد الطلبة، وجاءت الفرصة بعد مرور عامين على فوز القائمة الائتلافية بقيادة اتحاد الطلبة، وتمثلت في قيام مجلس كلية الحقوق والشريعة باتخاذ قرار بتأجيل تدريس مقرر «الثقافة الإسلامية» الاختياري لمدة فصلين دراسيين لهبوط مستوى المقرر والمخالفة في شرح محتواه، وقد أيد مجلس جامعة الكويت مرتين قرار الكلية بتاريخي 7 -12-2-1981م بسبب تدخلات اتحاد الطلبة في هذا الموضوع، كما رفض «التدخل بإلغاء قرار كلية الحقوق والشريعة»، وقد تزامنت هذه الخطوات مع بداية عملية التسجيل للفصل الدراسي الثاني لمدة يومين فقط.

اتحاد الطلبة كان موقفه منذ بداية القضية مؤيدا للاستمرار في تدريس المادة لأنها «ضرورية للطالب وحتى للأستاذ»، واعتراضه على قرار الجامعة «جاء بسبب أسلوب إيقاف المادة ومبرراته.... من دون علم مجلس القسم، مما يعتبر تدخلا في اختصاصاته»، وبعد القرار الثاني لمجلس الجامعة، أعلن الاتحاد مباشرة في اليوم التالي (8-2) إضرابا عاما عن الدراسة في الجامعة ووقف عملية التسجيل، وقام مسئولو الاتحاد بإغلاق مقرات التسجيل وطرد موظفي الجامعة منها، لتدخل الجامعة بعدها في أجواء من الترقب والسخونة[1].

وأصدر اتحاد الطلبة بيانا في يوم الإضراب قال فيه «إن وجهة نظر الاتحاد تتركز حول عدم وجود ضرورة لإيقاف مقرر الثقافة الإسلامية، بحجة تقويم المقرر، وإلا فلماذا لا تمتد يد التوقيف إلى معظم مقررات الجامعة؟»، وختم البيان «حين يصل الأمر إلى الارتجال وتسيير الأمور بالأهواء الشخصية فأننا سنقف بحزم شديد».

ووقفت قائمة الوسط الديموقراطي ضد إضراب اتحاد الطلبة وأصدرت بيانا بعنوان «جامعة أم جامع» أكدت فيه أن ما يقوم به الاتحاد «هو تغليب لمصلحة خاصة وضيقة تخدم وجهة نظر سياسية معينة وعلى الضد تماما من المصلحة الكلية لجموع الطلبة»، واتهم بيان الوسط الديموقراطي «أن البعض يحاول من خلال وجوده في الهيئة الإدارية توجيه الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الجامعة لتصفية حسابات ناجمة عن خلافات في وجهات النظر تحدث أساسا خارج إطار الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ألا وهو الخلاف الذي يدور في كلية الحقوق والشريعة»، وتساءل البيان عن الأهمية التي يراها البعض في مقرر الثقافة

([1]) عبد العزيز البردان (1995): **القوائم الطلابية في جامعة الكويت**، ص 86.

الإسلامية «والتي تدفعهم لتعطيل وتعليق مصير أكثر من ثمانية آلاف طالب يتلقون العلم في جامعة الكويت، أين كانت الهيئة الإدارية عندما تم توقيف مقرر مهم جدا هو مقرر حكومة وسياسة الكويت رغم كونه مقررا إجباريا على خلاف مقرر الثقافة الإسلامية الذي هو مقرر اختياري؟».

وأصدر 37 أستاذا جامعيا كويتيا بيانا شديد اللهجة شجبوا فيه الحملة التي تعرضت لها كلية الحقوق والشريعة جاء فيه «لقد تعرضت جامعة الكويت في الآونة الأخيرة لحملة إرهابية متعصبة من داخل الجامعة وخارجها، تتطلب وقفة جادة لاستنكارها، حفاظا على هذه المؤسسة العلمية وعلى شبابنا من روح التعصب والتضليل التي تمارس باسم الدين من بعض العناصر من داخل الجامعة وخارجها...إن أولئك الذين يدعون وصايتهم على الدين الإسلامي يتخذون أساليب أبعد ما تكون عن روح الإسلام ومبادئه والمثل الصارخ على ذلك هو التشهير بمجلس كلية الحقوق والشريعة والتعرض الشخصي لعميدة الكلية الدكتورة بدرية العوضي على صفحات الجرائد والمجلات وغيرها... إن ما ورد في مجلة المجتمع، الأعداد « 512 و513»، «والممثلة لجماعة دينية يتنافى مع روح الإسلام الذي يدعو إلى المساواة ولا يفرق بين الناس طبقيا ولا اجتماعيا ولا عرقيا، كما أن التجريح الشخصي للدكتورة الفاضلة عميدة كلية الحقوق والشريعة يتنافى مع ابسط مبادئ الإسلام..».

وشهدت جامعة الكويت خلال الإضراب الذي استمر لمدة أسبوعين، العديد من المهرجانات الخطابية والتحركات الطلابية إلى أن انتهت القضية بقيام اتحاد الطلبة بإيقاف إضرابه عن الدراسة في 18-2 بعد لقائه بسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء آنذاك الشيخ سعد العبد الله رحمه الله الذي وعدهم بتشكيل لجنة تتدارس الموضوع، وقد أعيد تدريس مقرر الثقافة الإسلامية بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات[1].

نهاية الحملات الانتخابية

مع بداية ظهور الحركة الطلابية في جامعة الكويت أواخر الستينات من القرن الماضي، تميزت كل حقبة تاريخية من عمر تلك المسيرة بملامح عدة بعضها ظل ثابتا، والآخر اختفى باختفاء الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وتعد فترة الحملات الانتخابية السنوية في جامعة الكويت هي الفترة الرئيسية التي تبرز فيها ملامح الحركة الطلابية، ذلك أن كيان القوائم الطلابية لا يظهر علنا سوى في فترة الانتخابات، وما عداها يعتبر فترة سكون وترقب يعود فيها الطلبة إلى متابعة تحصيلهم العلمي.

([1]) عبد العزيز البردان (1995): **القوائم الطلابية في جامعة الكويت**، ص 89.

ويحصل تحت ظرف من الظروف أن تعود أجواء الحملات الانتخابية إلى الاشتعال من جديد، ولعل وجود الصفحات الطلابية المتخصصة في الصحف اليومية مكن القوائم الطلابية من تمديد وجودها الانتخابي والتواصل مع قواعدها الطلابية.

وأمكن رصد ملامح رئيسية من ملامح الحركة الطلابية الكويتية منذ افتتاح فرع اتحاد الطلبة في الكويت عام 1969، من ضمنها ثلاثة ملامح بقيت حتى اليوم، والباقي تم إنتاجها في فترة التسعينات وهي كما يلي[1]:

تطور الوسائل الدعائية

ظهر هذا الملمح بدءا من انتخابات عام 1992، ونظرا للتطور الهائل في مجال الدعاية الانتخابية، أصبح في إمكان مجموعة صغيرة من الطلبة تتوافر لديهم إمكانات مادية، إدارة حملات دعائية وإعلامية في كليات عدة، وإصدار نشرات ومطبوعات انتخابية عالية الجودة، وقد تنافست المطابع التجارية على اجتذاب مختلف القوائم الطلابية بانخفاض تكاليفها وسرعة التسليم والسرية في تنفيذ المطلوب منها.

وساهم دفع التكاليف بالآجل إلى إغراق الساحة الطلابية بالمطبوعات الدعائية بمختلف أنواعها، وتلعب مدة الحملة الانتخابية دورا مهما في احتساب تكاليف الحملة الدعائية بصورة طردية.

تناقص القيادات المؤثرة

ساهم العمل الطلابي في صنع قيادات تمكنت من اختراق العمل السياسي في وقت لاحق، كما تمكن عدد كبير منهم من تبوء مناصب رفيعة في الدولة، وظلت الساحة الطلابية حتى منتصف التسعينات تفرز العديد من القيادات، حتى شهد مستوى ما تفرزه القوائم الطلابية خاصة التي تتبنى توجهات فكرية واضحة، تراجعا تدريجيا، وهو ما دفع بأغلب القوائم الطلابية نحو المبالغة في الوسائل الدعائية لتعويض النقص في غياب البرامج الجادة والقدرة على الدفاع عنها.

ويرتبط هذا الملمح بصورة رئيسية بأزمة الثقافة في الكويت التي تقلصت لمصلحة ثقافة الاستهلاك ومفاهيم الربح السريع واشتراط المقابل نظير أي عمل حتى لو كان تطوعيا. وهو ما أدى إلى غياب الطرح

([1]) عبد الله فهد النفيسي (1986)، **دور الطلبة في العمل السياسي**، ص 36.

الموضوعي عن الحملات الانتخابية واللجوء إلى المهاترات الشخصية، الأمر الذي انعكس سلبا على الساحة الانتخابية التي بات العنف يرافقها كل عام[1].

موجة انشقاقات

ظهور قوائم طلابية جديدة على الساحة الانتخابية، طوال تاريخ الحركة الطلابية الكويت ليس بالأمر المستغرب، بل على العكس كان تأسيس بعض القوائم التي تمثل فكرا رائجا في المجتمع، تعد تطورا طبيعيا تتطلبه الساحة الطلابية لاكتمال منظومة أفكارها، كما حصل مع مجموعة القوائم الدينية السنية كالائتلافية والاتحاد الإسلامي اللتين ظهرتا في أشكال عديدة منذ منتصف السبعينات حتى تم الاستقرار على الشكل النهائي لكل واحدة منهما، وهاتان القائمتان تعبران بشكل واضح عن حالة الصعود التي تشهدها التيارات الدينية في المجتمع الكويتي.

وتكرر الأمر نفسه مع القوائم الدينية الشيعية التي ظهرت عقب نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وهنا نشير إلى أن القائمة الحرة التي اختفت حاليا عن الساحة الانتخابية، سبقت القوائم الطلابية الشيعية بظهورها عام 1974، حتى أن المجموعات التي انشقت عن القوائم الأم، أتت بالجديد كما حصل مع قائمة القومية التي انشقت عن قائمة الوسط الديموقراطي عام 1985 لتقدم فكرا قوميا بعثيا، بعد أن أصرت الأغلبية في الوسط الديموقراطي على رفض الانحياز لأي طرف في الحرب العراقية – الإيرانية.

وما حصل في فترة التسعينات أمر لا علاقة له بالحالات السابقة، حيث ارتبطت عملية ظهور قوائم جديدة لا تخرج عن الانشقاق عن القوائم الأم أو السعي إلى البروز الشخصي[2].

تزوير النشرات والبيانات

يعتبر هذا الملمح من إنتاج الأوضاع غير الصحية التي تعيشها الحركة الطلابية الكويتية في مرحلة ما بعد منتصف التسعينات، حيث وصلت حدة التنافس بين بعض القوائم إلى درجة التزوير وتلفيق بيان ما باسم قائمة لضربها في أوقات حرجة انتخابيا وإرباك قواعدها الانتخابي، وحصل أكثر مرة أن صدر بيان طلابي يحمل شعار قائمة معروفة ويسلم إلى الصفحات الجامعية لنشره، وفي اليوم التالي يصدر بيان من القائمة نفسها تنفي فيه كل ما ورد في البيان المنسوب إليها، وقد اضطرت بعض القوائم والصحف أيضا إلى

([1]) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت (1991): **الحركة الطلابية الكويتية في ربع قرن**، ص 55.

([2]) إسماعيل الشطي (1983): **تاريخ المعارضة الإسلامية في الكويت**، ص 47.

اشتراط التعامل مع مندوب محدد من كل قائمة يقوم بمهمة تسليم بياناتها يدا بيد لرفع الحرج عن كلا الطرفين، وقد أسهمت هذه الطريقة بصورة فعالة في الحد من ظاهرة تزوير بيانات القوائم، التي تستخدم الصحافة وسيله لغسيلها.

وأمام هذا الطريق الذي سد بوجه المزورون كان لا بد لهم من اللجوء إلى أساليب جديدة تتجاوز الوسيط الشرعي وهو الصحافة لتحقيق الأهداف المرجوة نفسها، وكان الأسلوب الجديد هو النزول مباشرة إلى الساحة وتمرير ما أمكن من مطبوعات مزورة، فما أن يقترب يوم التصويت حتى تظهر على الساحة نشرات كاملة من الغلاف إلى الغلاف لقائمة ما تحمل في داخلها ما يكفي من الأباطيل الكفيلة بتوريط القائمة المعنية بالتزوير، وفي يوم الانتخاب يفاجأ طلبة الكلية قبل توجههم إلى مقرات التصويت، على بيانات موقعة من قبل مرشحي إحدى القوائم يعلنون فيها انسحابهم من الانتخابات والدعوة إلى اختيار القائمة الأصح لهم، وبصورة عامة يمكن القول إن مثل هذه الأساليب وحتى انتخابات عام 2002 لم تعد تؤتي ثمارها – حتى لو كانت صحيحة – لعدة أسباب من أهمها سرعة إزالة وتكذيب مثل تلك المنشورات وعدم اكتراث الطلبة بحقيقة ما يجري[1].

الصراعات السياسية

لم يكن أمام الحركة الطلابية الكويتية المتحررة من الكثير من القيود سوى أن تكون كغيرها من الحركات الطلابية الديموقراطية في العالم التي تتعاطى العمل السياسي إلى جانب عملها الأصلي كمنظمة طلابية، ومنذ تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في القاهرة 1964م تفاعل الاتحاد مع جميع قضايا الوطن العربي والشأن السياسي المحلي.

وفي أول انتخابات لاتحاد طلبة الكويت جرت بعد حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي في عام 1991 كان التعاطي السياسي غير مسبوق انعكاسا على كارثة الغزو العراقي الذي سقطت في اختباره غالبية الأحزاب العربية القومية واليسارية والدينية التي رفضت حرب التحرير وأيدت المحتل، ونظرا لانحدار اغلب القوائم الطلابية في الكويت من مشارب سياسية وفكرية متنافرة اشتعلت الانتخابات بالخطاب السياسي الخالص، وتراجعت إلى حد كبير القضايا الطلابية الملحة، قضية إنشاء المدينة الجامعية[2].

([1]) إبراهيم المليفي (2008): **تاريخ الحركة الطلابية الكويتية**، ص 32.

([2]) شملان العيسى، وآخرون (2005): **الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت**، ص 34.

تفريغ الحملة الانتخابية من محتواها

ساهمت قرارات تقليص مدة الحملة الانتخابية أكثر من مرة، في فترة التسعينات إلى موت تلك الحملة من جذورها وتحولها إلى ما أشبه بالعملية الميكانيكية، تعمل مع بداية الموسم الدراسي وتنتهي بعد أسبوع، وكانت أول عملية تقليص لمدة الحملة الانتخابية في 1992 تسببت في انسحاب قائمة الاتحاد الإسلامي من الانتخابات برمتها، تبعتها مرات عديدة منذ انتخابات 1996 وحتى انتخابات 2002 التي زادت مدتها عن الأسبوع بقليل.

وبسبب هذه الحملات الانتخابية القصيرة عجزت معظم القوائم الطلابية عن طرح كل ما لديها من برامج وأفكار، وهو ما أفرغ الحملة الانتخابية من محتواها.

تقلص الحريات النقابية

تقاسمت عمادة شؤون الطلبة والهيئات الإدارية المتعاقبة، بقيادة الائتلافية لاتحاد الطلبة، مهمة تقليص وتحجيم الحريات النقابية للحركة الطلابية، فعمادة شؤون الطلبة كشرت عن أنيابها بتجميد أنشطة اتحاد الطلبة في 1978، وباقي المنظمات الطلابية العربية مع أول خلاف نشب بين الطلبة الكويتيين فقط، في حين أن المنظمات الطلابية العربية لا شأن لها بما حصل من خلاف.

وسعت إلى إنشاء اتحاد طلابي يكون تابعا لها، وآخر فصول جهودها في هذا المضمار، هو سعيها المستمر إلى تقليص مدة الحملة الانتخابية للجمعيات والروابط العلمية حتى وصلت المدة إلى أسبوع فقط بعد ما كانت مدة الحملة شهرا كاملا.

وفي المقابل حرصت الهيئات الإدارية لاتحاد الطلبة في التسعينات على جعل مدة الانتخابات لا تزيد على سبعة أيام دراسية، وقد انسحبت قائمة الاتحاد الإسلامي عدة مرات من الانتخابات بسبب قصر مدة الانتخابات[1].

استخدام ثورة الاتصالات

وفرت ثورة الاتصالات الحديثة مطلع التسعينات بيئة خصبة بأنماط جديدة من القدرة على اتصال القوائم الطلابية بطلبة الجامعة الذين يعتبرون من أكثر الشرائح استخداما لوسائل الاتصال الحديثة، تتمثل في الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني وإنشاء كل قائمة لموقع الكتروني ومنتدى وغيرها، وتمكن هذه

([1]) نفس المصدر السابق، ص 27.

الوسائل من اجتذاب أصوات الطلبة من دون احتكاك مباشر معهم، واختراق حواجز الطلبة الذين يمتنعون عن المشاركة في العملية الانتخابية[1].

التوجهات الطائفية والقبلية

بعد هدنة قصيرة بين القوائم الدينية السنية والشيعية، بسبب نهاية الحرب العراقية الإيرانية 1989، وظروف الغزو العراقي المريرة 1990، وحتى تسلم التيار السلفي قيادة جمعية الشريعة عام 1992، عادت المشاحنات بين التيارين من جديد في فترة التسعينات بعوامل محلية المنشأ، تبدأ عادة بمعرض سنوي للكتاب الإسلامي تقيمه جمعية الشريعة يضم كتبا وأشرطة كاسيت مثيرة، وتنتهي بأزمة كبيرة في عمادة شؤون الطلبة.

ومن جانبه يحرص التيار الطلابي الشيعي بكل توجهاته، على إصدار المطبوعات المتزامنة مع المناسبات الدينية المختلفة، وهو الأمر الذي يثير حفيظة القوائم الدينية السنية وبخاصة السلف.

وظلت هذه الأوضاع في حالة تصاعد حتى عام 1995 حيث دخلت الحالة الطائفية في غيبوبة طويلة اثر التصدعات المتوالية في بناء قوائم السلف والشيعة على حد سواء، ففي حين انشغل السلف بشؤونهم الداخلية وذابوا في قائمة الإخوان المسلمين، اختفت القوائم الشيعية الواحدة تلو الأخرى، وبقيت قائمة واحدة هي الإسلامية. الأمر الذي ساعد على غياب هذا الموضوع عن الساحة الطلابية. وأما على صعيد الأطروحات القبلية فقد بقيت على حالها منذ أن أشعلت فتيلها القوائم الدينية طوال فترة الثمانينات، والتي ما انفكت تتقاتل على اجتذاب أبناء رموز مختلف القبائل الكويتية المعروفة لكسب المئات من أصوات أبنائها[2].

أدوات الضغط

ابتعد استخدام وسائل أدوات الضغط كالاعتصام والإضرابات في العقدين الأخيرين، عن الأسلوب الرشيد في استعمالها، بحيث أصبح الإعلان عن الإضراب هو الحل الأول لأي مشكلة تواجه أصحاب

([1]) عثمان الخضر (1993): **الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي**، ص 78.

([2]) نورية السداني (1985): **الجماعات الضاغطة «القوى الطلابية الكويتية»**، ص 69.

القرار الطلابي، وهو ما يعكس حالة الضعف في مستوى القيادات الطلابية المسئولة، كما أن بعض تلك الاعتصامات والإضرابات ينفذ بإيعاز خارجي لمصلحة قوى سياسية كقضية الطالبات المنقبات.

وتنحصر إيجابيات مثل تلك الأدوات في تحقيق المطالب العادلة للطلبة وتسليط الأضواء على سلبية تطبيق قرار ما، وهو ما قد يضر بمصالح شريحة واسعة منهم، وأما السلبيات فقد تأتي أولا على حساب الحريات النقابية للمؤسسات الطلابية التي ترغب إدارة الجامعة باستمرار في تحجيمها، وثانيا تسفيه أهميه مثل هذه الأدوات التي كانت يوما ما ناجعة ومؤثرة[1].

اهتمام الاتحاد الوطني تحول محليًا بعد الغزو العراقي

إن الزعم بقوة وتميز مرحلتي الستينات والسبعينات (والثمانينات بدرجة أقل) من عمر الحركة الطلابية الكويتية، ووصفها برقي الممارسة النقابية وتميز القيادات والقواعد الطلابية، لا ينبع من فراغ إذا ما ربط بحالة التفاعل الإيجابي بينها وبين الحركات الطلابية العربية، فقد شكل وجود أكثر من عشر منظمات طلابية في مكان واحد، كجامعة الكويت، فرصة كبيرة للاستفادة من الخبرات النقابية والتنظيمية التي نقلتها منظمات طلابية جادة، حملت همومها ونضالها الوطني والقومي إلى الكويت، وإذا ما أضفنا البعد السياسي المتمثل في ازدهار الفكر القومي في وجدان الشارع العربي، يصبح التفاعل بين شباب الجامعة المتحمسين مضاعفا.

ومنذ بداية مرحلة الضمور في جسد المنظمات الطلابية العربية بعد قرار تجميدها في 1978، ونجاح سياسة إنقاص أعداد الطلبة المبعوثين لدولة الكويت التي انتهجتها بعض الدول الخليجية، وأخيرا قصر الدراسة على الكويتيين والخليجيين في جامعة الكويت، فقدت الحركة الطلابية الكويتية تدريجيا خلال فترة الثمانينات، عنصرا مهما من عناصر تفوقها وتميزها في العالم العربي، ومنذ التسعينات تعاطت الحركة الطلابية الكويتية مع الشأن المحلي بصورة أكبر مما يحدث في السابق، كرد فعل على المواقف العربية (حكومات وأحزابًا وشارعًا) المؤيدة لنظام صدام حسين أثناء غزوه للكويت[2].

الانفتاح السياسي بوابة العمل الطلابي

نشأت إلى جانب الحركة الطلابية الكويتية منظمات طلابية عربية عديدة تكونت بعد توافر مجاميع طلابية كافية وتواقة للعمل النقابي الطلابي، وجاءت تلك المجاميع من جهتين رئيسيتين هما:

([1]) عبد العزيز البردان (1995): **القوائم الطلابية في جامعة الكويت**، ص 48.

([2]) عبد الله فهد النفيسي (1986)، **دور الطلبة في العمل السياسي**، ص 62.

البعثات الدراسية مثل طلبة البحرين وعمان، والجاليات العربية العريضة مثل الجالية الفلسطينية التي كانت تتواجد في الكويت قبل الغزو العراقي للكويت عام 1990، وقد استثمرت تلك المنظمات الطلابية أجواء الانفتاح السياسي في الكويت لتمارس عمليها النقابي والسياسي بحرية تامة داخل جامعة الكويت وخارجها، علما بأن أكثر تلك المنظمات الطلابية لا توجد لديها فروع في بلدانها، إما لعدم وجود جامعات أو نتيجة لوجود عقبات سياسية تمنع ممارسة النشاط الطلابي بعيدا عن النشاط الرسمي للدولة.

وفي خضم الأحداث العربية والدولية وتداعياتها التي شهدتها مرحلتا الستينات والسبعينات، توطدت العلاقة بين الاتحاد الوطني لطلبة الكويت والمنظمات الطلابية العربية والدولية، والتقت حول قضايا التحرر من الاستعمار والإمبريالية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومع مرور الوقت وتزايد عدد المنظمات الطلابية في جامعة الكويت، ظهرت حاجة ماسة لتأسيس جبهة طلابية واحدة يعملون تحت رايتها داخل ذلك التنظيم الطلابي الواسع[1].

مراحل رئيسية

ومرت العلاقة بين الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الجامعة، وباقي الاتحادات العربية من جهة، وبين تلك الاتحادات مع بعضها، **بأربع مراحل رئيسية هي:**

المرحلة الأولى 1969 -1976: كان التنسيق والتعاون يتمان فيها بين المنظمات الطلابية بصورة ثنائية أو عبر لجان تنسيق مشتركة.

المرحلة الثانية 1976- 1978: تم تأسيس جبهة طلابية موحدة تضم كل الاتحادات العربية، هي السكرتارية الدائمة للاتحادات العربية، وظلت تعمل لمدة عامين إلى أن جمدت أعمالها داخل جامعة الكويت مع باقي المنظمات الطلابية في 16 / 1 / 1978م.

المرحلة الثالثة 1978-1986م: استمرت السكرتارية الدائمة للاتحادات الطلابية وبعض الاتحادات العربية في ممارسة أنشطتها تحت غطاء بعض الجمعيات الطلابية، وتم استخدام الصفحات الطلابية في بعض الصحف والمجلات، كقنوات اتصال وتواصل بين تلك المنظمات وقواعدها، واستطاعت بعض

([1]) علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ص 58.

الاتحادات العربية ممارسة بعض أنشطتها بالتعاون مع عمادة شؤون الطلبة التي اشترطت وضع اسمها في كل الدعوات، وشهد عام 1986 النهاية الفعلية للسكرتارية الدائمة للاتحادات الطلابية.

المرحلة الرابعة 1986-1990م: واصلت بعض الاتحادات العربية تواجدها على الساحة الطلابية إلى أن حلت كارثة الغزو العراقي لدولة الكويت، مما تسبب في نزوح مئات الآلاف من الجاليات العربية، وبعد تحرير الكويت عام 1991 وإعادة افتتاح الجامعة اقتصرت الدراسة في جامعة الكويت على الكويتيين والخليجيين فقط[1].

السكرتارية الدائمة للاتحادات الطلابية

تم الإعلان عن تأسيس السكرتارية الدائمة للاتحادات الطلابية في ابريل من عام 1976، من أجل خلق إطار نقابي موحد وتحقيق الوحدة المطلوبة للحركة الطلابية العربية، وتسعى السكرتارية لتحقيق خمسة أهداف رئيسية هي: الدفاع عن مصالح الطلبة العلمية والمادية والثقافية، العمل من اجل حق الاتحادات الطلابية في ممارسة أوجه نشاطاتها بكل حرية والوقوف ضد كل أشكال الوصاية عليها، دعم الثورة الفلسطينية، ودعم حركات التحرر في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، والوقوف ضد أشكال التمييز العنصري في العالم، النضال الدائم من أجل خلق وحدة طلابية عربية شاملة وتكون هذه الوحدة القاعدة الأساسية للدفاع عن الديموقراطية.

وضمت السكرتارية الدائمة للاتحادات الطلابية حتى عام 1981 في عضويتها الاتحادات التالية:

1- الاتحاد الوطني لطلبة الكويت- فرع الجامعة.

2- الاتحاد العام لطلبة فلسطين – فرع الكويت.

3- الاتحاد الوطني لطلبة البحرين – فرع الكويت.

4- مجلس الطلبة اليمنيين – فرع الكويت.

5- رابطة طلبة لبنان في الكويت.

([1]) علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ص 89.

6– الاتحاد الوطني لطلبة سوريا – فرع الكويت.

7– الاتحاد الوطني لطلبة العراق – فرع الكويت.

8– اتحاد طلبة أفريقيا في الكويت.

9– الاتحاد العام لطلبة إريتريا – فرع الكويت.

10– الاتحاد الوطني لطلبة إريتريا.

11– كونفدرالية الشرق الأوسط[1].

وبعد صدور قرار مجلس الجامعة بتجميد أنشطة كل المنظمات الطلابية بتاريخ 16-1-1987، توقف نشاط السكرتارية الدائمة العلني داخل أسوار الجامعة، ولكنها تمكنت من تحريك الساحة الطلابية ونجحت في تنظيم تظاهرة سلمية حاشدة احتجاجا على قرار التجميد، انطلقت من كلية التجارة وانتهت في منطقة الخالدية حيث يوجد مقر الإدارة الجامعية.

وبعد أكثر من عام على قرار التجميد تم إجراء انتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الجامعة التي فازت بها قائمة الائتلافية، قامت بعدها إدارة الجامعة برفع التجميد عن اتحاد طلبة الكويت فقط متجاهلة الاتحادات الأخرى.

وناصبت قائمة الائتلافية التي تولت قيادة اتحاد الطلبة العداء للسكرتارية الدائمة للاتحادات الطلابية التي تضم خليطا من التوجهات القومية والبعثية واليسارية، وبدأت بانتهاج سياسة شق وحدة صفوف تلك الاتحادات عبر دعم تأسيس تنظيمات طلابية منشقة غالبا ما تكون اخوانية التوجه، كما حدث مع الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين 1981، أو فتح قنوات تواصل مع تنظيمات طلابية رسمية خلقتها سفارات دولها في الكويت.

ويعتقد أن اتفاقا غير معلن قد ابرم بين القيادة الجديدة وعمادة شؤون الطلبة يقضي برفع قرار التجميد عن اتحاد طلبة الكويت مقابل صمتها عن المطالبة بعودة باقي الاتحادات الطلابية العربية إلى ممارسة أنشطتها، وبذلك الاتفاق فقدت السكرتارية الدائمة للاتحادات الطلابية رأسها القيادي.

([1]) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت (1991): **الحركة الطلابية الكويتية في ربع قرن**، ص 39.

توجهات يسارية

افتتحت السفارات البحرينية في الدول التي توجد فيها كثافة طلابية بحرينية ما عرف بأندية طلبة البحرين. وفي الكويت انقسمت الحركة الطلابية البحرينية في الثالث والعشرين من ديسمبر 1977 ما بين فريقين, فريق نادي طلبة البحرين الذي أسس في ذلك التاريخ، وفريق اتحاد طلبة البحرين، واعتبر الأخير أن مجرد إنشاء نادي طلبة البحرين «هو عدم اعتراف بشرعية الاتحاد وخروج على وصايته»، وقدم الاتحاد مذكرة إلى مدير جامعة الكويت رأى فيها أن محاولة البعض إنشاء النادي تهدف إلى إثارة البلبلة والتمزق في صفوف طلاب وطالبات البحرين المتواجدين في الكويت (القبس 17 / 1 / 1977م)، وأعلن نادي طلبة البحرين بأن طلبة البحرين الدارسين في الكويت قرروا إنشاء هذا النادي ليكون ممثلا عنهم، ومعبرا حقيقيا لخدمة الطالب البحريني علميا وثقافيا واجتماعيا بعيدا كل البعد عما يسيء إلى البحرين من أفكار «هدامة» واتجاهات «مستوردة» لا تمت إلى البحرين والى الأمة العربية والدين الإسلامي بأية صلة. وردا على وجود مثل هذا النادي قام المجتمعون في المؤتمر السنوي الخامس للاتحاد الوطني لطلبة البحرين – فرع الكويت بفصل وتجميد مجموعة من أعضائه لتعاونهم وانضمامهم إلى عضوية نادي طلبة البحرين (الطليعة 4 / 1 / 1977م عدد 587).

ولعبت التوجهات اليسارية للاتحاد الوطني لطلبة البحرين دورا كبيرا في تفضيل عمادة شؤون الطلبة والاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الجامعة بقيادة الإخوان المسلمين، التعامل مع نادي طلبة البحرين التابع للحكومة، على التعامل مع اتحاد طلابي معارض ويساري[1].

النيل من الشرعية والتبعية للسفارات

واجهت فروع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين العديد من التحديات، التي استهدفت النيل من شرعيتها وإخضاعها إلى سلطة السفارات البحرينية، ولعبت القوانين والإجراءات التي اتخذتها السلطات البحرينية دورا كبيرا في إنجاح تلك السياسة المبرمجة، وجاء تعاون السلطات الرسمية في بعض الدول العربية كتحد إضافي واجهه طلبة البحرين في تلك الدول ومنها الكويت، التي أبعدت بعض القيادات الطلابية البحرينية (في السنة النهائية) كما حصل عام 1975 مع رئيس الاتحاد الوطني لطلبة البحرين أحمد مطر وسكرتير الاتحاد

([1]) إسماعيل الشطي (1983): **تاريخ المعارضة الإسلامية في الكويت**، ص 86.

ورئيس فرع الكويت إبراهيم علي عبد الرحمن وجاسم سيادي العضو السابق في الهيئة التنفيذية لاتحاد طلبة البحرين (الطليعة 1 / 3 / 1975م عدد 513)، وبتاريخ 17 / 9 / 1978م طرد من الكويت 12 طالبا بحرينيا من المنتمين لاتحاد طلبة البحرين أربعة منهم في السنة النهائية (الطليعة 31 / 10 / 1984م عدد 864)، وفي القاهرة اعتقلت السلطات المصرية منتصف عام 1976 نائب رئيس الاتحاد الوطني لطلبة البحرين بطلب من جهاز المخابرات البحريني بهدف تسليمه إليها، ولولا التحرك العاجل للمنظمات الطلابية العربية واتحاد المحامين العرب لتم ترحيل ذلك الطالب، الذي أعطي مهلة للتقدم لامتحانات السنة النهائية يغادر بعدها الأراضي المصرية (الطليعة 22-6-1976 عدد 576).

وسنت السلطات البحرينية عام 1977 ثلاثة قوانين، هي: التصاريح والجوازات المعدل ومنع السفر لبسط سيطرتها على الطلبة البحرينيين أينما كانوا حول العالم، فقانون التصاريح كان يجبر الطالب على تسجيل اسمه في وزارة التربية والتعليم في البحرين، حيث لا يحق له الدراسة في أي جامعة إلا بعد موافقة الوزارة، وتحت شعار تنظيم البعثات تم التركيز على تخصصات معينة، واستبعاد تخصصات أخرى، ويلزم قانون الجوازات المعدل الطالب البحريني بتجديد جوازه كل سنة كما الزمه بتسليم جوازه إلى السفارة كشرط لتسلم منحته الدراسية، وتسبب قانون المنع من السفر الذي صدر مترافقا مع القانون السابق بمنع 212 طالبًا وطالبة من أنشط المجاميع القيادية والقاعدية في صفوف الحركة الطلابية البحرينية، وقد نجحت التحركات التي قام بها الاتحاد الوطني لطلبة البحرين في إسقاط قانوني منع السفر والتصاريح في عام 1979 (الطليعة 20-2-1980عدد 639)[1].

الروابط البحرينية

تأسس اتحاد طلبة البحرين في 25 فبراير 1972 منظمة نقابية وطنية ديموقراطية تمثل طلبة البحرين في الداخل والخارج، وأصبحت بيروت مقرا مؤقتا لاتحاد طلبة البحرين (الطليعة 1 / 6 / 1976م عدد 573) نظرا إلى عدم وجود جامعة في البحرين آنذاك من ناحية، والصعوبات السياسية التي تحظر إنشاء مثل تلك النقابة من ناحية أخرى. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1955 و1971 تشكلت في العواصم العربية والأجنبية العديد من الروابط الطلابية لطلبة البحرين التي مهدت لقيام اتحادهم الطلابي العام، ويعتبر عام 1970 محطة هامة في تاريخ الحركة الطلابية

([1]) إبراهيم المليفي (2008): **تاريخ الحركة الطلابية الكويتية**، ص 22.

البحرينية، إذ عقد أول مؤتمر تأسيسي لتشكيل منظمة طلابية موحدة، وتبعه بعد عامين قيام الاتحاد الوطني لطلبة البحرين، وجاء في مقدمة دستور الاتحاد ما يلي: «نحن طلبة البحرين إيمانا منا بما لجماهيرنا الطلابية من دور فعال في حركتنا الوطنية، وانطلاقا من ظروفنا الموضوعية والذاتية متمثلة بمرحلة التحرر الوطني وحالة التمزق التي تعيشها حركتنا الطلابية والتي تفرض على جماهيرنا الطلابية ضرورة الانصهار في تنظيم طلابي موحد يؤطر نضالاتها ويسهم في نضال جماهيرنا الشعبية ضد الرجعية والاستعمار والإمبريالية.

من هذا المنطلق نعلن تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة البحرين ليكون الممثل الحقيقي لهذا القطاع الفعال ولياضل إلى جانب جماهيرنا الشعبية». وسعى الاتحاد الوطني لطلبة البحرين في تلك المرحلة لتحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها العمل على تشكيل فرع للاتحاد في الداخل، والمطالبة بإطلاق الحريات الديموقراطية وحرية تشكيل النقابات في البحرين، ونشر وتعميق الوعي النقابي، والعمل على تحقيق ممارسة الطلبة للأساليب الديموقراطية وتعويدهم العمل الجماعي[1].

الهيكل التنظيمي

تتوزع فروع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين على العديد من الدول والمدن العربية والأجنبية، منها القاهرة والإسكندرية والكويت وبيروت ودمشق وحلب وبغداد والبصرة والموصل وموسكو وكييف والمملكة المتحدة وأيرلندا والسويد والولايات المتحدة، وتوجد تجمعات طلابية بحرينية أخرى في السعودية والهند وكندا، ويستطيع كل 15 طالبا بحرينيا في أي قطر عربي تأسيس فرع للاتحاد، و10 طلاب خارج الوطن العربي، وتصدر عن لجنة الثقافة والإعلام نشرة طلابية فكرية جامعة بعنوان «المسيرة» هي لسان حال الاتحاد الوطني لطلبة البحرين (الطليعة، 16-4-1980 عدد 647).

الاتحاد الوطني لطلبة عمان

سبق تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة عمان في سنة 1973 تكوين العديد من الروابط الطلابية، الاتحاد السوفيتي (سابقا) عام 1963، العراق 1964، الكويت 1964، سوريا 1965، وفي عام 1966 التقى ممثلون عن تلك الروابط في الكويت للعمل على إيجاد منظمة طلابية واحدة تجمع شملهم وتمثل جميع طلبة عمان داخل الوطن وخارجه، وفي العام التالي عقد مؤتمر تمهيدي في دمشق حول هذا الموضوع أعقبه

([1]) شملان العيسى، وآخرون (2005): **الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت**، ص 24.

مؤتمر تشاوري في دمشق أيضا سنة 1972، تم الاتفاق فيه على عقد المؤتمر التأسيسي في بغداد عام 1973 (الطليعة 14-4-1979 عدد 604). واعتبرت مجلة الأرض الصادرة عن الاتحاد الوطني لطلبة عمان فرع الاتحاد بالكويت من أنشط الفروع، وأرجعت ذلك إلى وجود أكثر من 12 عمانيا في الكويت آنذاك، مما جعل من تأثير الاتحاد مضاعفا (الطليعة 2-4-1980 عدد 645)[1].

القائمة المستقلة

مرت عملية تأسيس القائمة المستقلة بمرحلتين الأولى عندما خاض مرشح مستقل انتخابات اتحاد الطلبة لعام 1985 منفردا وحصل على 45 صوتا ملتزما و211 صوتا متفرقا، المرحلة الثانية بدأت في العام التالي 1986 عندما قام المرشح المستقل نفسه بتشكيل قائمة مرشحين كاملة تحت مسمى قائمة المستقلة، خاضت انتخابات اتحاد الطلبة وحصلت على 422 صوتا ملتزما.

وتعرف المستقلة نفسها بأنها «قائمة طلابية معتدلة تسعى لاستقلالية الحركة الطلابية والعمل الطلابي عن التيارات والأيديولوجيات السياسية المختلفة من اجل المصلحة الطلابية في الدرجة الأولى والأخيرة، في إطار إسلامي عربي»، وتشرح المستقلة سبب ظهورها على الساحة الطلابية، بعد أن رأت الكثير من الأطروحات الفكرية المختلفة التي تعج بها الجامعة والبعيدة كل البعد عن مصلحة الطالب الجامعي، موضحة في نشرتها الأولى لانتخابات اتحاد الطلبة 1995 أن نقاشا في احد الدواوين دار في منتصف الثمانينات بين مجموعة من طلبة الجامعة حول همومهم الطلابية تناول خلو الساحة الطلابية من القائمة الطلابية البحتة التي لا تمثل أي تيار خارجي، واستقر الرأي على أن ينزل بيان باسم أحدهم تحت لقب المستقل. وفي العام التالي نزلت القائمة مكتملة حاملة شعارا دائما هو «تعالوا إلى كلمة سواء».

وتفتخر المستقلة ببقائها على الساحة حتى اليوم، بعد التنبؤات التي أطلقها بعض المهتمين بشؤون الحركة الطلابية بأنها قائمة لن تستمر طويلا، ويعتبر نظام العضوية في القائمة المستقلة مفتوحا أمام الجميع، خاصة بعد الطفرة الكبيرة في أرقامها عام 1997، وظلت آلية اتخاذ القرار داخل القائمة المستقلة والهياكل والمستويات التنظيمية التي تدير شئونها قبل عام 2002 غير واضحة، حيث أعلن في بيان رسمي عن وجود

([1]) عثمان الخضر (1993): **الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي**، ص 67.

لائحة داخلية تم استخدامها في إسقاط عضوية أحد الأعضاء بعد إساءته لرموز إسلامية، وكان يشغل منصب رئيس رابطة طلبة كلية الآداب[1].

تعطيل الدستور

جاء توقيت تأسيس قائمة المستقلة في أعقاب أحداث محلية بارزة، فبعد ظهور المستقلة بثلاثة أشهر حل مجلس الأمة للمرة الثانية وعطل العمل بالدستور إلى أجل غير مسمى، ودخلت الكويت في أزمة حريات شملت حتى القوائم الطلابية داخل الجامعة التي فرضت على نشراتها رقابة مسبقة، الأمر الذي دفع جميع القوائم الطلابية للتعاطي مع الشأن السياسي واتخاذ المواقف المعارضة، في الوقت الذي كانت تطمح فيه القائمة المستقلة للظهور بمظهر القائمة الطلابية البحتة.

لقد ساهمت مرحلة الثمانينات في تشكيل صورة القائمة المستقلة المتأرجحة ما بين القائمة الإسلامية المعتدلة والقائمة الليبرالية المحافظة وجعلتها لا تقوم على أسس فكرية ثابتة أو واضحة، وكانت مجموعة قد أطلقت على نفسها «مؤيدو الاتجاه الإسلامي المستقل في المجتمع الكويتي» قد أرسلت برقية تأييد للقائمة المستقلة على هيئة إعلان مدفوع الثمن نشر في إحدى الصحف اليومية في عام 1986 باركت فيه نزول المستقلة في قائمة كاملة تمثل الاتجاه الإسلامي المعتدل في الانتخابات الطلابية، وامتدح البيان قدرة المستقلة على المزاوجة بين الفكر الإسلامي وبين أولويات العمل الطلابي والوطني وكذلك سعيها نحو كسر احتكار بعض التنظيمات الإسلامية السياسية التي حاولت حسب وصف البيان – احتكار تمثيل دين الله واحتكار قيادة العمل الإسلامي، وبالرغم من أهمية ما ورد في هذا البيان وتحديده للجهة التي يخاطبها فان قائمة المستقلة لم ترد عليه بالسلب أو بالإيجاب، مما يعني ضمنا قبولها به، وبعد مرور عقد من الزمان أكدت المستقلة في عام 1995 أنها تفخر بطرحها الإسلامي لان الإسلام «جزء لا يتجزأ من عقيدة أهل الديرة».

وقد عانت القائمة المستقلة بوجه خاص في مرحلة الثمانينات من إقبال وتفاعل الشارع الكويتي مع مختلف الأيديولوجيات السياسية التي كانت سائدة آنذاك وبخاصة الدينية والقومية، حيث سادت حالة من الفرز القطعي لأي موقف يخرج عن رأي الأغلبية فمن لا يؤيد العراق فهو مع إيران ومن يطالب بالكف

([1]) عثمان الخضر (1993): **الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي**، ص 23.

عن التدخل في شؤون أفغانستان يصبح شيوعيا!!، كما اتهمت المستقلة بوجه خاص بالطبقية وتمثيلها لجهات وعائلات تجارية معروفة بدليل قلة أعداد مؤيديها، لذلك نجدها هي القائمة الطلابية الوحيدة في جامعة الكويت التي تضع في أوراقها التعريفية عبارة «نرفض تقسيم المجتمع الكويتي إلى طبقات»[1].

وإزاء ذلك الوضع لجأت القائمة المستقلة إلى اتخاذ أسلوب عمل يراعي طبيعة المرحلة وظروف حداثة تأسيسها وقلة خبرتها النقابية يتلخص في: ألا تدخل في مواجهة مع أي قائمة مؤدلجة على مستوى انتخابات اتحاد الطلبة حتى لا تضطر لاتخاذ موقف متسرع يضعها في خانة لا تريدها، اللجوء إلى الطرح الهادئ المرتكز على اثارة القضايا الطلابية حتى تحصد القائمة أصوات من لا يميلون إلى ضجيج الانتخابات، تشارك القائمة في التوقيع على البيانات المشتركة مع القوائم الأخرى لضمان تواجدها على الساحة، وخاضت انتخابات جمعية الهندسة والبترول والحقوق عام 1988، وقد تمكنت القائمة من البقاء على الخريطة الطلابية طوال فترة الثمانينات لتدخل بعدها في عهد جديد من الصعود وتحقيق الانتصارات[2].

تفسيرات صعود المستقلة

ظلت تفسيرات حالة الصعود الرقمي للقائمة المستقلة في سنواتها الأولى لا تخرج عن نطاق اعتبار أن ما حدث ظاهرة مؤقتة ستنتهي مع مرور القليل من الزمن، وثبت لاحقا أن ذلك الصعود مستمر ومتنام، وكان رئيس القائمة الائتلافية قد صرح بعد نهاية انتخابات 1998، بعد وصول المستقلة للمركز الثاني» بان ما أفضت اليه صناديق الاقتراع في انتخابات اتحاد الطلبة كان متوقعا، بل وكان مخططا له منذ سنوات من قبل قائمة الائتلافية، وذلك من أجل إبعاد «التيار الليبرالي» عن المنافسة على مقاعد الاتحاد الوطني[3].

تغيير التكتيك الانتخابي

راهنت قائمة «المستقلة» في انتخابات 1991 على فرضية نفور القواعد الطلابية من القوائم التي تحمل أفكار الأحزاب القومية والإسلامية نفسها التي ساندت احتلال الكويت، ولكنها لم تجن من تلك

([1]) نورية السداني (1985): **الجماعات الضاغطة «القوى الطلابية الكويتية»**، ص 33.

([2]) عبد العزيز البردان (1995): **القوائم الطلابية في جامعة الكويت**، ص 45.

([3]) نفس المصدر السابق، ص 45.

الانتخابات سوى 251 صوتا ملتزما فقط، وفي انتخابات 1992 وبعد قبول دفعتين من الطلبة المستجدين في جامعة الكويت تضاعفت أرقام المستقلة وحصلت على 546 صوتا ملتزما، وهو أعلى رقم حصلت عليه منذ تأسيسها عام 1986، وهو الأمر الذي شجعها على التوسع في خوض انتخابات الجمعيات والروابط العلمية، حيث نزلت في منافسات رابطة طلبة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية (العلوم الإدارية لاحقا) لأول مرة في 1993 ورابطة طلبة كلية الآداب 1994، وفي انتخابات جمعية القانون تمكنت «المستقلة» من حصد مقعدين من مقاعد الهيئة الإدارية في انتخابات 1993، وستة مقاعد في انتخابات 1995 وجميع مقاعد الهيئة الإدارية في انتخابات 1997 وكان للمستقلة حضور قوي في كلية الهندسة منذ عام 1994 من خلال محافظتها على المركز الثالث.

في انتخابات اتحاد الطلبة 1994 غيرت «المستقلة» تكتيكها الانتخابي حين هاجمت قائمة الائتلافية بصورة مباشرة، ووزعت شريط كاسيت يثبت علاقة الأخيرة بجمعية الإصلاح، وهي الواجهة الاجتماعية لحركة الإخوان المسلمين في الكويت، وحتى انتخابات عام 1996 ظلت «المستقلة» حبيسة دائرة الخمسمائة صوت، حتى جاءت مرحلة الطفرة التي بدأت في انتخابات 1997[1].

صعود نجم القائمة المستقلة

تحقق رهان القائمة المستقلة الذي كانت تنتظر حدوثه في انتخابات 1991، بعد ست سنوات كاملة، فقد توالت قفزات القائمة الرقمية، وصعد نجمها كمنافس قوي على قيادة اتحاد الطلبة والعديد من الجمعيات الطلابية الرئيسية كالعلوم والآداب والعلوم الإدارية، وكانت المفاجأة أن صعدت «المستقلة» إلى المركز الثالث في انتخابات اتحاد الطلبة بعد حصولها على 1119 صوتا ملتزما بزيادة مقدارها 599 صوتا دفعة واحدة، كما تطورت أرقامها في العام نفسه في كل من العلوم الإدارية والآداب وتمكنت من انتزاع جميع مقاعد جمعية القانون.

وفي عام 1998، تمكنت القائمة المستقلة من تحقيق أكبر مفاجئتين[2]:

الأولى: حينما أبعدت قائمة الوسط الديموقراطي عن المركز الثاني في انتخابات اتحاد الطلبة.

([1]) عبد الله فهد النفيسي (1986)، **دور الطلبة في العمل السياسي**، ص 56.

([2]) علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ص 22.

والثانية: عندما سيطرت على ثلاث جمعيات طلابية هي القانون للمرة الثانية والعلوم الإدارية (معقل الوسط الديموقراطي) وغالبية مقاعد رابطة الآداب، وختمتها بالصعود إلى المركز الثاني في انتخابات جمعية العلوم، وقد أصيبت قائمة المستقلة بنشوة عارمة جراء تلك الانتصارات المتلاحقة، دفعتها للجزم بأن «الراية الزرقاء» سترتفع من على مبنى الاتحاد الوطني لتعلن استقلالية الحركة الطلابية من تبعية التيارات الحزبية التي قادت الاتحاد سابقا، وفي عام 1999 حافظت «المستقلة» على المواقع التي حصلت عليها في العام السابق ما عدا تغيير بسيط تمثل بفوزها في رابطة العلوم الاجتماعية مقابل خسارتها لجمعية القانون، وواصلت القائمة اقتحام كليات أخرى، فدخلت التربية معقل الائتلافية التاريخي وحصلت على المركز الثاني ودخلت كلية الطب وحصلت على المركز الثالث.

وفي انتخابات عام 2000 بلغت قائمة المستقلة أقصى درجات قوتها وانتشارها داخل الساحة الطلابية، وتمثل ذلك في اقترابها من كسر حاجز الثلاثة آلاف صوت في انتخابات الاتحاد وحصولها على خمس جمعيات طلابية دفعة واحدة، من بينها جمعية العلوم التي تعتبر المعقل الثاني لقائمة الائتلافية، وحتى انتخابات عام 2007، ظلت «المستقلة» ممسكة بالمركز الثاني على صعيد انتخابات الاتحاد، أما على صعيد انتخابات الجمعيات الطلابية فكانت تتبادل الفوز مع القائمة الائتلافية في كليات الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية وحتى رابطة العلوم الإدارية التي سيرت دفتها لمدة خمسة أعوام فقدتها مرة واحدة لمصلحة الوسط الديموقراطي في عام 2003 ثم استعادتها من جديد، وأما جمعية العلوم فقد خسرتها «المستقلة» عام 2001 ولم تعد إليها مرة أخرى، وبعد عشر سنوات من الصعود لم يبق في حوزة «المستقلة» سوى المركز الثاني في انتخابات الاتحاد ورابطة العلوم الإدارية فقط.

القائمة «الإسلامية» وتمثيل التيار الشيعي

يتشابك تاريخ القائمة الإسلامية – الإسلامية الحرة سابقا – التي ظهرت لأول مرة في سنة 1997، مع تاريخ قوائم أخرى، لأسباب داخلية تتعلق بنزاع على شرعية تمثيل القائمة، وأسباب خارجية مرتبطة بتحالفها الانتخابي الطويل مع القائمة الحرة منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي. مما يعني باختصار أن الإسلامية قائمة جديدة بالاسم وعريقة بالتاريخ، والإسلامية هي قائمة طلابية شيعية ملتزمة بالإسلام وفق منهج أهل البيت عليهم السلام، الذي تعتبره القائمة مرجعيتها الفكرية، وهي قريبة سياسيا من تيار جمعية الثقافة، وتعتبر القائمة الإسلامية قضية القدس قضيتها الأولى وأن أفضل وسيلة لمواجهة المشاريع

«الاستكبارية» هي ثقافة المقاومة بكل أشكالها، وشاركت في حملة التواقيع المطالبة بعودة الحياة البرلمانية في عام 1989، وتعتبر نشرة الهدى هي لسان حال قائمة الإسلامية[1].

وقد تسبب تماثل الخطاب الديني الذي تتبناه عدة قوائم طلابية شيعية ظهرت بعد عام 1996 إلى تشويش الساحة الطلابية وخلق نوعية جديدة من الصراعات الدينية، أدت إلى تشتت قواعد تلك القوائم في ما بينها وبين قوائم استفادت من تلك الأوضاع، وانتهت تلك الحالة بانفراد قائمة الإسلامية بتمثيل القوائم الشيعية في جامعة الكويت.

التحالف مع «القائمة الحرة»

وسبق ظهور قائمة الإسلامية، خوض قائمة الحرة انتخابات اتحاد الطلبة أعوام 74 و76 و77 منفردة، وهي قائمة دينية شيعية تتبع مدرسة الشيرازي، ولعامين متتالين اندمجت الحرة مع قائمة الشباب المسلم تحت مسمى الإسلامية الحرة لتخوضا الانتخابات معا حتى عام 1981، حيث دب الخلاف بينها بعد أن عمدت قائمة الشباب المسلم إلى إصدار ثلاثة بيانات باسم الإسلامية الحرة دون الرجوع إلى شريكها الانتخابي وهي القائمة الحرة، وأصدرت الحرة بيانا توضيحيا في مايو 1981 لتوضيح أسباب خلافها مع قائمة الشباب المسلم، كما تقدمت بشكوى لدى الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بحق قائمة الشباب المسلم التي استحوذت على مسمى الإسلامية الحرة الذي كان عنوان الاندماج بين القائمتين[2].

عاد التفاهم بين القائمتين الحرة والإسلامية الحرة بعد عامين، بصيغة جديدة أعلن عنها بتاريخ30-4-1983 تحت مسمى الحرة – الإسلامية الحرة، وتشير العلامة الفاصلة بين الاسمين إلى حفظ كيان القائمتين مع تحالفهما في الوقت نفسه ويتم اقتسام عدد المرشحين الخمسة عشر بينها 7 للحرة و7 للإسلامية الحرة والمرشح الأخير رقم 15 يتم حسمه بالقرعة، وطوال فترة التحالف التي استمرت بين الحرة

([1]) علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ص 22.

([2]) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت (1991): **الحركة الطلابية الكويتية في ربع قرن**، ص 43.

والإسلامية الحرة منذ عام 1983وحتى عام 1994، وتمكن هذا التحالف الانتخابي من نيل المركز الثاني عدة مرات حتى انتخابات 1991، ومنذ ذلك الحين لم تصل إليه[1].

الخلافات وإنهاء التحالف

عادت الخلافات بين القائمتين الحرة والإسلامية الحرة من جديد، بعد فترة طويلة من التحالف والانسجام، ففي عام 1994 تعرض مقر القائمة الحرة في كلية التربية إلى السرقة من قبل الإسلامية الحرة، دون أن يؤثر ذلك على متانة التحالف بين القائمتين، وفي العام التالي سرت إشاعات قبيل بدء الحملة الانتخابية لعام 1995 تفيد بأن قائمة الإسلامية الحرة تقوم بتجهيز حملة دعائية خاصة بها، وقام أنصارها بتعليق دعايتهم الانتخابية في أرجاء الجامعة بما يؤكد عزم الإسلامية الحرة خوض الانتخابات منفردة وفك تحالفها مع الحرة.

ونفت قائمة الإسلامية الحرة أول الأمر تلك النوايا، وظلت هذه الأوضاع طوال فترة الحملة الانتخابية تسير وفقا لذلك النفي، وفي اليوم الأخير لتسجيل المرشحين فوجئت القائمة الحرة وهي في طريقها لتسجيل مرشحيها السبعة كما جرت عليه العادة منذ عام 1983، بقيام الإسلامية الحرة بتسجيل قائمة أسماء مكتملة معلنة بذلك انفرادها بخوض انتخابات اتحاد الطلبة، وقد امتنعت الحرة عن تسجيل مرشحيها وفضلت التحرك لكشف ملابسات ما حصل أمام الجموع الطلابية مباشرة، كما بادرت إلى إصدار بيان حمل توقيع (الحرة الإسلامية الحرة) أعلنت فيه الانسحاب وعدم خوض الانتخابات ودعت الطلبة إلى عدم التصويت لها، حفاظا على الصف الإسلامي، وامتناعا عن الخوض في مجرى شق الصف، وشن البيان هجوما كبيرا على قيادة الإسلامية الحرة دون تسمية أصحابها ووصفتهم بأنهم خاضوا في مجرى الخديعة والمكر بعد أن أعلنوا، ومن خلال الصحف اليومية أنهم باقون على الوعد بالوحدة فيما كانوا يمضون كالبرق نحو الانفصال[2].

وأعقب ذلك البيان صدور بيان آخر بتاريخ 9-10-1995، أكثر جرأة من سابقه حيث سمى بعض قيادات الإسلامية الحرة بأسمائهم الصريحة، وختم البيان مؤكدا على التزام القائمة الحرة بوحدة الكلمة ولم الشمل وانتظارها بأن ينهض رجل رشيد «يوقف عنجهية القيادة الحالية وينقذها

([1]) نفس المصدر السابق، ص 44.

([2]) إسماعيل الشطي (1983): **تاريخ المعارضة الإسلامية في الكويت**، ص 67.

من عبث التهور والفردية والاستبداد»، والى جانب إصدار هذه البيانات تمكنت قيادات القائمة الحرة في الساعات الأخيرة قبل نهاية الحملة الانتخابية من إقامة بعض المهرجانات الخطابية التي تحمل مضمون البيانات نفسه التي أصدرتها، وقد التزمت قائمة الإسلامية الحرة الصمت حيال موضوع الانفصال ولم تعلق عليه[1].

مبادرات التوحيد بين الشيعة

كانت انتخابات 1997 مسرحا للحديث بين القوائم الطلابية الشيعية حول موضوع إعادة توحيدها من جديد تحت مظلة قائمة واحدة قوية تمثل جميع أبناء الطائفة الشيعية داخل جامعة الكويت، وكانت المبادرة الوحيدة المعلنة قد جاءت من قبل القائمة الحرة، وأطلق عليها «مشروع التواصل الأخوي»، وقد سبق أن سلم للمعنيين به بتاريخ 10-9-1997 قبل إعلانه رسميا[2].

وتضمن مشروع القائمة الحرة توحيد القوائم الثلاث في قائمة واحدة وموزعة بالتقسيم والتنازل عن المسميات الثلاثة واختيار اسم موحد وجديد، كما تضمن وضع ميثاق شرف وإنشاء صندوق مالي مشترك وتشكيل مجلس قيادي ورقابي ضمن دستور ولوائح داخلية توضع لاحقا بعد الاتفاق على فكرة الوحدة، وقد أعلنت قائمة الإسلامية الحرة (القيادة المنتخبة) موافقتها المبدئية على مشروع التواصل الأخوي بعد انتقادها لتوقيت تقديمه المتأخر جدا، وكشف رد الإسلامية الحرة على أنها سعت قبل أسابيع من بدء الدراسة لنفس الهدف إلا أن مبادرتها قوبلت «برد فاتر من أحد الأطراف وبرد غير متوقع من طرف آخر».

قائمة الإسلامية بعثت برد مطول على مشروع التواصل الأخوي ذكرت فيه بأسبقيتها في طرح هذا المشروع في العام النقابي 93-94 ولم تبد القائمة الحرة يومها، الحماس الكافي لإنجاحه، وكشفت الإسلامية عن مشروع تقدمت فيه للتنسيق مع الحرة (إبان نزاعها مع القيادة المنتخبة) في عام 1996 وقبل موعد الانتخابات بثلاثة اشهر فكان الاعتذار عن التنسيق معها بحجة عدم وضوح الاسم التابع للإسلامية وحرصها (الشديد) على وجود اسمها في الانتخابات، كما ادعت أن التنسيق مع الإسلامية مغامرة غير مأمونة العواقب، وانتقدت الإسلامية تقلب مواقف قائمة الحرة تجاه قائمة الإسلامية الحرة فبينما كان شرط الحرة الأول للتنسيق مع الإسلامية هو عدم التعامل مع من أساء للحركة الطلابية (وتقصد الإسلامية الحرة)

---

(1) إبراهيم المليفي (2008): **تاريخ الحركة الطلابية الكويتية**، ص 41.

(2) شملان العيسى، وآخرون (2005): **الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت**، ص 89.

نفاجأ بمسارعتها للتنسيق معها بحجة المصلحة الطلابية والوحدة المنشودة، وختمت القائمة الإسلامية ردها برفض مشروع القائمة الحرة لأن الظروف المحيطة به لا تبشر بالنجاح ودعت الحرة بشكل مباشر إلى دعمها في الانتخابات كبادرة حسن نية، وقد استجابت الحرة لذلك الطلب وأعلنت انسحابها من الانتخابات حفاظا على مشروعها الوحدوي دون أن تعلن دعمها الصريح للقائمة الإسلامية[1].

وردت القائمة الإسلامية على المبادرة التي طرحتها قائمة الإسلامية الحرة في بيان أصدرته بهذا الشأن، واصفة إياها بأنها أبعد ما تكون عن أدنى مقومات هذا الهدف النبيل، كاشفة النقاب عن مشروع وحدوي تقدمت به الإسلامية الحرة تحت عنوان: تكسير القائمة الحرة وإبعادها من المشاركة في الانتخابات بحجة أنها قائمة ضعيفة ولا تملك القواعد الطلابية الكافية لخوض الانتخابات، وقد أعلنت الإسلامية رفضها لتلك المبادرة وختمت بأن تلك التصرفات هي التي دفعتها للقيام «بحركتها التصحيحية» وخوضها الانتخابات بالمسمى الجديد وهو القائمة الإسلامية.

وتمكنت القائمة الإسلامية من الصعود إلى المركز الثالث في انتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت منذ عدة سنوات وفرض وجودها الانتخابي كقائمة وحيدة لتمثيل التيار الطلابي الشيعي في جامعة الكويت[2].

الخلاف الداخلي بين القوائم الشيعية.. وظهور « القائمة الإسلامية »

وقع تطور آخر أشد وطأة داخل الإسلامية الحرة، اعتبر كحالة فريدة من النزاع لم تشهدها أي قائمة طلابية من قبل، وهو نزاع ليس حول ملكية الأفكار أو الشعارات فقط بل هو نزاع حول أحقية تمثيل القائمة ومسماها لدى الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، فبعد ما حصل من تداعيات في انتخابات 1995، ظهرت قيادة تاريخية لقائمة الإسلامية الحرة لا يزال بعض رموزها يواصلون استكمال دراساتهم العليا في جامعة الكويت، وجدوا انه من المناسب القيام بحركة تصحيح داخل صفوف القائمة وهو ما أدى إلى وجود قيادتين للقائمة الإسلامية الحرة في وقت واحد.

([1]) عثمان الخضر (1993): **الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي**، ص 42.

([2]) نورية السداني (1985): **الجماعات الضاغطة «القوى الطلابية الكويتية»**، ص 78.

وأمام هذه الإشكالية، تحركت الهيئة التنفيذية في منتصف شهر مايو 1996 لحسم الخلاف حول أحقية تمثيل قائمة الإسلامية الحرة بطلب من الهيئة الإدارية المنتخبة، وقد أعلنت الهيئة التنفيذية بداية الأمر عن أسلوب حسم ذلك الخلاف من خلال الرجوع إلى الهيئة الاستشارية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وتطبيق شروط التمثيل المطلوبة على الأطراف التي تدعي الخلاف، فإن حصلت ازدواجية في التمثيل تلجأ الهيئة التنفيذية إلى استفتاء آخر لتشكيل القائمة لانتخابات الهيئة الإدارية لفرع الجامعة وسيتم إعطاء الشرعية بعدها للطرف الذي سيحصل على أغلبية الأصوات، وحددت الهيئة التنفيذية موعدا لتسليم اسمين من أي طرف يدعي تمثيل القائمة تنطبق عليهما شروط عضوية الهيئة الاستشارية، وإذا لم يحدث ذلك فستعترف الهيئة التنفيذية بالممثلين المسجلين لديها في الهيئة الاستشارية.

وقبل أن تصدر الهيئة التنفيذية قرارها بشأن أحقية تمثيل الإسلامية الحرة أعلنت القيادة التاريخية أنها تستمد شرعية تمثيلها للقائمة من قواعدها الطلابية العريضة وليس من أي مصدر آخر كما يسعى الآخرون، اعتمادا على علاقاتهم ومصالحهم الشخصية، وقد عرفت القيادة التاريخية للقائمة الإسلامية الحرة نفسها، بأنها مجموعة من الطلاب والطالبات سبق لهم أن رشحوا أنفسهم عن القائمة في الفترة من عام 1987 وهم لا يزالون مستمرين في الدراسة حتى ظهورهم من جديد. وهكذا تم اعتماد مسمى القائمة الإسلامية كمسمى جديد للقيادة التاريخية حتى تتمكن من تسجيل مرشحيها لانتخابات اتحاد الطلبة[1].

وبعد مرور أسبوع على نشر ذلك الإعلان أعلنت الهيئة التنفيذية أنها لا ترى ازدواجية في تمثيل قائمة الإسلامية الحرة، نظرا لعدم تلقيها أي طلب تسجيل لأسماء ممثلين آخرين لتلك القائمة، وعليه فلا حاجة لاستفتاء آخر لتشكيل القائمة، حسب قرارها السابق، وبهذا القرار أقفل الباب من الناحية القانونية أمام القيادة التاريخية لقائمة الإسلامية الحرة التي اتخذت لنفسها اسما جديدا هو «الإسلامية»[2].

الوسط الديموقراطي ومواجهة التيارات الدينية

تأسست قائمة الوسط الديموقراطي في عام 1974م، وهي بذلك تكون أقدم قائمة طلابية موجودة بين القوائم التي تخوض انتخابات اتحاد الطلبة، وسبق للقائمة تولي دفة قيادة اتحاد الطلبة

([1]) عبد العزيز البردان (1995): **القوائم الطلابية في جامعة الكويت**، ص 35.

([2]) نفس المصدر السابق، ص 35.

عدة مرات قبل أن تفقدها لصالح قائمة الائتلافية في انتخابات 1979م. وتكونت قائمة الوسط الديموقراطي من انصهار قائمتين هما الوسط الطلابي والديموقراطية في بوتقة واحدة لمواجهة صعود التيارات الدينية التي بدأت بالظهور على الساحة الطلابية منذ أحداث ندوة الاختلاط في بداية السبعينات.

وتتبنى قائمة الوسط الديموقراطي منظومة من الأفكار الليبرالية، وتتشكل قواعدها وقيادتها ومرشحوها في انتخابات اتحاد الطلبة والجمعيات العلمية من مختلف أطياف المجتمع، الأمر الذي جعلها مادة مستهدفة من جميع القوائم الدينية.

وقد دفعت الوسط الديموقراطي ثمن توجهاتها المنفتحة انتخابيا في محيط يعج بالأفكار المحافظة، خصوصا في مرحلة الثمانينات التي شهدت صعود القوائم الدينية وتصاعد الأطروحات الطائفية، وعلى الرغم من صعوبة تلك المرحلة فقد تمكنت من القفز إلى المركز الثاني أكثر من مرة. وكانت قائمة الوسط من أوائل المنادين بالمشاركة السياسية الكاملة للمرأة في الحياة السياسية من دون شروط مسبقة، كما أيدت التعليم المشترك للجنسين (الاختلاط) وظلت تقاوم الدعوات المتكررة إلى فصل الاختلاط في الجامعة حتى بعد إقرار قانون فصل الاختلاط في عام 1996م، وشعارها الدائم يحتفي بصورة الزمالة الجامعية المتمثلة بصورة طالب وطالبة وبجانبهما الشعلة[1].

وتقود قائمة الوسط الديموقراطي هيئة تنسيق منتخبة من ممثلين عن جميع الكليات التي توجد فيها قواعد طلابية، وتصدر عن القائمة نشرات الرسالة والوعي الطلابي والدستور وحقوق الإنسان.

إعادة الحياة البرلمانية

وقع اتحاد الطلبة بقيادة الوسط الديموقراطي على البيان المشترك مع جمعيات النفع العام لرفض حل مجلس الأمة عام 1976م وضرورة إعادة الحياة البرلمانية، وساهم الضغط الذي مارسه الاتحاد بإسقاط لائحة السلوك الطلابي في عام 1977م التي اعتبرت مقيدة للحريات الطلابية، وفي 29-5-1978م نظم اتحاد الطلبة مسيرة وإضراب بهدف رفع التجميد عن الاتحاد وكانت تلك خطوة مهمة مهدت لرفع التجميد في العام التالي (الوطن 9 مايو 1984م، عدد 3306)[2].

([1]) عبد الله فهد النفيسي (1986)، **دور الطلبة في العمل السياسي**، ص 39.

([2]) نفس المصدر السابق، ص 23.

ورفض الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بقيادة الوسط الديموقراطي معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وندد ممثل الاتحاد في مهرجان شعبي حاشد بالمعاهدة ودعا إلى إطلاق الحريات الديموقراطية للجماهير العربية لتساهم بدورها في التصدي لحلف «السادات – كارتر – بيغن» وحزب المصالح الأميركية في الوطن العربي» (الطليعة، 2 ابريل 1979م، عدد 610)، وسبق في عام 1977م أن قام الاتحاد بعمل مسيرة إلى السفارة المصرية والاعتصام أمامها للتعبير عن رفض الحركة الطلابية الكويتية لزيارة السادات إلى إسرائيل وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني[1].

رفض التعصب

في فترة الثمانينات مرت أحداث مهمة على الكويت ومنطقة الخليج العربي، تأثرت بها الساحة الطلابية بشكل مباشر، بدءا من اشتعال الحرب العراقية – الإيرانية وحل مجلس الأمة وفرضت الرقابة على الصحافة وتقلصت مساحة حرية التعبير، وفي أول انتخابات بعد التحول في قيادة اتحاد الطلبة إلى قائمة الائتلافية قاطعت قائمة الوسط الديموقراطي تلك الانتخابات، «انطلاقا من مبادئها الأساسية التي ترفض الطائفية والقبلية في المجتمع، ممارسة القوائم سلوكا طائفيا يتمثل في التعصب لآراء لا تستند إلى موضوعية أو منطق بل إلى مذهب معين أو جماعة معينة»، ووصول الانتخابات إلى مستوى غير لائق بمؤسسة نقابية ووطنية يشهد لها التاريخ بمواقفها النضالية، وناشدت الوسط الديموقراطي قواعدها الطلابية بمقاطعة الانتخابات وعدم الإدلاء بأصواتهم لأي طرف من هذه الأطراف التي تخوض الانتخابات (الطليعة 7 مايو 1980م، عدد 650).

ونجحت القائمة بعد خسارتها مقاعد اتحاد الطلبة في نقل وجودها الانتخابي إلى الجمعيات والروابط الطلابية، وشكلت ما عرف آنذاك باللجنة المشتركة للجمعيات العلمية الخمس التي تمكن الوسط من الفوز بها، وأبرزها رابطة قسم العلوم السياسية، ومن خلال اللجنة المشتركة واصلت قائمة الوسط الديموقراطي تحركاتها داخل الساحة الطلابية.

([1]) علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ص 18.

ووقفت قائمة الوسط الديموقراطي ضد إضراب اتحاد الطلبة في مايو 1981م بسبب إيقاف مقرر الثقافة الإسلامية عام 1981 م، وأصدرت بيانا بعنوان «جامعة أم جامع» أكدت فيه أن ما يقوم به الاتحاد «هو تغليب لمصلحة خاصة وضيقة تخدم وجهة نظر سياسية معينة وعلى الضد تماما من المصلحة الكلية لجموع الطلبة»[1].

دفاعا عن الدستور

وقعت قائمة الوسط الديموقراطي على بيان «الحفاظ على الدستور مسؤولية الجميع» مع باقي القوائم الطلابية للمطالبة بعودة الحياة النيابية والذي صدر بتاريخ 31-3-1990م، وبعد تحرير الكويت خاضت قائمة الوسط الديموقراطي انتخابات 1991م والتي حققت فيها المركز الثالث، وفي العام التالي تحسنت أوضاع القائمة انتخابيا بصورة كبيرة بحصولها على المركز الثاني في انتخابات الاتحاد، وسيطرتها على جمعيتين طلابيتين هما جمعية القانون ورابطة طلبة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية التي تحولت إلى معقل الوسط الديموقراطي لستة أعوام متتالية. وقد رفضت تلك الجمعيتان مشروع قانون بإنشاء الهيئة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «وطالبت بسحبه بعد تداوله في مجلس الأمة»[2].

واستنكرت الوسط الديموقراطي اتفاقية غزة – أريحا ورفضت حضور الكويت في مراسم التوقيع حيث اعتبرتها تنازلا عن ابسط الحقوق العربية (الطليعة11-17 مايو 1994م، عدد 1146).

وفي عام 1995م حقق الوسط الديموقراطي طفرته الأخيرة بحصوله على رابطة طلبة كلية الآداب للمرة الأولى إضافة إلى رابطة التجارة، ومع التنسيق الجيد مع جمعية الهندسة والبترول التي تحمل أفكارا مقاربة للوسط الديموقراطي، تم تشكيل جبهة طلابية طوال عام نقابي كامل، وفي هذه السنة نفسها تحركت الوسط الديموقراطي نحو معقل الائتلافية الأول وهو كلية التربية حين خاضت انتخابات الجمعية التربوية[3].

أعلنت قائمة الوسط الديموقراطي بتاريخ 1996/4/14م مقاطعتها للبرلمان الطلابي الأول من خلال بيان «ازدواجية الاتحاد»، الذي نظمه اتحاد الطلبة بسبب ازدواجية ذلك النشاط مع قرار المؤتمر الرابع عشر

([1]) علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ص 43.

([2]) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت (1991): **الحركة الطلابية الكويتية في ربع قرن**، ص 47.

([3]) نفس المصدر السابق، ص 67.

عام 1993م، الذي يمنع القوائم الطلابية من إصدار النشرات والبيانات والأنشطة، ولأنها ترى أن القرار لا يجوز، لان ذلك النشاط يمنح القوائم كيانا وهو ما يعد خرقا لقرار المؤتمر وقد أعلنت «الوسط» رفضها من قبل لذلك القرار.

وفي خضم التحركات البرلمانية لإقرار قانون الفصل بين الجنسين في جامعة الكويت، أصدرت قائمة الوسط الديموقراطي بيان «لن نتسامح في نهضتنا» بتاريخ 13-5-1996م، رأت فيه أن التعليم المشترك قيمة فاضلة «نسمو بها نحن طلاب وطالبات جامعة الكويت» والهجوم عليه بمنزلة «حرب على المدنية والحضارة، وكبت صريح لمنابع النهضة والتقدم».

وشهدت الوسط الديموقراطي خلال انتخابات الاتحاد والجمعيات العلمية 1996م و1997م، اهتزازات داخلية غير مسبوقة، إذ انشقت القيادات الرئيسية الممثلة للوسط الديموقراطي في كلية الحقوق لتؤسس قائمة جديدة، للمرة الأولى في تاريخ الوسط الديموقراطي ينسحب احد مرشحيها في انتخابات الاتحاد كما حصل في انتخابات 1996م، إلا أن القائمة تمكنت من المحافظة على المركز الثاني ومقاعد رابطة التجارة، وفي العام التالي حدث تصدع ثان في كلية العلوم حين قرر ممثلو القائمة الانفصال عن القائمة، الأم واستخدام مسماها المقارب نفسه وهو الوسط العلمي، وقد حسم هذا النزاع في عمادة شؤون الطلبة بإبطال استخدام اختيار أسماء جديدة، وأدى ذلك النزاع إلى انقسام مؤيدي الوسط الديموقراطي في كلية العلوم بين القائمة الأم والمجموعة المنشقة[1].

وتداركت قيادة الوسط الديموقراطي هذه الإشكالية التنظيمية، وقررت تغيير مسماها في جميع انتخابات الجمعيات والروابط العلمية إلى اسم القائمة الأم، حتى تقطع الطريق أمام أي مفاجآت أخرى، واستطاعت بعد مرور بعض السنوات من تشتيت المجموعات المنشقة والتفرد بالساحة الطلابية في الحقوق والعلوم، وخلال تلك الفترة العصيبة ذهب الكثير من الأصوات المؤيدة للوسط الديموقراطي لمصلحة قوائم أخرى.

آثار المعارضة السياسية

في أعقاب استقالة الحكومة في مارس 1998 وجه الوسط الديموقراطي رسالة للحكومة السابقة والقادمة على خلفية استجواب وزير الإعلام بسبب إجازته لبعض الكتب في معرض الكتاب، رأى فيها أن سياسة تبني ودعم تيارات التسلم السياسي من اجل تحجيم القوى الوطنية الديموقراطية يعتبر خطأ تاريخيا..

([1]) إسماعيل الشطي (1983): **تاريخ المعارضة الإسلامية في الكويت**، ص 76.

وما جرى في هذه المسألة هو عملية فرض للسيطرة والنفوذ على كل من يخالفهم بالرأي ولا توجد أدلة اكبر مما جاء في مادة الاستجواب والتداعيات اللاحقة له.

ومنذ انتخابات 1998 فقد الوسط الديموقراطي المركز الثاني لمصلحة القائمة المستقلة، كما فقد معقله في كلية التجارة (العلوم الإدارية حاليا) ما عدا سنة 2003 التي ظفر فيها برابطة العلوم الإدارية من جديد، ثم ما لبث أن فقدها من جديد. كما تدهور وضع القائمة الانتخابي في انتخابات اتحاد الطلبة ووصلت إلى المركز الرابع[1].

وخلال انتخابات عام 2000 واجهت قائمة الوسط الديموقراطي أزمة من نوع آخر عندما اعتقل جهاز أمن الدولة رئيس وبعض قيادات القائمة لعدة أيام، على خلفية بعض المطبوعات، وتم إطلاق سراحهم بعد التحقيق معهم في عدة مواضيع، من بينها مدى علاقة الوسط الديموقراطي بتجمع المنبر الديموقراطي، وهل توجد علاقة تنظيمية بينهما، وقد استهجن الأمين العام للمنبر الديموقراطي الكويتي التحقيق مع الطلبة حول توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، موضحا أن قائمة الوسط الديموقراطي قائمة طلابية مستقلة تماما عن المنبر الديموقراطي ولا ترتبط معه بأي صلة تنظيمية (السياسة، 26 سبتمبر 2000، عدد 11433).

وتواصل قائمة الوسط الديموقراطي تحقيق بعض الانتصارات المعنوية التي تثبت وجود القائمة وتاريخها من خلال فوزها بالجمعيات الطبية مثل جمعية الطب المساعد وجمعية طب الأسنان[2].

الانشقاقات الداخلية

رأت قائمة الوسط الديموقراطي في الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988)، حربا لا تخدم شعوب المنطقة ولا تخدم تطلعات القوى الوطنية والتقدمية التي تسعى لتكريس الجهود وتوجيهها ضد العدو المشترك ألا وهو الصهيونية، كما طالبت كلا الدولتين العراق وإيران «أن تستجيبا لكل نداءات وقف الحرب ولكل الجهود الرامية لتحقيق الأمن والسلام وتدعيم الاستقرار في منطقة الخليج العربي» (الطليعة، 14 مارس 1984، عدد 833).

([1]) إبراهيم المليفي (2008): **تاريخ الحركة الطلابية الكويتية**، ص 38.

([2]) نفس المصدر السابق، ص 38.

وفي عام 1985 واجهت قائمة الوسط الديموقراطي أول حالة تصدع داخلي حين خرجت من القائمة مجموعة منشقة لتؤسس قائمة القومية، كانت تطالب بضرورة وقوف الوسط الديموقراطي مع العراق في حربه مع إيران من منطلق قومي، وقد رفضت الغالبية في الوسط الديموقراطي الانحياز لأي طرف في هذه الحرب من منظور القومية الضيق، معتبرة أن الحرب الدائرة خطأ يجب أن يتوقف[1].

وبمناسبة الذكرى الأولى لحل مجلس الأمة وتعطيل الحياة النيابية أصدرت القائمة بيانا بتاريخ 371987، انتقدت فيه حل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور وما رافقها من إجراءات غير دستورية وفرض الرقابة المسبقة على الصحافة الكويتية ومصادرة الحقوق والمكتسبات الشعبية التي حققها الشعب الكويتي بقيادة الحركة الوطنية الكويتية

ودعا الوسط الديموقراطي في انتخابات 1989 كافة القوائم الطلابية لتشكيل جبهة طلابية عريضة لمواجهة لائحة المقررات الجائرة وخوض الانتخابات بقائمة واحدة، بعد ثبوت عجز القائمة الائتلافية عن إدخال تعديلات جذرية على تلك اللائحة، وخاضت انتخابات ذلك العام تحت شعار «فلتتحد جهود كافة القوى الطلابية من اجل تعديل لائحة المقررات»[2].

ثانيا: أهم التيارات السياسية للحركة الطلابية الكويتية:

إن المجتمع الطلابي عبارة عن مجتمع مصغر للمجتمع الخارجي الكبير بكافة توجهاته وأفكاره، فما يدور في المجتمع الخارجي هو ما يدور في المجتمع الطلابي المصغر، وما المواقف والقضايا التي تتبناها الحركة الطلابية إلا مواقف تبنتها تيارات سياسية. فالصراع بين أطراف الحركة الطلابية متمثلة في الاتحاد الوطني والقوائم الطلابية ما هو إلا انعكاس طبيعي لصراعات التيارات السياسية، وهذه الصراعات دائمًا ما تبرز وتكون أثناء الممارسة الديمقراطية لما توفره من أجواء الحرية[3].

([1]) شملان العيسى، وآخرون (2005): **الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت**، ص 56.

([2]) عثمان الخضر (1993): **الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي**، ص 42.

([3]) علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ط 1، الكويت، ص 35.

والقوائم الطلابية غالبًا ما تنتمي إلى تجمعات سياسية ودينية، فمن الخطأ الاعتقاد بأن الطلبة ينبغي أن يكونوا بمعزل عن الوضع السياسي[1].

ولم تبتعد الحركة الطلابية الكويتية من وجهة نظر الباحث الخاصة عن قضايا وهموم المجتمع الكويتي، ولكن هذا الأمر تختلف فعاليته وقوته حسب أطروحات التيار المسيطر على الحركة الطلابية ومدى جديته في إبراز الدور الطلابي من خلال الوصول إلى مرحلة التأثير الواضح.

وهذه العلاقة الطردية هي وضع طبيعي لما تؤول إليه التيارات السياسية من قوة التأثير أو ضعفه ومدى تفاعل أفراد المجتمع الكويتي معه، فنحن لا نستطيع بأي حال من الأحوال فصل هذين الأمرين عن بعضهما البعض.

من هنا نجد الدور الحيوي للحركة الطلابية باتجاه المساهمة في مساعي البناء والتنمية الوطنية والمشاركة الفاعلة في قضايا المجتمع وأهدافه، ويمكن للمتتبع لواقع حال الحركة الطلابية الكويتية منذ بداياتها أن يقرأ هذا التفاعل والدور ويلاحظه مع اختلاف درجة حدة هذا التفاعل[2].

سوف أتناول هنا أهم القوائم الطلابية التي ظهرت على الساحة الطلابية الكويتية، سواء كانت مستمرة ومتواجدة حتى الآن أو اندثرت واختفت وبقي لنا منها تاريخها فقط.

ويمكن تقسيم القوائم الطلابية إلى: قوائم طلابية دينية «سنة وشيعة»، وقوائم طلابية تقدمية وقومية، وأخرى ليبرالية، وقوائم مستقلة؛ أي لا تحمل توجهًا سياسيًا معينًا بحد ذاته، إضافة إلى القوائم القبلية.

1) قائمة الاتحاد الإسلامي:

تأسست قائمة الاتحاد الإسلامي في عام 1976م وكانت تحمل اسم «قائمة أنصار الوحدة الطلابية» وقتها، وقد انسحبت من انتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في عامي 1978م و1979م لصالح القائمة الائتلافية. ثم خاضت الانتخابات عام 1980م.

وترفع القائمة شعار «**إن أريد إلا الإصلاح ما استطعنا**» وهي تتبنى الفكر السلفي.

([1]) عايد المناع (1975): **ثلاث قوائم تتنافس على صناعة مستقبل الاتحاد الوطني لطلبة الكويت**، جريدة الوطن.

([2]) قائمة الوسط الديمقراطي (1984): نشرة الذكرى العشرون.

وتهدف القائمة من خلال إصداراتها المتنوعة إلى إحياء تعاليم الإسلامي القائمة على الكتاب والسنة ومنهج السلف وتعزيز الهوية الإسلامية، والمطالبة بتطبيق شرع الله، وكذلك إلى ترشيد العودة إلى الدين لكي «تأخذ طلائع الدعوة الإسلامية طريق البناء والنمو الفطري في داخل الجمعة وخارجها» وكذلك محاربة الاختلاط في الجامعة ودعم جميع القضايا الإسلامية.

2) القائمة الائتلافية:

وهي قائمة تمثل ائتلاف ثلاثة قوائم طلابية «المعتدلة، المستقلون، المتحدون». وحدث هذا الائتلاف في عام 1977م، وكانت مدعومة من قبل القائمة الإسلامية حينذاك تيار الإخوان المسلمين، ولم تكن القائمة المعتدلة تمثل الإخوان المسلمين في تشكيلها الأساسي وإن كان للإخوان دور في دعمها، أما قائمتي المستقلون والمتحدون فكانتا تكتيكًا من الإخوان لتبرير هذا الائتلاف والاستفادة من قوة القائمة المعتدلة.

وترفع القائمة الائتلافية شعار «قائمة كل مسلم محب لشرع الله، قائمة كل وطني يسعى لمصلحة بلاده، قائمة كل طالب ينشد جامعة أفضل».

وتلتزم القائمة بالمنهج الفكري للإخوان المسلمين، وكنتيجة لهذا الوضع تعتبر القائمة الائتلافية أحد أقوى القوائم الطلابية تنظيمًا وتنتهج خطط مدروسة في طريقة عملها أثناء الانتخابات، وعادة ما تغير أسلوبها الانتخابي بسرعة كبيرة في حال إذا ما أثبت فشله ولعل من أبرز الأمور في هذا الاتجاه تغيير مسماها لانتخابات رابطة طلبة العلوم الإدارية في عام 1995م إلى «القائمة الإدارية» بعدما فشل اسم «**الائتلافية**» في جذب الأصوات نحوه منذ عام 1992م إلا أنها انسحبت من الانتخابات عام 1998م لصالح القائمة المستقلة، وعادت من جديد تحت مسمى القائمة المعتدلة عام 1999م.

3) قائمة الوسط الديمقراطي:

تأسست قائمة الوسط الديمقراطي عام 1974 لتعبر عن آراء الطلبة الوطنيين الديمقراطيين من القضايا الطلابية والوطنية والدولية، وهي «تجمع طلابي ديمقراطي يربط أعضاءه على اختلاف توجهاتهم مبدأ المساواة، وتهدف القائمة إلى ترسيخ العمل الديمقراطي وتعمل على تعزيز الانتماء الوطني».

رافعة شعار «**ضد كافة أشكال التعصب والتمييز**».

وتأتي القائمة بمبادئها ضمن إطاري الديمقراطية والوطنية، فهي تنتهج النظام الديمقراطي بمفهومه الشامل في أسلوب عملها وتعاملها مع الآمرين وتسعى لترسيخه بين صفوف طلبة الجامعة ويكفل هذا

النظام: تعدد الرأي والمساواة وعدم التمييز والحرية وحقوق الإنسان، في حين تسعى القائمة من خلال مفهوم الوطنية إلى تبني القضايا الوطنية والمواقف المبدئية والتصدي لمحاولات النيل من مصالحه.

4) القائمة المستقلة:

خاضت هذه القائمة انتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت لأول مرة في العام 1986م وذلك بعد قيام أحد مرشحيها بالتنازل منفردًا كمرشح مستقل في انتخابات 1985م، ولم يتضح من برنامج القائمة الانتخابي توجهها، وإن واتضح من خلاله مغازلتها لكافة التيارات والتوجهات متخذة شعار «**تعالوا إلى كلمة سواء**».

وتحاول هذه القائمة تجنب الصدامات والصراعات مع القوائم الأخرى، مدعية استقلاليتها واهتمامها بمصلحة الطالب، وإن انحرفت عن هذا الجانب في السنوات الأخيرة عندما بدأت أرقامها الانتخابية بالصعود.

وتعرف القائمة نفسها بأنها «قائمة طلابية معتدلة تسعى لاستقلالية الحركة الطلابية والعمل الطلابي عن التيارات والأيديولوجيات السياسية المختلفة من أجل المصلحة الطلابية في الدرجة الأولى والأخيرة في إطار إسلامي عربي».

وتقوم القائمة على عدة مبادئ منها: إن الإسلام هو الوعاء الذي نستقي منه الحلول ولا يجوز تجزئته إلى تيارات مختلفة إضافة على رفضها للتفرقة بكافة أنواعها –الطائفية والقبلية–، كما أنها تعتز بالعروبة ولا تضعها أساسًا للتعامل، وترفض القائمة أيضًا تقسيم المجتمع الكويتي إلى طبقات على حد تعبيرها.

5) قائمة الحرة - الإسلامية الحرة:

وهي قائمة تمثل الطلبة الشيعة في جامعة الكويت، وهي عبارة عن اتحاد قائمتي الحرة والإسلامية الحرة. وتمتاز هذه القائمة بأنها تعرف عدد الأصوات التي ستحصل عليها قبل أن تخوض الانتخابات؛ لأن أعداد مؤديها معروفة، وكذلك لا تنتظر أن تحصل على أصوات خارج نطاق مؤيديها[1].

وقد تأسست القائمة الحرة في عام 1974م وهي تتبع في فكرها منهج «**الإمام الشيرازي**»، في حين تأسست قائمة الإسلامية الحرة عام 1978م تحت مسمى «**قائمة الشباب المسلم**» وهي تتبع نهج

([1]) الراشد، خالد (1986): **دراسة تحليلية لنتائج انتخابات الاتحاد الوطني**، جريدة الوطن.

«**الإمام الخميني**» أو من المقلدين للسيد «**علي خامنئي**». ويمكن أن نطلق على القائمة الحرة بأنها الشيعة المستقلين في حين أن قائمة الإسلامية الحرة تتبع الجمعية الثقافية الاجتماعية والتي شكلها المسلمون الشيعة في الكويت عام 1968م والتي وقعت تحت تأثير التوجهات الإسلامية الحرة تتبع الجمعية الثقافية الاجتماعية والتي شكلها المسلمون الشيعة في الكويت عام 1968م والتي وقعت تحت تأثير التوجهات الإسلامية المستوحاة من الثورة الإيرانية وقد قامت الحكومة بحل الجمعية رسميًّا في عام 1989م.

6) قائمة الائتلاف الطلابي:

تأسست عام 1982م حيث خاضت الانتخابات لأول مرة عام 1983م وحصلت على المركز الخامس، وكانت تعتمد على كليتي الآداب والحقوق كمركز أساسي لها، وقد رفعت القائمة شعار «الإسلام للتوحيد بين كل الأطراف بلا استثناء» واعتمدت في تواجده على الناحية القبلية. وكان عام 1984م آخر تواجد لها على الساحة الطلابية.

7) قائمة التحالف الطلابي:

تأسست عام 1992م كإفراز من إفرازات الغزو العراقي ولا يمكن إرجاعها إلى أي تيار واضح. وعرفت القائمة نفسها بأنها «سلاح طلابي جديد من أجل الوصول إلى مستقبل أفضل»، وقد رفعت القائمة شعار «**لا للتيارات السياسية.. نعم لوحدة وطنية طلابية**» كمبدأ تنتهجه في عملها في الساحة الطلابية، فقد رأت القائمة أن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت أسس لخدمة الطالب وحل المشاكل التي تعيق تحصيله العملي، ولكن أن تتدخل التيارات السياسية في انتخابات الجامعة فهذا أمر مرفوض، خصوصًا إذا كان لها امتداد خارج الكويت، وهدفت القائمة من تكوينها إلى إرجاع «**الدين**» للوطن وحاولت نفي أنها قائمة قبلية.

ومن خلال إصدارات القائمة حاولت التركيز على تبنيها للفكر الوطني دون إيضاح لماهية هذا الفكر أو حتى الأهداف العامة للعمل من أجل الوحدة الوطنية، كما أنها رفضت مبدأ الطائفية، ونتيجة للخلافات التي وقعت بين أعضائها فقد كان آخر تواجد لها على الساحة الطلابية عام 1993م.

8) قائمة المسار الطلابي:

تأسست هذه القائمة عام 1995م كقائمة تخوض انتخابات الجمعيات والروابط العلمية في كليتي التربية والآداب بسبب الخلافات التي وقعت في القائمة الائتلافية والتي رفضت ترشيح بعضًا من أعضائها

لانتخابات رابطة كلية الآداب؛ مما نتج عنه قيام هذه المجموعة وتشكيل قائمة المسار، وقد اعتمدت على الناحية القبلية في قوة تواجدها وعملها، وإن كانت تحاول نفي هذا الأمر.

وفي عام 1996م قررت القائمة خوض الانتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت رافعة شعار «**الابتعاد عن العمل الحزبي والانتماء للتيارات السياسية لبعض القوائم الطلابية**». وتعرف القائمة نفسها بأنها «مسار طلابي هويته جامعية ليست حزبية ولا طائفية ولا قبلية أو عنصرية».

9) قوائم طلابية أخرى:

على الرغم من أننا تطرقنا إلى كافة القوائم الطلابية الموجودة على الساحة الطلابية والتي تخوض انتخابات الاتحاد الوطني–فرع الجامعة، إلا أن هناك في المقابل عددًا من القوائم الطلابية الأخرى لا تخوض هذه الانتخابات، وإنما اقتصرت مشاركتها على انتخابات الجمعيات والروابط العلمية دون الارتباط مع أي من القوائم الرئيسية.

1- وتأتي **القائمة الهندسية** التي تأسست عام 1978م كأحد أبرز القوائم الطلابية حيث تخوض انتخابات جمعية الهندسة والبترول، واستطاعت أن تسيطر على مقاعد الهيئة الإدارية للجمعية في السنوات الأخيرة. وتطرح القائمة نفسها كقائمة طلابية وطنية ترفع شعار «**خدمة الجميع بعيدًا عن التعصب والطائفية**»، وتتخذ القائمة الهندسية من الأسلوب الديمقراطي نهجًا تنظيميًا ووسيلة لاتخاذ القرار، وتؤمن القائمة بأهمية التعليم المشترك بين الطالب والطالبة، كما تؤيد الحقوق السياسية للمرأة، وتؤمن القائمة بأهمية استقلالية الجامعة عن أي مؤثر خارجي وبأهمية حرية البحث العلمي. وقد عانت القائمة في السنوات الأخيرة أثناء قيادتها لجمعية الهندسة والبترول من تدخلات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في شئونها، وكذلك قيام الإدارة الجامعية بتجميد جمعية الهندسة والبترول نتيجة مواقف طلابية اتخذتها الهيئة الإدارية.

2- أما القائمة الثانية فهي **القائمة الديمقراطية** والتي تأسست عام 1997م كأحدث القوائم الطلابية على الساحة التي تخوض انتخابات جمعية العلوم، وجاء تأسيس القائمة بعد انفصال عدد من قيادي قائمة الوسط الديمقراطي في كلية العلوم وتشكيل هذه القائمة. وترفع القائمة الديمقراطية شعار «**تطلعات علمية بروح ديمقراطية**» كانطلاقة لعملها، وترفض القائمة أية قيود على الحركة الطلابية كما تلتزم بالديمقراطية في ممارسة العمل النقابي، إضافة إلى الدفاع عن الوحدة الوطنية ورفض مبدأ التمييز بكافة أشكاله.

3- أم القائمة الثالثة فهي **قائمة التجمع الوطني الطلابي** والتي تخوض انتخابات جمعية القانون وخاضت الانتخابات لأول مرة عام 1996م، واتخذت القائمة مبادئ ترتكز عليها وتمثلت في الاستقلالية والوطنية والوحدة[1].

([1]) مجلة المجتمع العدد 1273، 28 أكتوبر 1997م.

المبحث الرابع

الحركة الطلابية الكويتية والصحافة المحلية

المبحث الرابع

الحركة الطلابية الكويتية والصحافة المحلية

أولا: الشباب الجامعي: قضايا ومشكلات

يرى كثير من الباحثين والمهتمين بالشباب في مجال العلوم الإنسانية أن الشباب الجامعي يمثل الوقود الرئيسي لأي مجتمع، فهي شريحة مهمة وقوة دافعة في المجتمع، فهم عدة المجتمع وعتاده، وحملة الراية، وورثة الحاضر الذين سوف يُعهد إليهم المجتمع في المستقبل القريب بتحمل مسئولياته، ويمثل الشباب الجامعي شريحة اجتماعية مهمة داخل المجتمع؛ ففي المجتمعات النامية يمثل الشباب الجامعي أهمية كبيرة لسببين:

أولهما: أن هذه المجتمعات تعتبر مجتمعات شابة، حيث يمثل الشباب فيها نسبة عالية.

وثانيهما: أن الشباب الجامعي يعد أحد القوى المحركة لعملية تغيير المجتمع، وهو بمختلف فئاته الذي يقود حركة المعارضة داخل المجتمع، ما يفسر سعي القيادات السياسية داخل كل المجتمعات لكسب تأيد الشباب واستمالته[1].

ونظرًا لأن الشباب الجامعي هم الشريحة الفاعلة داخل المجتمع، وتشكل نسبة كبيرة منه؛ خاصة في دول العالم النامي، فإن هذه الفئة أو الشريحة تتعامل مع القضايا التي تدور حولها، والمشاكل التي تواجهها، ربما بشكل أكثر فاعلية من غيرها من الشرائح في المجتمع، وهذا ما يفسر لنا خوف الأنظمة السياسية، وخاصة في الوطن العربي من الشباب، فكل الثورات والانتفاضات التي حدثت في العالم كان من ورائها الشباب الجامعي.

وتعد فئة الشباب الجامعي جزء لا يتجزأ من التركيب الاجتماعي، تتأثر بما يدور فيه من أحداث اجتماعية واقتصادية وسياسية، وما يطرأ عليها من تغيرات وتحولات في مختلف جوانب الحياة، وتتأثر تبعًا لذلك أدوارهم، وتتغير وضعيتهم، فوضعية الشباب الجامعي في التركيب الاجتماعي وإمكاناتهم ومشكلاتهم

([1]) إيناس محمد أبو يوسف (1987): **صحافة الشباب في مصر**، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص1.

تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ومن ثقافة إلى ثقافة، ومن مجتمع إلى آخر، بل تختلف داخل المجتمع الواحد في فترة زمنية واحدة[1].

وإذا كان الشباب الجامعي في العالم المتقدم يعاني من بعض المشكلات ويتفاعل مع بعض القضايا، فإن الشباب الجامعي العربي وفي الدول النامية بشكل عام يعاني الكثير من المشكلات، وله قضايا قد تختلف إلى حد ما عن قضايا بقية الشباب الجامعي في العالم، بالرغم من وجود بعض المشكلات حتى قد تكون عالمية، كتعاطي المخدرات، وفقدان الهوية، واللهث وراء الحياة الاستهلاكية، والبطالة. إلا إن الشباب الجامعي في العالم المتقدم ربما يكون أقل معاناة بكثير مما يعانيه الشباب الجامعي في الوطن العربي والعالم النامي من مشكلات تبدأ من القمع السياسي والحرمان من الحقوق السياسية، مرورًا بالبطالة والفقر المنتشر بين الشباب الجامعي في تلك المجتمعات، إلى تفشي ظاهرة المخدرات، خاصة وأن المجتمعات النامية تعد مجتمعات شابة حيث يعيش حوالي (80%) من إجمالي الشباب الجامعي في العالم النامي، ووفقًا لتقديرات البنك الدولي فإن معدل البطالة للشباب الجامعي في المنطقة العربية يبلغ (53%)، في البلدان التي تتوفر فيها إحصائيات مع الإشارة إلى أن معدل بطالة الإناث تفوق نظيرتها من الرجال بمعدل 50% تقريبًا[2].

كما يشير تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في 2001م إلى أن بطالة الشباب الجامعي تعتبر التحدي الأكبر أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يبلغ معدل بطالة الشباب الجامعي (25.6%) وهو أعلى معدل في العالم بأسره، ووفقًا لتقديرات البنك الدولي فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستواجه العقدين القادمين تحديًا غير مسبوق، ففي عام 2000م بلغ إجمالي عدد القوة العاملة في المنطقة (104) مليون شخص، ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى (146) مليون في عام

([1]) حسن علي فرج (2005): **دور الدراما التليفزيونية وتأثيرها على جرائم العنف**، ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، ص 71.

([2]) إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نحو عقد اجتماعي جديد، تقرير صادر عن البنك الدولي، سبتمبر 2003 ص 76.

2020م. معنى ذلك أنه يتعين على اقتصاديات المنطقة توفير (80) مليون فرصة عمل جيدة خلال العقدين القادمين[1].

ويرى الباحث أن مشكلة البطالة تعد هي المصنع الحقيقي لبقية المشكلات التي تظهر في المجتمع، فعدم حصول الشاب على مصدر رزق يسد حاجته ويشعره بدوره في المجتمع قد يدفعه إلى سلوك الكثير من الطرق غير المشروعة للحصول على المال اللازم لتأمين معيشته؛ كتعاطي المخدرات وتجارتها وزيادة الإجرام والسرقة وغيرها، إضافة إلى ما عرفته المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة من التطرف الديني الذي أكدت كثير من الأحداث أن سببه المباشر يعود إلى الفقر، وعدم وجود مؤسسات ناجحة لرعاية الشباب الجامعي، بالإضافة إلى القهر السياسي الذي تمارسه بعض الأنظمة السياسية.

وكانت المنظمة العربية قد أوضحت مشكلات الشباب الجامعي ضمن الخطة الشاملة للثقافة العربية في الجوانب الآتية[2]:

1- مشكلات نفسانية: كالشعور بالضياع، والغربة، والإحباط بسبب التفاعلات السياسية والأيديولوجية المتباينة، وضغط الأسرة ورفضها، والمبالغة في الإحساس القهري بسبب قهر النظم، والإهمال في التوجه المهني .

2- مشكلات اقتصادية: تتعلق بالعمل والسكن وضمان المستقبل، وقلة الإنتاجية، والهرب من الريف، والحرمان من آمال الغد، الإضافة إلى التبعية، وسيادة ثقافة الاستهلاك.

3- مشكلات أخلاقية اجتماعية: وهي المشكلات الناجمة عن التناقض القيمي بينهم وبين جيل الآباء، وبينهم وبين السلطة، ناجمة عن التطرف الديني والاجتماعي، وعن عدم استغلال أوقات الفراغ، ومشكلات الزواج وتفكك الأسرة، والجنوح والتدخين والكحول والمخدرات، بوصفها رد فعل على المشكلات المختلفة.

([1])إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نحو عقد اجتماعي جديد، تقرير صادر عن البنك الدولي، سبتمبر 2003، ص 79.

([2]) جامعة الدول العربية (1986): **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية**، المجلد الأول، القاهرة، ص 127.

4- مشكلات سياسية: وهي المشكلات المتعلقة بالنظم القائمة، والحريات المهدورة، وبالتجزئة الإقليمية، والقهر.

وسعيًا من المنظمات الدولية لوضع حلول عملية لمشكلات الشباب الجامعي في العالم، تم في إعلان الألفية للأمم المتحدة وفي كل الوثائق الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والمؤتمرات والندوات الدولية، التي عالجت موضوع الشباب الجامعي في عالمنا الراهن، تم التأكيد مرارًا على أن الشباب الجامعي يعد مصدر قوة وليس عبئًا على المجتمع والدولة.

إن نقطة الانطلاق في محاولة التوصل إلى منظور جديد للشباب الجامعي تبدأ من هذه الحقيقة، فهي تركز على الجوانب والصفات الإيجابية المميزة للشباب الجامعي، وتمثل مدخلاً لاكتشاف الطاقات الخلاقة الكامنة فيهم، وتعطي الشباب الجامعي فرصة لإشراكهم في حل المشكلات التي يعانون منها، ويكمن أهم أسلوب في تطبيق هذا المفهوم في مبدأ تمكين الشباب الجامعي الذي يعرفه بأنه توسيع الإمكانيات والقدرات لدى الشباب الجامعي في المشاركة، والمفاوضة، والتأثير، والتحكم والقدرة على المسألة للمؤسسات التي تؤثر في حياتهم[1].

ولتحقيق ذلك يتطلب ما يلي:

أولاً: الثقة في الشباب الجامعي، فبدونها تصبح مسألة التعامل معهم بوصفهم مصدر قوة فاقدة لمصداقيتها.

ثانيًا: تتطلب الثقة أن نحاول فهم الشباب الجامعي من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسيكولوجية كافة، وأن ندرك التمايزات المتنوعة لكل مرحلة عمرية داخل فئة الشباب الجامعي ككل، وأن نوجه السياسات والبرامج القادرة على تفعيل وتطوير صفات الإبداع والتجديد والابتكار الخلاق، والعمل ضمن رؤية واضحة ومشتركة.

ثالثًا: من الضروري التعامل مع تطوير وتنمية الشباب الجامعي من منظور مركب وشامل، أي أن محاولة إيجاد فرص عمل فقط بدون أن تتوفر فيها بيئة مناسبة لحرية وكرامة الفرد، وما يتطلبه ذلك من أجر مناسب، وبيئة عمل تلزم بشروط السلامة والصحة المهنية، وبالقدرة على المشاركة بحرية في تطوير هذه

([1]) http/www.Un.org/eas/socdev/unyin/forum/15/4/2009

البيئة، سيحكم عليها بالفشل، وستؤدي إلى المزيد من المشكلات وإن إخفاق عالم الراشين في مرات كثيرة، وعلى نطاق واسع في التصرف بما يعزز رفاهية الشباب الجامعي، يفضي إلى دعوة إلى الإصغاء إليهم وإشراكهم في تعزيز الديمقراطية، ذلك أن إشراك الشباب الجامعي يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل وتحقق نتائج أحسن، أنه يعزز رفاهية ونمو الشباب الجامعي، ويعزز التزامهم بحقوق الإنسان والديمقراطية وفهمهم لها ويقدم حماية أفضل لهم ويلبي نداء الشباب الجامعي الذين يرغبون في المشاركة في عمليات صنع القرار[1].

ثانيا: أثر الصحافة المحلية الطلابية على الحركة الطلابية:

لعبت الصحافة الطلابية المحلية دورًا مهمًّا في تاريخ الحركة الطلابية الكويتية، فهي اللسان الناطق باسمها، والموثق لأحداثها، والمسجل لأنشطتها ومواقفها.

وعبر تاريخ الاتحاد الطلابي أو القوائم الطلابية، كان للصحافة دور بارز في توجيه مسار الحركة الطلابية من خلال ما تطرحه من آراء ومقالات وتحقيقات، وبما تحتويه من آراء متباينة حول مختلف القضايا؛ لتساهم بذلك في إثراء النقاش حول القضايا الملحة التي تعترض سبيل الحركة الطلابية.

ولا يمكن لأية مؤسسة أو نقابة أو قائمة طلابية أن تعمل وسط هذا الخضم الكبير من القواعد الطلابية، إلا بوجود وسيلة إعلامية تخاطب بها هذه الأعداء الكبيرة من خلال الحوار الهادف المستنير بأهداف الاتحاد وسياساته.

من هذا المنطلق كان اهتمام القيادة الطلابية بالصحافة الطلابية، والتي تمثل الوسيلة المهمة في تواصل قيادة الحركة الطلابية بقواعدها والعكس صحيح، من خلال ما تطرحه هذه الصفحات الطلابية.

وتعرف الصحافة الطلابية بأنها: «إنتاج صحفي يصدر عن الطلبة، بإشراف مباشر أو غير مباشر».

لهذا كان اهتمام قيادة الحركة الطلابية بإيجاد وسيلة إعلامية تدار بواسطة الطلبة أنفسهم؛ لتعطي مثلا يحتذى في العطاء والابتكار. وإذا ما عرفنا أن الصحافة تتطلب متخصصين إضافة إلى التفرغ والدعم

([1]) لجنة التنمية الاجتماعية والدورة الحادية والأربعون تقرير عن الشباب في العالم لعام 2003، 10، 12، فبراير 2003، ص 13.

المادي، وهذا ما كان يتنافى مع وضع الاتحاد الطلابي كمؤسسة طلابية بحتة تقوم على التطوع الفردي من غير مقابل.

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن أول صحيفة كويتية صدرت عرفانًا لذلك الشخص الذي سن سنة حسنة في ثقافة الكويت وكان له الأثر فيما وصلنا إليه من أعداد كبيرة من الصحف وهذه الصحيفة هي صحيفة «**الكويت**» التي أصدرها المرحوم عبد العزيز الرشيد عام 1928م.

وفي الحقيقة فإن تحديد تاريخ نشأة الصحافة الطلابية الكويتية من الصعوبة بمكان، ولكن يمكننا تحديد نشأة الصحافة الطلابية الكويتية الرسمية، فإن أول صحيفة طلابية رسمية هي مجلة «**البعثة**» صدرت عام 1946م في مصر، حيث كانت تنقل أخبار أبناء الكويت الذين ارتحلوا إلى مصر للدراسة واكتساب العلم، وقد كانت تصدر في البداية على شكل نشرات مطبوعة.

وفي عام 1955م صدرت مجلة «**الاتحاد**»، أصدرها اتحاد بعثات الكويت بمصر بعد توقف مجلة البعثة. وقد كانت تصدر بشكل غير منتظم.

وكذلك في عام 1965م صدرت مجلة «**الاتحاد**» التي أصدرها الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وهي مجلة شهرية، كانت تطبع في القاهرة.

وفي نوفمبر عام 1969م صدر العدد (31) في الكويت، حيث طبعت المجلة في الكويت بموجب ترخيص رسمي من وزارة الإعلام، وصدرت عن الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وما زالت مستمرة في الصدور إلى الآن.

وكان آخر مؤتمر للاتحاد آنذاك وهو المؤتمر السابع، وبعده توقف المؤتمر نتيجة تدهور التيار الذي يقوده الاتحاد حينذاك، وأكد ذلك تجميد الاتحاد عام 1978/1977م.

وبعد إعادة الحياة إلى الاتحاد الوطني لطلبة الكويت –فرع الجامعة عام 1980/1979م– أصدر الفرع مجلة «**صوت الاتحاد**»؛ وذلك لتغطية النقص لتوقف مجلة الاتحاد، وبعد انعقاد المؤتمر الثامن عام 1981م في الكويت تم إعادة إصدار مجلة «**الاتحاد**» بالعدد رقم (80)، وعند عودة مجلة الاتحاد توقف

إصدار صوت الاتحاد لفرع جامعة الكويت، وتمت الاستعاضة عنها بنشرة «**الرأي للطلاب**» وهي نشرة أسبوعية تصدر طوال العام الدراسي[1].

وقد تعرضت المجلة إلى التوقف، مما حدا بوزارة الإرشاد آنذاك إلى إلغاء ترخيصها، وكان ذلك بسبب قلة الدعم المالي، ونقص الكوادر الصحفية، إضافة إلى الخلافات بين القيادات الطلابية والتي تركت بصماتها واضحة على مجريات الأحداث في جميع هياكل الاتحاد، ومنها المجلة.

وقد توجه وفد من الهيئة التنفيذية إلى وزير الإرشاد آنذاك الشيخ جابر العلي والذي تفهَّم الوضع وأعاد الترخيص إلى المجلة، ومن ثَمَّ تواصلت مسيرتها لتسيطر الكلمة الحرة للرأي الطلابي.

ولم يقتصر الإنتاج الصحفي على الهيئة التنفيذية، بل تعداه إلى الفروع التي أصدرت بدورها نشرات ومجلات خاصة بها، تعالج مشاكل الفرع، وأهم الأنشطة، وأخبار الطلبة.

ولأهمية العمل الطلابي بالجامعة كانت الصحف اليومية تخصص صفحات للطلبة، ونتيجة للتنافس الشريف الذي تخوضه القوائم الانتخابية في الساحة الجامعية، ظهر ما يسمى بـ«**صحافة الانتخابات**» وهي صحافة تظهر في فترة محددة وهي الانتخابات.

وقد تطورت هذه الصحافة مضموناً وشكلاً من خلال الأطروحات التي تقدمها والمقالات التي تدونها، كما أن عراقة القائمة وقدمها في الساحة كان له أبلغ الأثر في إثراء الصحافة الانتخابية.

وتمتاز هذه الصحافة بغزارة الإنتاج خلال فترة محددة، وتركيزها على الانتخابات ونقد الهيئة الإدارية والرد على الشبهات وطرح رأي القائمة عن مجمل القضايا المطروحة، إضافة إلى برنامجها الانتخابي.

وتجدر الإشارة إلى وجود ظاهرة تتمثل في المعارك الكلامية بين الصحافة الطلابية من خلال الصحف وبين الصحافة الطلابية من خلال مجلات ونشرات الطلبة خصوصا أيام الانتخابات للاتحاد بالذات.

وما زالت الحركة الصحفية الطلابية الكويتية مستمرة على قدم وساق تحاور من أجل مصلحة الطلبة[2].

([1]) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت (2001): **الإعلام الكويتي في مطلع الألفية الثالث: والواقع والآفاق**، دراسات استراتيجية كويتية، العدد (5)، ص 44.

ولا شك في أننا نجد اهتمام الفئات الاجتماعية الواعية في المجتمع قد عبر عنه الرأي العام الذي يمثلها وهي الصحافة الكويتية. حيث كانت الصحافة الكويتية في اليوم التالي للانتخابات تبرز نتائجها بالصفحات الأولى، فمثلاً أشارت بعض الصحف نتائج فوز القائمة الائتلافية[1].

وأعاد الترخيص للمجلة، ومن ثم تواصلت مسيرتها لتسيطر الكلمة الحرة للرأي الطلابي.

وتبدأ الحملات الخاصة بالانتخابات في الوسط الطلابي الكويتي، وتتعداه إلى الرأي العام الكويتي؛ لتتخذ من الصحافة المحلية مكاناً لإبراز دعايتها الانتخابية. تلك الدعاية الانتخابية الضاغطة باتجاه ما يقارب من سبعة آلاف صوت طالبة وطالبة كويتية تتوزع على انتخابات القوائم السبع للاتحاد الوطني لطلبة الكويت تلك القوائم السبع التي تمثل تيارات مختلفة برزت في المجتمع الكويتي.

تطور الصحافة المحلية الطلابية:

تعتمد شعبية القوائم الطلابية على كيفية تواصلها مع الطلبة لنيل أكبر قدر من دعمهم، وقد أصبحت إحدى طرق التواصل الجديدة شبكة التواصل الاجتماعي المعروفة باسم الـ«**فيس بوك**»[2].

وتحاول القوائم الطلابية في جامعة الكويت وبقية المؤسسات التعليمية المختلفة إيجاد طرق متنوعة للتواصل مع الطلبة من جانب، ومن جانب آخر تسعى إلى تخفيض المصاريف المالية الكبيرة التي لا تتحملها بعض القوائم على الوسائل الإعلانية التقليدية كطباعة البوسترات، ولذا انتقلت القوائم من طباعة «البوسترات» الإعلانية إلى إنشاء المواقع الإلكترونية واقتحام شبكة التواصل الاجتماعي «**فيس بوك**» إلى آخرها من طرق؛ لتصبح وسيلة إعلامية أساسية لإعلانات القوائم الرسمية والتسويق لنفسها؛ مما يهدد بعزل

([2]) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت (2001): **الإعلام الكويتي في مطلع الألفية الثالث: والواقع والآفاق**، دراسات استراتيجية كويتية، العدد (5)، ص 45.

([1]) نورية السدابي (1985): **الجماعات الضاغطة «القوى الطلابية الكويتية»**، ط 1، الكويت، 79.

([2]) جريدة زووم الإلكترونية (2010م):

http://83.96.70.44/zoom/Article.cfm?ArticleID=67063

القوائم عن استخدام الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام كأسلوب أساسي للتواصل مع المجتمع والطلبة[1].

وعندما بدأت القوائم الطلابية في جامعة الكويت في خوض غمار المنافسة عبر شبكة الإنترنت، كانت البداية مع القائمة المستقلة التي كانت تملك موقعًا رسميًّا على شبكة الانترنت تتواصل بشكل مباشر مع الطلبة الراغبين في التواصل مع أعضاء القائمة بشكل أو بآخر، لتتبعها قوائم الائتلافية والوسط الديمقراطي، وأخيرًا القائمة الإسلامية في استخدام نفس النهج، ولم تكد المنتديات تنتشر بشكل جيد حتى بدأت القوائم كذلك في استخدام النهج نفسه، فالبداية كانت مع موقع «مستقل.org» الذي لا يعتبر موقعا رسميًّا لكنه تابع للقائمة المستقلة في جامعة الكويت، بل أعلن استقلاليته بشكل كامل مرارًا وتكرارًا عن القائمة المستقلة، عبر تأكيد إدارة المنتدى أن حمل فكر الاستقلالية لا يعني تبعية المنتدى بشكل رسمي للقائمة المستقلة. أما منتدى الائتلافية والوسط الديمقراطي فهما يتبعان قائمتيهما بشكل رسمي وبتأكيد هيئات التنسيق المختلفة في كل من القائمتين.

ولم تكن أنظار القوائم الطلابية غافلة عن مدى انتشار موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» بين صفوف كافة شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب منهم، لذلك سارع عدد كبير منهم لتأسيس مجموعات «Groups» في هذا الموقع للتواصل بشكل فعال أكثر مع مؤيديها المنتشرين، وكذلك للإعلان بشكل مباشر عن أي نشاط تريد القائمة أن تنشره بشكل فوري لمؤيديها دون عناء الاتصال بشكل فردي بكل شخص منهم[2].

وأصبحت كل مجموعة تابعة لقائمة معينة في الـ«فيس بوك» خلال وقت قصير تنافس نظيرتها بعدد مشتركيها أو مؤيديها حسب نوع المجموعة، حيث يتيح نظام الفيس بوك بنوعين من المجموعات: إما النوع

([1]) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت (2001): **الإعلام الكويتي في مطلع الألفية الثالث: والواقع والآفاق**، دراسات استراتيجية كويتية، العدد (5)، 45.

([2]) جريدة زووم الإلكترونية (2010م):

http://83.96.70.44/zoom/Article.cfm?ArticleID=67063

الذي يسمح لمستخدمي الموقع بالاشتراك ضمن المجموعة واستخدام كافة مميزات المجموعة، أو الطريقة الثانية التي تكون فيه المجموعة مفتوحة لتسجيل الإعجاب بالمجموعة دون المشاركة في عضويتها[1].

ومن الملاحظ في أغلب مجموعات القوائم الطلابية الموجودة على الفيس بوك أنها ورغم فائدتها الملحوظة للقوائم تنطلق بشكل غير رسمي، أي أنها في الأغلب لا تحظى بموافقات هيئات التنسيق لكل قائمة لسبب أو لآخر، والقوائم التي تعارض قانون فصل الاختلاط كمبدأ من البديهي أن تخاف الدخول بشكل مباشر في الصدام الذي ستواجهه لوجود اختلاط؛ وذلك بوجود المشتركين والمشتركات في المجموعة. ولعل هذا السبب الأهم والرئيسي في خوف تلك القوائم من اتخاذ مثل هذه المجموعات كطريقة تواصل رسمي لها، رغم أن الائتلافية كمثال تتخذ من منتداها «المختلط» طريقة تواصل رسمية بينما تتجاهل بشكل أو بآخر وسيلة الفيس بوك.

ولهذا اتخذت مجموعات القوائم الطلابية في شبكة الفيس بوك كأندية مؤيدين للقوائم على غرار أندية المعجبين بالفنانين والفنانات أكثر منها منابر رسمية للقوائم الطلابية تعلن من خلالها أخبارها وأنشطتها أولا بأول.

ومن الواضح أن جميع القوائم الطلابية بلا استثناء استفادت بشكل أو بآخر من وجود مجموعاتها عبر الفيس بوك، فإعلان الأخبار بشكل فوري والدعوة إلى حضور الأنشطة والفعاليات التي تقيمها القوائم الطلابية أشياء تفيد القائمة بشكل مؤكد، ولم تقتصر القوائم الطلابية على امتلاكها هذه المجموعات، بل تعدى الأمر إلى تكوين مجموعات سنوية للروابط والجمعيات العلمية تحتوي بياناتها على أنشطة وفعاليات الرابطة أو الجمعية، وتنتهي المجموعة حين انتهاء السنة النقابية، أو تغيير السنة من خلال عنوان المجموعة في الفيس بوك إذا استمرت نفس القائمة في مقاعد الرابطة عاما آخر[2].

ووسط هذا كله فهناك من يرى أهمية وجود وسيلة تحكم عمل تلك المجموعات رغم أهميتها، فقد أيد منسق القائمة المستقلة في جامعة الكويت وجود مجموعات القوائم على الفيس بوك؛ لما فيها من فائدة للقوائم والطلبة على حد سواء، فمن خلال هذه المجموعات يمكن للقوائم إعلان أهم المواضيع التي تهم الطلبة كمواعيد التسجيل، بالإضافة إلى الاختبارات وما إلى ذلك. وأشار إلى أنه على الرغم من فوائدها،

([1]) نورية السداني (1985): **الجماعات الضاغطة «القوى الطلابية الكويتية»**، ط 1، الكويت، 79.

([2]) نفس المصدر السابق، ص 79.

فمن اللازم أن يكون هناك تحكم مناسب في هذه المجموعات حتى لا تسيء بشكل أو بآخر إلى القائمة نفسها، وهو ما لم يعارضه رئيس اللجنة الإعلامية في قائمة الوسط الديمقراطي الذي أكّد أن مجموعات الفيس بوك تساهم في نشر أفكار القائمة وأخبارها وكذلك تعتبر وسيلة نشر إعلامية للقائمة بشكل مجاني، بالإضافة أنه لا يوجد أي ضرر من استخدام مثل هذه الوسيلة بل على العكس فوائدها كثيرة[1].

([1]) جريدة زووم الإلكترونية (2010م):

http://83.96.70.44/zoom/Article.cfm?ArticleID=67063.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات

الخصائص الديموغرافية:

جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	**189**	**23.6**
إناث	**611**	**76.4**
المجموع	**800**	**100**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة من الإناث، حيث بلغت نسبة تمثيلهن في عينة الدراسة (76.4%). فيما بلغت نسبة تمثيل الذكور (23.6%).

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
من 18 إلى 23 سنة	**754**	**94.3**
أكثر من 23 سنة	**46**	**5.7**
المجموع	**800**	**100**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئة من 18 إلى 23 سنة بنسبة تمثيل بلغت (94.3%). فيما بلغت النسبة الباقية للفئة أكثر من 32 سنة والبالغة (5.7%).

جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المشاركة في العمل الطلابي

المشاركة	العدد	النسبة المئوية
نعم	**282**	**35.3**
لا	**518**	**64.8**
المجموع	**800**	**100**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لم تشارك في العمل الطلابي وبنسبة بلغت (64.8%). فيما بلغت نسبة الذين سبق لهم المشاركة في العمل الطلابي (35.3%) فقط.

جدول رقم (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات المشاركة في العمل الطلابي

عدد السنوات	العدد	النسبة المئوية
اقل من سنة	**129**	**16.1**
من سنة إلى سنتين	**103**	**12.9**
من 3 سنوات إلى 4 سنوات	**38**	**4.8**
أكثر من 4 سنوات	**12**	**1.5**
غير مشارك	**518**	**64.8**
المجموع	**800**	**100**

يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة المشاركين في العمل الطلابي كانت مدة مشاركتهم أقل من سنة وبنسبة بلغت (16.1%). فيما بلغت أدنى نسبة الذين كانت مدة مشاركتهم أكثر من 4 سنوات (1.5%) فقط.

جدول رقم (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نسبة تأثير

المشاركة في العمل الطلابي على التحصيل الدراسي

نسبة التأثير	العدد	النسبة المئوية
اقل من 20%	**133**	**16.6**
20% – 40%	**76**	**9.5**
40% – 60%	**49**	**6.1**
أكثر من 60%	**24**	**3.0**
غير مشارك	**518**	**64.8**
المجموع	**800**	**100**

يتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة المشاركين في العمل الطلابي كان تأثر تحصيله الدراسي نتيجة للمشاركة في العمل الطلابي بنسبة أقل من 20% وبنسبة بلغت (16.6%). فيما بلغت أدنى نسبة للذين كان تأثرهم بنسبة أكثر من 60% (3%) فقط.

جدول رقم (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الكلية

الكلية	العدد	النسبة المئوية
الكليات الأدبية	**503**	**62.9**
الكليات العلمية	**297**	**37.1**
المجموع	**800**	**100**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة يدرسون في الكليات الأدبية وبنسبة بلغت (62.9%). فيما بلغت نسبة الذين يدرسون في الكليات العلمية (37.1%).

الإجابة على تساؤلات الدراسة:

لغايات تسهيل تناول دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي تم تقسيم هذا الدور إلى أربع مجالات، وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لجميع أبعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بعد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدرج المقياس المستخدم في الدراسة كما يلي:

موافق	غير موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(**5**)	(**4**)	(**3**)	(**2**)	(**1**)

واستنادًا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة، سيتم التعامل معها لتفسير البيانات من حيث درجة الموافقة على النحو التالي:

درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة مرتفعة
2.33-1	**3.67-2.34**	**5.00-3.68**

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات من (3.68) فما فوق، تكون موافقة أفراد المجتمع مرتفعة جدًّا. أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.67-2.34)، فإن مستوى الموافقة متوسط. وإذا كان المتوسط الحسابي بين (1-2.33)، فيكون مستوى الموافقة منخفض.

التساؤل الأول: ما درجة أهمية الصحافة اليومية للعمل الطلابي من وجهة نظر الطلبة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومستوى الأهمية لإجابات الطلبة من عينة الدراسة على فقرات المقياس، والنتائج موضحة في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بأهمية الصحافة اليومية للعمل الطلابي

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	المستوى
لدى الطلبة اهتمام كبير بمتابعة أخبار الصحف.	3.81	1.07	1	%76.20	مرتفع
يتابع الطلبة الصحافة المحلية أكثر من غيرها	3.11	1.10	8	%62.18	متوسط
لدى الصحف اهتمام بالقضايا الطلابية.	3.51	1.11	2	%70.18	متوسط
تشكل تغطية القضايا الطلابية أولية في عمل الصحف	3.34	1.14	5	%66.83	متوسط
تتابع الصحف أخبار اتحادات الطلبة والجمعيات الطلابية بشكل مستمر	3.30	1.06	7	%65.98	متوسط
تتسم تغطية الصحف بالموضوعية والمصداقية في نشر أخبار اتحادات الطلبة.	3.35	1.01	4	%67.08	متوسط
تعدّ الصحف منبر الحركات الطلابية	3.33	1.03	6	%66.68	متوسط
تتبنى الصحف القضايا الطلابية وتدافع عنها	3.42	1.00	3	%68.48	متوسط
الكلي (أهمية الصحافة المحلية)	3.40	0.67	---	%67.95	متوسط

يتبين من بيانات الجدول رقم (7) وجود اتجاهات ايجابية بمستوى متوسط نحو أهمية الصحافة المحلية للعمل الطلابي، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.40) وأهمية نسبية (67.95%)، وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

وعلى مستوى فقرات البعد يلاحظ أن أعلى الاتجاهات كان على الفقرة الأولى بمتوسط حسابي (3.81) وبدرجة مرتفعة، والتي تشير إلى اهتمام الطلبة بمتابعة أخبار الصحف. ثم جاءت الفقرة الثالثة بمتوسط حسابي (3.51) وتشير إلى وجود اهتمام لدى الصحف بالقضايا الطلابية.

أما أقل الاتجاهات موافقة كانت على الفقرة الثانية بمتوسط إجابات (3.11) وأهمية نسبية (62.18%) والتي تشير إلى متابعة الصحافة المحلية من قبل الطلبة أكثر من غيرها.

وهذا يدل على أهمية الدور الذي تقوم به الصحف اليومية من خلال تغطيتها لأخبار الطلاب واتحاداتهم وقضاياهم اليومية وتعبيرها الموضوعي عنه، حيث أصبحت تشكل مرآةً تعكس واقع الحركة الطلابية في دولة الكويت وأهميتها في نقل أخبار هذه الحركة إلى المجتمع لاستقطاب الرأي العام حول القضايا الطلابية وعكس وجهة نظرهم حول القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

التساؤل الثاني: ما دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي في القضايا السياسية من وجهة نظر الطلبة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومستوى الأهمية لإجابات الطلبة من عينة الدراسة على فقرات المقياس، والنتائج موضحة في الجدول رقم (8):

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالقضايا السياسية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	المستوى
تعطي الصحف مجالاً للاتحادات الطلابية للرد على المقالات التي تتناول القضايا الطلابية	3.18	1.09	11	%63.68	متوسط
تدعم الصحف التوجهات والحركات الديمقراطية لدى الطلبة من خلال الدعم المباشر وغير المباشر	2.53	1.18	14	%50.53	متوسط
تساهم الصحافة في زيادة الوعي المجتمعي بأهمية العمل الطلابي	3.15	0.95	12	%63.00	متوسط
تبرز الصحافة الآراء المؤيدة والمعارضة لأية قضية طلابية	3.34	0.91	7	%66.85	متوسط
تعمل الصحافة على تحليل القضايا الطلابية بشكل موضوعي	3.52	0.92	4	%70.40	متوسط
تعمل الصحافة على ترسيخ مفهوم الديمقراطية والتعددية	3.30	1.06	9	%66.00	متوسط
تركز الصحافة المحلية على الانتخابات الطلابية من حيث التغطية ومن حيث التحليل	3.13	1.09	13	%62.58	متوسط
تتفاعل الصحف اليومية مع الأفكار والمقترحات التي يطرحها الطلبة	3.51	1.00	5	%70.20	متوسط
تغطي الصحافة آراء كافة الاتجاهات السياسية في القضايا الطلابية	3.81	0.92	1	%76.10	مرتفع
تشجع الصحف انخراط الحركات الطلابية والطلاب في العمل السياسي	3.64	0.94	2	%72.78	متوسط
تتبنى الصحف القضايا السياسية للحركات الطلابية	3.54	0.89	3	%70.75	متوسط
تتبنى الصحف المحلية الآراء والمواقف الأكثر قربًا من الرأي الرسمي في القضايا الخلافية	3.33	0.96	8	%66.68	متوسط
تنظر الصحافة إلى الحركات الطلابية كعنصر فاعل في العملية السياسية	3.19	0.98	10	%63.75	متوسط
تعد نتائج الانتخابات الطلابية مؤشرًا للحركات السياسية في الدولة	3.38	0.96	6	%67.53	متوسط
الكلي (القضايا السياسية)	3.32	0.51	---	%66.49	متوسط

يتبين من بيانات الجدول رقم (8) وجود اتجاهات ايجابية بمستوى متوسط نحو دور الصحافة في تفعيل العمل الطلابي في القضايا السياسية، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.32) وأهمية نسبية (66.49%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

وعلى مستوى فقرات البعد يلاحظ بأن أعلى الاتجاهات كان على الفقرة التاسعة بمتوسط حسابي (3.81) وبدرجة مرتفعة والتي تشير إلى تغطية الصحافة آراء كافة الاتجاهات السياسية في القضايا الطلابية، ثم جاءت الفقرة العاشرة بمتوسط حسابي (3.64) وتشير إلى تشجيع الصحف للطلبة على الانخراط في العمل السياسي.

أما أقل الاتجاهات موافقة كانت على الفقرة الثانية بمتوسط إجابات (2.53) وأهمية نسبية (50.53%) والتي تشير إلى دعم الصحف للحركات ذات التوجهات الديمقراطية.

ونلاحظ من نتائج التحليل الإحصائي أن الصحافة المحلية الكويتية اليومية تساهم في دعم وتعزيز عمل الحركة الطلابية في القضايا السياسية الكويتية؛ من خلال تغطيتها اليومية لمختلف الآراء والاتجاهات المؤيدة والمعارضة للحركة الطلابية ومواقفها السياسية وتبنيها للنشاطات الطلابية والمواقف السياسية لهذه الحركات بما يدعم التوجه الديمقراطي داخل الجامعة وخارجها. وهذا بدروه يساعد ويساهم بشكل مباشر في زيادة الوعي لأهمية الدور الذي تقوم به الحركات الطلابية في تعزيز الجو الديمقراطي داخل أسوار الجامعة وخارجها.

التساؤل الثالث: ما دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي في القضايا الأكاديمية والثقافية من وجهة نظر الطلبة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومستوى الأهمية لإجابات الطلبة من عينة الدراسة على فقرات المقياس، والنتائج موضحة في الجدول رقم (9):

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالقضايا الأكاديمية والثقافية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	المستوى
تعمل الصحافة على متابعة القضايا الأكاديمية	3.49	0.94	4	%69.78	متوسط
تركز الصحافة على قضايا تطوير التعليم في الكويت	3.52	1.04	3	%70.30	متوسط
تعتبر الصحافة قطاع التعليم من أهم القطاعات	3.57	0.95	2	%71.38	متوسط
تعمل الصحافة على تنمية روح الحوار بين الطلبة	3.48	0.91	6	%69.63	متوسط
تعمل الصحف على تنظيم المؤتمرات والندوات المتعلقة بالقضايا الطلابية وقضايا التعليم	3.49	1.04	5	%69.73	متوسط
تغرس الصحافة روح المواطنة لدى الطلبة	3.66	1.08	1	%73.15	متوسط
يوجد اهتمام كبير لدى الصحف بالقضايا الثقافية المتعلقة بالطلبة	3.41	1.02	7	%68.10	متوسط
تتبنى الصحف المحلية القضايا العامة التي تُثار حول التعليم في الدولة	3.22	1.05	8	%64.43	متوسط
الكلي (القضايا الأكاديمية والثقافية)	3.48	0.55	---	%69.56	متوسط

يتبين من بيانات الجدول رقم (9) وجود اتجاهات ايجابية بمستوى متوسط نحو دور الصحافة في تفعيل العمل الطلابي في القضايا الأكاديمية والثقافية، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.48) وأهمية نسبية (69.56%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

وعلى مستوى فقرات البعد يلاحظ بأن أعلى الاتجاهات كان على الفقرة السادسة بمتوسط حسابي (3.66) وبدرجة متوسطة والتي تشير إلى دور الصحافة في غرس روح المواطنة لدى الطلبة، ثم جاءت الفقرة الثالثة بمتوسط حسابي (3.57) وتشير إلى أهمية قطاع التعليم بالنسبة إلى الصحف.

أما أقل الاتجاهات موافقة كانت على الفقرة الثامنة بمتوسط إجابات (3.22) وأهمية نسبية (64.43%) والتي تشير إلى تبني الصحف المحلية للقضايا العامة التي تثار حول التعليم في الدولة.

ونلاحظ من بيانات الجدول السابق أن للصحافة اليومية دورًا إيجابيًّا مؤثرًا في تفعيل العمل الطلابي والحركات الطلابية فيما يتعلق بالقضايا الأكاديمية التي ترتبط بعلاقتهم بالجامعة والإدارية الجامعية أو المرتبطة بالتعليم العالي بدولة الكويت وإبراز حقيقة أهداف وأهمية هذا القطاع وتوضيح التحديات والصعوبات التي تواجههم في الصحافة المحلية، كذلك تساهم الصحافة اليومية في تعزيز الولاء والانتماء لدى طلبة الكويت وغرز روح المواطنة لديهم.

التساؤل الرابع: ما دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي في القضايا الاجتماعية من وجهة نظر الطلبة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومستوى الأهمية لإجابات الطلبة من عينة الدراسة على فقرات المقياس، والنتائج موضحة في الجدول رقم (10):

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	المستوى
تغطي الصحف النشاطات الاجتماعية للحركات الطلابية	3.32	0.96	2	%66.35	متوسط
تحفز الصحف الحركات الطلابية على الانخراط في العمل التطوعي	3.35	1.00	1	%67.00	متوسط
تنظر الصحافة إلى الحركات الطلابية كأحد المكونات الرئيسية للمجتمع	3.30	1.01	3	%66.05	متوسط
تعمل الصحف على نشر أفكار الحركات الطلابية بحرية	2.94	1.06	5	%58.80	متوسط
تجد الصحف في تغطية القضايا الطلابية والأكاديمية مادة صحفية جاذبة	3.09	0.94	4	%61.83	متوسط
الكلي (القضايا الاجتماعية)	3.20	0.73	---	%64.00	متوسط

يتبين من بيانات الجدول رقم (10) وجود اتجاهات ايجابية بمستوى متوسط نحو دور الصحافة في تفعيل العمل الطلابي في القضايا الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.20) وأهمية نسبية (64%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

وعلى مستوى فقرات البعد يلاحظ بأن أعلى الاتجاهات كان على الفقرة الثانية بمتوسط حسابي (3.35) وبدرجة متوسطة والتي تشير إلى دور الصحافة في تشجيع الطلبة على الانخراط في العمل التطوعي، ثم جاءت الفقرة الأولى بمتوسط حسابي (3.32) وتشير إلى الصحف المحلية النشاطات الاجتماعية الطلابية.

أما أقل الاتجاهات موافقة كانت على الفقرة الرابعة بمتوسط إجابات (2.94) وأهمية نسبية (58.8%) والتي تشير إلى نشر الصحف المحلية لأفكار الحركات الطلابية بحرية.

وهذا يشير إلى طبيعة الدور الذي تقوم به الجامعات الرسمية في العمل التطوعي في دولة الكويت؛ من خلال تحفيز الصحافة المحلية للعمل الاجتماعي عند الطلبة والجامعة بشكل عام مما يعمق ارتباط الجامعة بالمجتمع المحلي ويُبرز حقيقة وفاعلية دور الجامعة في غرس المفاهيم الاجتماعية التي تقوم على الكافل والتعاون بين الطلاب وبين الطلبة والبيئة المحيطة.

التساؤل الخامس: هل يوجد تأثير للصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي من وجهة نظر الطلبة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة من عينة الدراسة على فقرات المقياس، والنتائج موضحة في الجدول رقم (11):

جدول رقم (11)

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار وجود

دور إيجابي للصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
3.36	0.48	21.118	1.96	799	0.000

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة المبينة في الجدول رقم (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد العينة على فقرات مقياس دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي والبالغ (3.36) وبين متوسط المقياس الافتراضي والبالغ (3)، إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة أعلى من قيمة (ت) الجدولية. وبما أن متوسط الإجابات أعلى من متوسط المقياس الافتراضي فإن النتيجة هي وجود دور ايجابي متوسط الدرجة للصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي، وهذا يعود إلى طبيعة الدور الذي تقوم به الصحافة المحلية من عرض وتحليل كافة الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع الكويتي. وبما أن قطاع التعليم الجامعي يعد من القطاعات الكبيرة والحيوية في المجتمع فإن للصحافة دورًا رئيسيًّا في دعم العمل الطلابي من خلال عرض كافة وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لهذا العمل. وبالتالي فإن لهذه الصحافة دورًا رئيسيًّا في كسب تأييد الرأي العام الكويتي للقضايا الطلابية.

التساؤل السادس: هل يوجد تأثير للصحافة المحلية في تفعيل في القضايا المختلفة المتعلقة بالعمل الطلابي من وجهة نظر الطلبة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة من عينة الدراسة على فقرات المقياس، والنتائج موضحة في الجدول رقم (12):

جدول رقم (12)

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار وجود دور ايجابي للصحافة

المحلية في تفعيل العمل الطلابي في القضايا المختلفة المتعلقة بالعمل الطلابي

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
اهتمام الصحافة المحلية بالعمل الطلابي	**3.40**	**0.67**	**16.867**	**1.96**	**799**	**0.000**
القضايا السياسية	**3.32**	**0.51**	**17.813**	**1.96**	**799**	**0.000**
القضايا الأكاديمية والثقافية	**3.48**	**0.55**	**24.692**	**1.96**	**799**	**0.000**
القضايا الاجتماعية	**3.20**	**0.73**	**7.728**	**1.96**	**799**	**0.000**

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة المبينة في الجدول رقم (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد العينة على فقرات كل بعد من

أبعاد مقياس دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي في القضايا المختلفة المتعلقة بالعمل الطلابي والبالغ (3.40، 3.32، 3.48، 3.20) وبين متوسط المقياس الافتراضي والبالغ (3)، إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة أعلى من قيمة (ت) الجدولية. وبما أن متوسط الإجابات أعلى من متوسط المقياس الافتراضي فإن النتيجة هي وجود دور ايجابي متوسط الدرجة للصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي في المجالات الأربعة.

وهذا يشير بشكل واضح إلى أن للصحافة المحلية دورًا مباشرًا في القضايا السياسية والقضايا الأكاديمية والثقافية والقضايا الاجتماعية التي ترتبط بالطلبة في الجامعات أو قضايا التعليم بشكل عام؛ حيث تساهم في لعب دور مؤثر في مختلف هذه المحاور. وكان أكثر القضايا أهمية القضايا التي عنيت بها الصحافة المحلية هي القضايا الأكاديمية، ومن ثَمَّ أهمية الصحافة المحلية في العمل الطلابي، ثم القضايا السياسية، ومن ثم القضايا الاجتماعية.

التساؤل السابع: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدارسة من الطلبة في دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي تُعْزَى إلى اختلاف: العمر، الجنس، سبق المشاركة في العمل الطلابي، الكلية؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة « Independent Samples Test» وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (13)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار

الفروق في اتجاهات أفراد العينة حسب العمر

البعد	العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
اهتمام الصحافة المحلية	18-23	3.39	0.67	1.763	1.96	798	0.078
	23 فأعلى	3.57	0.61				
القضايا السياسية	18-23	3.32	0.51	0.719	1.96	798	0.472
	23 فأعلى	3.38	0.55				
القضايا الأكاديمية والثقافية	18-23	3.48	0.55	0.031	1.96	798	0.975
	23 فأعلى	3.48	0.59				
القضايا الاجتماعية	18-23	3.18	0.73	3.123	1.96	798	0.002
	23 فأعلى	3.53	0.74				
الكلية	18-23	3.35	0.48	1.538	1.96	798	0.124
	23 فأعلى	3.46	0.52				

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على بعد القضايا الاجتماعية تعزى إلى اختلاف العمر لصالح الطلبة في فئة العمر (18-23 سنة) وقد يعود ذلك لكون هذه الفئة الأكثر اهتمامًا بالقضايا الطلابية وهم أكثر مجاراة للتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والانترنت وانفتاحًا على الثقافات الأخرى، بالإضافة إلى أن الطلبة الأقل عمرًا أكثر ارتباطًا بأسرهم ولم تكن لديهم تجارب سابقة بالحركات الطلابية ودور الصحافة في هذا المجال. حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (3.123) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند درجات حرية (798).

فيما لم تظهر هنالك فروق دالة إحصائيًا على باقي الأبعاد تعزى إلى اختلاف العمر، وقد يعود ذلك إلى أن إدراكات الطلبة باختلاف أعمارهم لديهم نفس الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي بمجالات السياسية والأكاديمية والثقافية؛ حيث إن دور الصحافة ينحصر في تغطية هذين المجالين فتصبح واضحة لدى جميع الطلبة.

جدول رقم (14)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار

الفروق في اتجاهات أفراد العينة حسب الجنس

البعد	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أهمية الصحافة المحلية	ذكور	3.56	0.69	3.766	1.96	798	0.000
	إناث	3.35	0.65				
القضايا السياسية	ذكور	3.37	0.64	1.478	1.96	798	0.140
	إناث	3.31	0.47				
القضايا الأكاديمية والثقافية	ذكور	3.54	0.64	1.642	1.96	798	0.101
	إناث	3.46	0.52				
القضايا الاجتماعية	ذكور	3.34	0.80	2.915	1.96	798	0.004
	إناث	3.16	0.71				
الكلي	ذكور	3.45	0.57	2.893	1.96	798	0.004
	إناث	3.33	0.45				

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على بعد أهمية الصحافة المحلية وبعد القضايا الاجتماعية والبعد الكي تعزى إلى اختلاف الجنس لصالح الطلبة الذكور، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (3.766، 2.915، 2.893) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند درجات حرية (798). فيما لم تظهر هنالك فروق دالة إحصائيًا على بعدي القضايا الأكاديمية والثقافية والقضايا السياسية تعزى إلى اختلاف العمر. ويعود ذلك إلى أن الذكور أكثر اهتمامًا واطلاعًا على عمل الحركات الطلابية ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، كما أن الصحافة أكثر جذبًا للذكور في هذه المجالات بعكس الإناث اللواتي اهتمامهن أكثر في المجالات الأدبية والقضايا المتعلقة بالمرأة بشكل عام.

جدول رقم (15)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار الفروق في

اتجاهات أفراد العينة حسب سبق المشاركة في العمل الطلابي

البعد	سبق المشاركة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أهمية الصحافة المحلية	نعم	3.48	0.70	2.712	1.96	798	0.007
	لا	3.35	0.64				
القضايا السياسية	نعم	3.47	0.53	6.084	1.96	798	0.000
	لا	3.24	0.49				
القضايا الأكاديمية والثقافية	نعم	3.56	0.56	3.241	1.96	798	0.001
	لا	3.43	0.53				
القضايا الاجتماعية	نعم	3.24	0.79	1.144	1.96	798	0.253
	لا	3.18	0.70				
الكلي	نعم	3.46	0.50	4.556	1.96	798	0.000
	لا	3.30	0.46				

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥ α) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على جميع الإبعاد والبعد الكلي باستثناء بعد القضايا الاجتماعية لصالح ممن سبق لهم المشاركة في عمل طلابي تعزى إلى اختلاف. وقد يعود ذلك أن الطلاب الذين سبقت لهم المشاركة في نشاطات العمل الطلابي يكونون أكثر تركيزًا على القضايا السياسية في الدرجة الأولى والأكاديمية والثقافية، أما النشاطات الاجتماعية فتكون ثانوية لدى بعض الطلبة. كما أن المشاركة في الأعمال الطلابية تشجع الطلبة على متابعة الصحف المحلية وما تقوم بتغطيته من أخبار وتقارير صحفية عن العمل الطلابي.

جدول رقم (16)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار

الفروق في اتجاهات أفراد العينة حسب الكلية

البعد	الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أهمية الصحافة المحلية	أدبية	3.43	0.66	1.747	1.96	798	0.081
	علمية	3.34	0.67				
القضايا السياسية	أدبية	3.31	0.50	1.235	1.96	798	0.217
	علمية	3.35	0.54				
القضايا الأكاديمية والثقافية	أدبية	3.45	0.56	1.695	1.96	798	0.090
	علمية	3.52	0.53				
القضايا الاجتماعية	أدبية	3.25	0.72	2.391	1.96	798	0.017
	علمية	3.12	0.75				
الكلي	أدبية	3.36	0.47	0.102	1.96	798	0.919
	علمية	3.36	0.50				

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على بعد القضايا الاجتماعية تعزى إلى اختلاف الكلية لصالح طلبة الكليات الأدبية، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.391) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند درجات حرية (798). فيما لم تظهر هنالك فروق دالة إحصائيًا على بقية الأبعاد والبعد الكلي تعزى إلى اختلاف الكلية. وذلك لأن طلبة الكليات الأدبية لديهم أوقات فراغ أكثر من طلبة الكليات العلمية؛ مما يترك لهم المجال في المشاركة في الأعمال الطلابية ومتابعة أخبار الحركات الطلابية، هذا بالإضافة إلى أن طبيعة المواد في الكليات الأدبية تشجع على المشاركة الاجتماعية والأعمال التطوعية.

نتائج الدراسة

وصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- بينت الدراسة أن الحركة الطلابية الكويتية تعد من الحركات الطلابية الرائدة في المنطقة العربية؛ نظرًا لمساحة الحرية الكبيرة التي تتمتع بها، ورغبة الطلبة أنفسهم في تدعيم الحركة الطلابية وتنشيطها. ويعود ذلك إلى ما تقوم به الصحافة المحلية من دور في تغطية أخبار الاتحادات الطلابية من خلال التحقيقات الصحفية والأخبار.

2- بينت الدراسة وجود اتجاهات ايجابية بمستوى متوسط نحو أهمية الصحافة المحلية للعمل الطلابي، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.40) وأهمية نسبية (67.95%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

3- بينت الدراسة وجود اتجاهات ايجابية بمستوى متوسط نحو دور الصحافة في تفعيل العمل الطلابي في القضايا السياسية، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.32) وأهمية نسبية (66.49%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

4- بينت الدراسة وجود اتجاهات ايجابية بمستوى متوسط نحو دور الصحافة في تفعيل العمل الطلابي في القضايا الأكاديمية والثقافية، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.48) وأهمية نسبية (69.56%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

5- بينت الدراسة وجود اتجاهات ايجابية بمستوى متوسط نحو دور الصحافة في تفعيل العمل الطلابي في القضايا الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.20) وأهمية نسبية (64%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

6- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد العينة على فقرات مقياس دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي والبالغ (3.36) وبين متوسط المقياس الافتراضي والبالغ (3)، إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة أعلى من قيمة (ت) الجدولية.

7- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد العينة على فقرات كل بعد من أبعاد مقياس دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي

والبالغ (3.40، 3.32، 3.48، 3.20) وبين متوسط المقياس الافتراضي والبالغ (3)، إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة أعلى من قيمة (ت) الجدولية.

8- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على بعد القضايا الاجتماعية تعزى إلى اختلاف العمر لصالح الطلبة في فئة العمر (18-23 سنة)، فيما لم تظهر هنالك فروقا دالة إحصائيا على باقي الأبعاد تعزى إلى اختلاف العمر.

9- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على بعد أهمية الصحافة المحلية وبعد القضايا الاجتماعية والبعد الكي تعزى إلى اختلاف الجنس لصالح الطلبة الذكور، فيما لم تظهر هنالك فروق دالة إحصائيًّا على بعدي القضايا الأكاديمية والثقافية والقضايا السياسية تعزى إلى اختلاف الجنس.

10- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على جميع الإبعاد والبعد الكلي باستثناء بعد القضايا الاجتماعية لصالح ممن سبق لهم المشاركة في عمل طلابي تعزى إلى اختلاف ممن سبق لهم المشاركة.

11- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي على بعد القضايا الاجتماعية تعزى إلى اختلاف الكلية لصالح طلبة الكليات الأدبية، فيما لم تظهر هنالك فروق دالة إحصائيا على بقية الأبعاد والبعد الكلي تعزى إلى اختلاف الكلية.

توصيات الدراسة

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- ضرورة العمل على تدعيم الحركة الطلابية الكويتية وتوفير كافة أساليب الدعم المادي والمعنوي لترسيخ وتعزيز عملها على كافة المستويات المحلية والخارجية ومنحها كافة الإمكانيات اللازمة لنجاح عملها.

2- العمل على تعزيز المفاهيم الديمقراطية والحرية للصحافة المحلية؛ لكي تعكس الآراء ووجهات النظر المختلفة بمصداقية وموضوعية وحيادية وشفافية.

3- توسيع قاعدة المشاركة في العمل الطلابي من خلال المنظمات الطلابية ومجالس الطلبة لتعزيز مسيرة الحركة الطلابية الكويتية.

4- العمل على تخصيص زاوية أو عامود في الصحف اليومية والأسبوعية؛ لتغطية مستجدات الأحداث التي تطرأ على الحركة الطلابية في الجامعات.

5- الاستفادة مما تقدمه تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل المواقع الإلكترونية في نشر أخبار وأفكار واتجاهات الحركة الطلابية.

6- إعادة النظر في اللوائح الداخلي لمجالس الطلبة واستحداث مواد من شأنها أن تُلزم الكتل الطلابية باحترام شرعية المجالس وتعزز قدرتها على تمثيل كافة الأطياف السياسية للطلبة، وتمنع تشكيل أجسام موازية للمجالس واعتبار أي جسم يُشكل خارج نطاق المجلس غير شرعي.

7- ابتعاد الكتل الطلابية عن كل ما من شأنه أن يشتت لغة الخطاب السياسي والإعلامي للحركة الطلابية، كالبيانات النارية والتشكيكية والإشاعات وتشكل الأجسام النقابية الموازية للمجالس الطلابية، وإعادة النظر في أساليب العمل السياسي كالبيانات والمهرجانات والشعارات من أجل تجنب سمة التنافس الحاد والخلافات السائدة في العمل الطلابي.

8- تشجيع قادة الكتل الطلابية والتنظيمات السياسية على اعتماد ثقافة الحوار بين الكتل الطلابية بدءًا من ثقافة التنافس الحاد والعداء التي تبدد الجهود، وبالمقابل لا بد للقادة الطلابيين من النظر للحركة

الطلابية على أنها حركة اجتماعية وطنية واسعة تمثل كل الطلبة في الكويت، والبعد عن النظرة الضيقة للحركة الطلابية في كل جامعة على حدة.

9- احترام الحركة الطلابية للقيم العليمة والامتناع عن كافة الممارسات التي من شأنها الإساءة إلى الحياة الأكاديمية في الجامعات وبخاصة تعطيل الدوام الرسمي والتأثير على المدرسين، وعلى الحركة الطلابية كذلك مطالبة الجامعات بالالتزام بالمدة الزمنية المحددة للفصول الأكاديمية كحق من الحقوق الأساسية للطلبة.

10- اهتمام الطلبة والكتل الطلابية بنشر مواد إعلامية من شأنها أن تعرِّف الطالب الجامعي والمواطن الكويتي بشكل عام بحقوق وواجبات الطالب الجامعي، ودور الحركة الطلابية في التغيير المجتمعي وقيادة المجتمع، بدلاً من النشرات والكتيبات والمجلات المخصصة للتغني بالأفراد والإنجازات المزعومة والتشكيك بالآخرين، ويدخل في ذلك الاهتمام بالإعلام الإلكتروني «**الإنترنت**» وتكريسه لخدمة قضايا الطلبة وقضايا الوطن والأمة بشكل عام.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة الكويتية المحلية في تفعيل أداء الحركة الطلابية الكويتية. فللصحافة دور مهم ورئيسي في عرض وتوضيح مختلف الآراء والاتجاهات السياسية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1– ما درجة أهمية الصحافة اليومية للعمل الطلابي من وجهة نظر الطلبة؟

2– ما دور الصحافة المحلية في تفعيل العمل الطلابي في القضايا السياسية من وجهة نظر الطلبة؟

وتبرز أهمية الدراسة في محاولتها تحليل طبيعة الدور الذي تقوم به الصحافة في تفعيل أداء الحركة الطلابية الكويتية، حيث تنطلق من التعرُّف على خصائصها وأوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع الإشارة إلى أبرز وأهم المشكلات التي تواجه هذه الحركة في المجتمع؛ وذلك لمعرفة هذه الخصائص؛ لكي يتمكن المعنيون من وضع الخطط المناسبة للنهوض بهذه الشريحة الاجتماعية. ولذلك فإن الاهتمام بإعطاء نموذج حقيقي لدور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركة الطلابية يعود بفائدة كبيرة على التوجهات الوطنية وكيفية التعامل مع مثل هذه الحركات ومطالبها.

وقد تم استخدام المنهج المسحي، وتكوَّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة وطالبات جامعة الكويت المسجلين في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2009/2008م، ويقدر عددهم بحوالي (21000) طالب وطالبة.

وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة تتكون من (900) طالب وطالبة، مسجلين في الفصل الثاني من العام الجامعي 2009/2008م، يشكلون ما نسبته (4.3%) من عدد أفراد المجتمع الكلي، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة (856) استبانة، تشكل ما نسبته (95.1%) من عدد الاستبانات الموزعة، وفي مرحلة تدقيق الاستبانات تم استبعاد (44) استبانة؛ لعدم اكتمال إجاباتها. وبذلك بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (800) استبانة، تشكل ما نسبته (88.9%) من عدد الاستبانات الموزعة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1– بينت الدراسة وجود اتجاهات إيجابية بمستوى متوسط نحو أهمية الصحافة المحلية للعمل الطلابي، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.40) وأهمية نسبية (67.95%)، وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

2– بينت الدراسة وجود اتجاهات إيجابية بمستوى متوسط نحو دور الصحافة في تفعيل العمل الطلابي في القضايا السياسية، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.32) وأهمية نسبية (66.49%) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

Researcher's Name: Tamer Mohamed Youssef Selim

Degree: Master

Supervisor: Dr. Zuhir Deif

Summary of the study

Title of the study: role of local press in the promotion of the performance of Kuwaiti students' movement: field study on a sample of the students of Kuwait University.

The study aims at identifying the role of Kuwaiti local press in the promotion of the performance of the Kuwaiti students' movement. Press has an important and pivotal role in the presentation and indication of the different political opinions and trends.

In addition, the study aims at answering the following questions:

1- What is the importance of daily press for the students' work from the students' perspective?

2- What is the role of local press in promoting the students' work in the political issues from the students' perspective?

The importance of the study lies in the fact that it tries to analyze the nature of the role of press in promoting the Kuwaiti students' movements, as it derives from the identification of its properties and social, economic and political conditions, noting the most prominent and critic problems that face these movements in society, to identify these properties, to enable the concerned people to set the sound plans to revive this social category. Therefore, the attention to give a real model for the role of local press in promoting the students' movement performance inures with great benefit to the national tendencies and how to deal with such movements and their demands.

The survey methodology was used, and the population of the study consisted of all male and female students of Kuwait University who are enrolled in the second year of the academic year 2008\2009 whose number is estimated to 21.000 male and female students.

A regular random sample was structured. It consisted of (900) male and female students, enrolled in the second year of the academic year 2008\2009 AD, who constitute a percentage of (4.3%) of the total number of the community members. The number of returned questionnaires reached (856) questionnaires, that constitute a percentage of (95.1%) of the number of distributed questionnaires, in the period of questionnaire review, (44) questionnaires were returned, because their answers were incomplete. The number of questionnaires subject to statistic analysis reached (800), with a percentage of (88.9%) of the number of distributed questionnaires.

The study concluded the following results:

1- The study showed that there are positive tendencies in the intermediate level towards the importance of local press to the students' work, as the total average reached (3.40) and relative importance (67.95%), which is higher than the virtual scale (3).

2- The study showed that there are positive trends in the intermediate level towards the role of press in promoting the students' work in the political issues, as the total average reached (3.32) and relative importance (66.49%), which is higher than the average of the virtual scale (3)

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب

أولا: الكتب العربية:

إبراهيم عبد الله المسلمي (1991): **الصحافة الإقليمية**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

ـــ (2002): **الإعلام والمجتمع**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

إبراهيم ناصر (1993): **التربية المدنية «المواطنة»**، عمان، الأردن: مكتبة الرائد العلمية.

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت (1991): **الحركة الطلابية الكويتية في ربع قرن**، الكويت: سلسلة إصدارات المركز الإعلامي، ط 1.

إجلال خليفة (1976): **الصحافة مقروءة ومسموعة ومرئية**، دار الطباعة الحديثة، القاهرة.

أحمد اللقاني، وعلي الجمل(2002): **معجم المصطلحات التربوية والمعرفية في المناهج وطرق التدريس**، القاهرة: دار علاء للكتب.

أحمد حسين الصغير (2005): **التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، ط 1، القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.

بشير صالح الرشيدي (2000): **مناهج البحث التربوي: رؤية تطبيقية مبسطة**، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

جلال الدين الحمامصي (1988): **المندوب الصحفي**، ط 3، القاهرة، دار المعارف.

حسني محمد نصر الكندي (2003): **الإعلام الدولي: النظريات، الاتجاهات، الملكية**، ط 1، دار الكتاب الجامعي الإمارات العربية المتحدة.

حمدي حسن (1991): **الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام**، القاهرة، دار الفكر العربي.

حميد الديلمي (1998): **التخطيط الإعلامي: المفاهيم والإطار العام**، عمان، دار الشرق، الأردن.

خليل صابات (1979): **وسائل الإعلام نشأتها وتطورها**، ط 2، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية

سامية جابر (1998): **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث: النظرية والتطبيق**، إدارة المعرفة الجماهيرية.

سحر عبد الحميد الكحكي (1988): **دوافع الانتماء لدى بعض الشرائح المصرية**، القاهرة.

سعد الدين إبراهيم (1984): **الشباب والمشاركة السياسية**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

سليمان صالح (2003): **الإعلام الدولي**، ط 1، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

السيد البهنسي حسن (1992): **وسائل الإعلام المحلية في مصر: نشأتها وتطورها**، القاهرة، دار أبو المجد.

شاهيناز محمد طلعت (1986): **وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية: دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي**، ط 2، القاهرة، الأنجلو المصرية.

شفيق الغبرا (1995): **دراسة في آليات الدولة القُطْرية والسلطة والمجتمع**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت: دار الأمين للنشر والتوزيع.

شوم كاكيرايد (1981): **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا**، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

صالح بن حمد العساف (1416هـ): **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، الرياض: مكتبة العبيكان.

طارق سيد أحمد (1994): **الإعلام المحلي وقضايا المجتمع**، القاهرة دار المعرفة الجامعية.

عابدين الدردير الشريف (1997): **إذاعة طرابلس العرب المحلية: نشأتها وأهدافها**، طرابلس، منشورات مركز البحوث الإعلامي والثقافي والشعبوي.

عبد العزيز الغنام (1999): **مدخل إلى علم الصحافة**، القاهرة، الأنجلو المصرية.

عبد العزيز بن عثمان التويجري (2003): **التربية السياسية في الإسلام**، ط 1، المغرب: مكتبة الرباط.

عبد الله فهد النفيسي (1986)، **دور الطلبة في العمل السياسي**، الكويت: الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت.

عبد المجيد السكري (2003): **الإعلام المحلي: رؤية مستقبلية**، القاهرة العربي للنشر والتوزيع.

عثمان حسن (1965م): **منهج البحث التاريخي**, القاهرة: دار المعارف, ط 2.

علي حسين العوضي (2000): **رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية**، ط 1، الكويت.

فاروق أبو زيد (1998): **مدخل إلى علم الصحافة**، ط 2، القاهرة، عالم الكتب.

فاطمة يوسف القليني (2002): **القيم كما تعكسها الصفحات المحلية: تحليل مضمون صفحة المحليات بجريدة الأهرام**، ط 1، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية وكلية الآداب وجامعة القاهرة.

فتحي الإبياري (1977): **صحافتنا الإقليمية والإسكندرية**، القاهرة، المكتبة الثقافية، رقم 341، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فلاح المديرس (1994): **ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت**، ط 1، الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

فوزي غرايبة وآخرون (2008): **أساليب البحث العلمي**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

كرم شابي (1989): **معجم المصطلحات الإعلامية**، القاهرة: دار الشروق.

محمد عبد الحميد (2000م): **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، القاهرة: عالم الكتب.

محمد حاتم (1972)، **الرأي العام**، ط 1، القاهرة.

محمد سيد محمد (1988): **الإعلام والتنمية**، ط 4، القاهرة، دار الفكر العربي.

محمود علم الدين (2004): **الفن الصحفي**، القاهرة، دار أخبار اليوم، مطبوعات قطاع الثقافة، القاهرة.

مختار التهامي (1966): **الإعلام والتحول الاشتراكي**، القاهرة، دار المعارف.

منى سعيد الحديدي، وسلوى إمام علي (2004): **الإعلام والمجتمع**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

منير حجاب (1998): **الإعلام والتنمية الشاملة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

مولود زايد الطبيب (2001): **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع**، عمان، الأردن: المؤسسة العربية الدولية للنشر.

نمر فريحة (2002): **فعالية المدرسة في التربية المواطنية**، ط 1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

نورية السداني (1985): **الجماعات الضاغطة «القوى الطلابية الكويتية»**، ط 1، الكويت.

ولبور شرام (1995): **أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية: دور الإعلام في البلدان النامية**، ترجمة: محمد فتحي.

وليد سالم (1983): **البعد النظري وأنماط الممارسة في التشكيلات والبلدان المختلفة**، القدس.

يحيى أبو بكر وآخرون (1987): **الصحافة المحلية في مصر: دراسة استطلاعية**، القاهرة، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية.

ثانيا: الكتب الإنجليزية

Ahmet, Doganay.(1993): **Factors that predict political Knowledge and attitudes of young children. Dessertation Abstracts International**, 54 (7), 2443 – A.

Andrew, Graham and others (1975): **Neutrality and impartiality- the University and Political commitment**, Cambridge University Press.

Faiber, David (2000): **Students for democratic Society**, Encarta Encycolopedia.

Frank & Mutphy David (1991): **What News**, the Market Politics and local press, first Edit, New York: Roultage.

Hodgso E. W. (1989): **Modern New Spaper**, Z, ed (London: Heincman professional publishing.

Joanne ،M & Jeffrey, D (1995): **A Comparison of Student Belonging in High**. S. E. S. and Low S. E. S. Middle Level Schools, Research –in Middle – Level – Education – Quarterly. 18 (2),120-A.

Kleimberg, Otto and others, (1979): **Students- Values and Politics**, The free press, New York.

Menair B. (1998): **the Sociology of Journalism**, USA, Oxford University Press.

Rosenthal, Cindy Simon et al. (2001): **Preparing for Elite Political Participation Simulations and the Political Socialization of Adolescents.**

Rosenthal, Cindy Simon et al., (2001): **Preparing for Elite Political Participation Simulations and the Political Socialization of Adolescents**.

Yang, Tiegun, and others (2000): **Students in China**, Encarta Encyclopedia, by Gery Alt.

2- الدراسات العلمية

أغادير عرفات ياسين جويحان (2006): **درجة فاعلية مقترح لتنمية المعرفة والوعي السياسي لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

إياد الشوارب (2003): **تطور مفهوم السلطة عند الطلبة الأردنيين وعلاقته ببعض المتغيرات**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

إيناس محمد أبو يوسف (1987): **صحافة الشباب في مصر**، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

جهاد يوسف عبد الرحمن اسعيد (2003): **دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية في تعزيز المشاركة للحركة الطلابية وأثر هذا الدور في إحداث التنمية السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حسن علي فرج (2005): **دور الدراما التليفزيونية وتأثيرها على جرائم العنف**، ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية.

زكي حنوش (2000): **مدى اكتساب معلمي الدراسات الاجتماعية ومشرفيها لمفاهيم التربية الاجتماعية والوطنية للصف الأول الثانوي في المدارس الحكومية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

صفاء الشويحات (2003): **درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

طلال بن عقيل بن عطاس الخيري (2009): **تفعيل التربية الإعلامية في المرحلة الجامعية من وجهة نظر هيئة التدريس في الجامعات السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، السعودية، جامعة أم القرى.

عبد المعطي أحمد الشلول (1996): **معجم المصطلحات السياسية في كتب التربية الاجتماعية والوطنية للمرحلة الأساسية والعليا في الأردن من خلال تحليل محتواها ووجهة نظر معلميها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

محمد صالح المحاميد (2001): **دوافع السلوك التطوعي النسوي المنظم في الأردن وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية.

محمد عصام طربية (2003): **المفاهيم السياسية المتضمنة في مقررات المرحلة الثانوية في الأردن ومدى وعي طلبة السنة الجامعية الأولى بهذه المفاهيم ودرجة تمثلهم لها**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنان العربية، عمان، الأردن.

محمد خليل (1982): **العلاقة المتبادلة بين الفردية والمدنية: دراسة في التفاعل النفسي والاجتماعي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

محمود عبد الرحمن (1988): **دور الصحافة الزراعية في تناول بعض المشكلات الريفية المصرية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة عين شمس.

نانسي التل (2007): **معوقات الاستراتيجية الوطنية للشباب من وجهة نظر المشرفين في المراكز الشبابية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

يوسف يعقوب مرزوق (1977): **الإذاعات الإقليمية في الدول النامية مع دراسة الإذاعات الإقليمية في مصر: إذاعة الإسكندرية**، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الإذاعة، كلية الإعلام، القاهرة.

3- المجلات والصحف:

إبراهيم الإبراهيم (1991): قراءة هادئة في نتائج انتخابات الاتحاد الوطني للسنة النقابية 92/91، **جريدة آفاق الجامعية**، القاهرة.

إبراهيم المليفي (1994): قراءة سياسية في انتخابات عام 1991 في جامعة الكويت، **جريدة السياسة**.

ـ (2008): **تاريخ الحركة الطلابية الكويتية في 40 عامًا (1964 – 2004)**، سلسلة مقالات بجريدة القبس الكويتية، 8 أكتوبر، السنة (37)، العدد (12701).

أحمد الخطيب (2002): الإدارة الجامعية، دراسات حديثة، **جامعة اليرموك**، عمان، الأردن.

أحمد عرض عبد الله (1986): تحليل انتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، **مجلة الاتحاد**، الكويت.

تحليل انتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة، **مجلة الاتحاد**، العدد 102 مايو، يونيو 1984.

جريدة السياسة، 5 أكتوبر 1995.

جريدة الوطن، 2 مايو 1982.

حسني عايش (2003): التربية السياسية للأطفال والشبان والمناهج الخفية، **جريدة الرأي**، تاريخ 2003/7/1، عمان، الأردن.

خالد الراشد (1986): دراسة تحليلية لنتائج انتخابات الاتحاد الوطني، **جريدة الوطن**.

سلامة أبو زيد (1989): الصحافة الحزبية الإقليمية: دراسة حالة على جريدة صوت المصريين، **ندوة حول نحو صحافة إقليمية متطورة**، القاهرة، المجلي الأعلى للصحافة، 5-6 ديسمبر.

شملان العيسى، وآخرون (2005): الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، المجلد 31، العدد (118)، تموز، الكويت.

عايد المناع (1975): ثلاث قوائم تتنافس على صناعة مستقبل الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، **جريدة الوطن**.

عبد العزيز البردان (1995): القوائم الطلابية في جامعة الكويت: أحزاب سياسية مصغرة لها امتدادات خارج الحرم، **مجلة المجلة**، العدد 822، الكويت.

عثمان الخضر (1993): الحركة الطلابية ودورها في الضغط الاجتماعي والسياسي في المجتمع الخليجي، **مجلة منبر الطلاب**.

عسم الظفيري (1983): صيحات الإخوان: دوافعها ونتائجها المحتملة، **مجلة الطليعة**، العدد 778.

علي الحوات (1990): الإطار الاجتماعي لتجربة الإعلام الليبي في التنمية والسكان، **المجلة التونسية لعلوم الاتصال**، العدد 17-18 ديسمبر.

علي العوضي (1997): الانتخابات الطلابية بين استاتيكية الماضي وديناميكية المستقبل، **جريدة السياسة**، 21 سبتمبر، الكويت.

علي العوضي (1997): نعم: حركة طلابية سياسية، **جريدة آفاق الجامعية**، 15 مارس.

لقاء مع ممثل قائمة الاتحاد الإسلامي (1991): **جريدة القبس**، 22 أكتوبر.

ليلى عبد المجيد (1990): واقع الصحافة الملية في مصر، **مجلة بحوث الاتصال**، العدد الثالث يوليو، تصدر عن كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

مبارك العدواني (1995): **مقال بجريدة الأنباء**، 11 سبتمبر.

مجلة الجامعية، (1993)، «حقيقة الديمقراطية»، إصدار: لجان الطالبات في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، فرع الجامعة، جريدة الأنباء، العدد 87.

مجلة الزمن، العدد الاول، نوفمبر 1995.

مجلة المجتمع، العدد 1270، 7 أكتوبر 1997.

مجلة المجتمع، العدد 1273.، 28 أكتوبر 1997.

محمد جواد رضا (1994): الجامعات العربية المعاصرة: من الغربة إلى الاغتراب، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 182.

محمد، محمد السيد (1989): الإعلام الإقليمي في القرن الحادي والعشرين، **مجلة الدراسات الإعلامية**، العدد 55، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، القاهرة.

محمود حسن إسماعيل (1994): الطفولة والشباب في الصحافة الإقليمية، **دراسة تطبيقية لمجلة صوت الشرقية، 1963-1993** ندوة الممارسة الديمقراطية وأدوارها في تطوير الصحافة الإقليمية، القاهرة، المجلس الأعلى.

محمود علم الدين (1993): إمكانات الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير الصحافة الإقليمية في مصر، **مجلة بحوث الاتصال**، العدد العاشر، ديسمبر، تصدرها كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بالكويت (2001): الإعلام الكويتي في مطلع الألفية الثالث: والواقع والآفاق، **دراسات استراتيجية كويتية**، العدد 5.

ناصر المويزري (1983): مقالة تحليلية لمسار الاتحاد في الفترة 74-1984، **مجلة الاتحاد**، العدد 99.

4- التقارير

إسماعيل الشطي (1983): محاضرة حول «تاريخ المعارضة الإسلامية في الكويت»، محاضرة نشرت ملة الطليعة مقتطفات منها، بتاريخ 23 مارس.

برنامج حول الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، قناة ART، 1999.

بسمان فيصل محجوب (2003): أداء الجامعات العربية في ضوء المواصفات المعيارية، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة.

تصريح رئيس الهيئة الإدارية فرع الجامعة السابق فوزي القصار، آفاق، 23 فبراير 1986.

حافظ محمود (1989): تطور الصحافة الإقليمية المصرية، **ورقة مقدمة لمؤتمر الصحافة الإقليمية**، القاهرة 4-6 ديسمبر، المجلس الأعلى للصحافة، القاهرة.

سامح محافظة (2001): اختبار المواطنة عند طلبة الصف الثاني الثانوي، الفرع الأدبي في الأردن، **حولية كلية التربية**، السنة السابعة عشرة، العدد السابع، جامعة قطر.

عادل بيومي (2005): قراءة في استراتيجية تطوير التعليم وتحدياتها التنموية، بحث منشور في **مؤتمر قضايا السكان والتنمية الواقع والمأمول**، القاهرة، المركز الديموغرافي.

عبد الهادي الصالح (1998)، الحركة الطلابية حركة مجتمعية فاعلة، ندوة، البرلمان الطلابي الثالث.

القائمة الائتلافية (1998): محاولات تحجيم العمل الطلابي، **ورقة مقدمة إلى البرلمان الطلابي الثالث**.

قائمة الوسط الديمقراطي (1984)، نشرة الذكرى العشرون.

قائمة الوسط الديمقراطي (1998)، الطلبة والدور الوطني، ورقة مقدمة على البرلمان الطلابي الثالث.

ليلي عبد المجيد (1992): المشاركة الاتصالية في عملية التنمية المحلية والريفية، **بحث مقدم في ندوة الإعلام والمشاركة في التنمية**، التي عقدت في القاهرة 8-9 فبراير، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الاتصال الجماهيري.

محمد فهمي (2001): العمل مع جماعات الشباب ودعم الانتماء الوطني، **دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

هاني هلال وآخرون (2007): آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، **المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعي**، القاهرة، جامعة عين شمس.

وحيد هاشم (2004): العلاقة بين التنشئة الوطنية والاستقرار، **ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية**، الرياض.

الملاحق

الملحق رقم (1)

الاستبانة بعد التحكيم

عزيزي المجيب.

تحية طيبة وبعد،

نرجو التفضل بالموافقة على الإجابة عن الأسئلة المبينة في هذه الاستبانة التي تتعلق بدراسة دور الصحافة المحلية في تفعيل أداء الحركات الطلابية الكويتية، وذلك بوضع علامة صح في المربع المناسب لإجابتك.

مجالس الطلبة.

علمًا بأن هذه البيانات سوف تُعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي.

راجيًا منك التعاون في تحقيق النجاح المطلوب.

مع الشكر والتقدير

الباحث

المعلومات الشخصية

أرجو التكرم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس رأيكم:

1- العمر:	☐ من 18-23 سنة	☐ من 23-28 سنة
	☐ 28-33 سنة	☐ فوق 33 سنة
2- الجنس:	☐ ذكر	☐ أنثى
3- هل شاركت في عمل طلابي من قبل؟:	☐نعم	☐ لا
4- إذا كانت أجابتك بـ«نعم» كم عدد سنوات عملت في العمل النقابي	☐ بأقل من سنة	☐ من سنة إلى سنتين
	☐من 3 سنوات إلى أربع	☐ أكثر من 4 سنوات
5- ما مقدار تأثير العمل النقابي في تحصيلك الدراسي؟	☐ أقل من 20%	☐ 20%-40%
	☐ 40%-60%	☐ أكثر من 60%
6- الكليات: - الأدبية:	☐ الآداب	☐ التربية
	☐ الشريعة	☐ العلوم الاجتماعية
	☐ البنات	☐ الحقوق
- العلمية	☐ العلوم الإدارية	☐ العلوم
	☐ الطب	☐ العلوم الطبية
	☐ الهندسة والبترول	☐ الصيدلة
	☐ الأسنان	

أرجو التكرم بوضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تعكس رأيكم:

الرقم	العبارة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	أولاً: أهمية الصحافة اليومية للعمل الطلابي					
1.	**لدى الطلبة اهتمام كبير بمتابعة أخبار الصحف.**					
2.	**يتابع الطلبة الصحافة المحلية أكثر من غيرها.**					
3.	**لدى الصحف اهتمام بالقضايا الطلابية.**					
4.	**تشكل تغطية القضايا الطلابية أولية في عمل الصحف.**					
5.	**تتابع الصحف أخبار اتحادات الطلبة والجمعيات الطلابية بشكل مستمر.**					
6.	**تتسم تغطية الصحف بالموضوعية والمصداقية في نشر أخبار اتحادات الطلبة.**					
7.	**تعدّ الصحف منبر الحركات الطلابية.**					
8.	**تتبنى الصحف القضايا الطلابية وتدافع عنها.**					

	ثانيًا: القضايا السياسية	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9.	تعطي الصحف مجالاً للاتحادات الطلابية للردّ على المقالات التي تتناول القضايا الطلابية.					
10.	تدعم الصحف التوجهات والحركات الديمقراطية لدى الطلبة من خلال الدعم المباشر وغير المباشر.					
11.	تساهم الصحافة في زيادة الوعي المجتمعي بأهمية العمل الطلابي.					
12.	تبرز الصحافة الآراء المؤيدة والمعارضة لأي قضية طلابية.					
13.	تعمل الصحافة على تحليل القضايا الطلابية بشكل موضوعي.					
14.	تعمل الصحافة على ترسيخ مفهوم الديمقراطية والتعددية.					
15.	تركز الصحافة المحلية على الانتخابات الطلابية من حيث التغطية ومن حيث التحليل.					
16.	تتفاعل الصحف اليومية مع الأفكار والمقترحات التي يطرحها الطلبة.					
17.	تغطي الصحافة آراء كافة الاتجاهات السياسية في القضايا الطلابية.					
18.	تشجع الصحف انخراط الحركات الطلابية الأكاديمية والطلاب في العمل السياسي.					
19.	تتبنى الصحف القضايا السياسية للحركات الطلابية.					
20.	تتبنى الصحف المحلية الآراء والمواقف الأكثر قربًا من الرأي الرسمي في القضايا الخلافية.					

.21	تنظر الصحافة إلى الحركات الطلابية كعنصر فاعل في العملية السياسية.					
.22	تعدّ نتائج الانتخابات الطلابية مؤشرًا للحركات السياسية في الدولة.					
	ثالثًا: القضايا الأكاديمية والثقافية	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.23	تعمل الصحافة على متابعة القضايا الأكاديمية.					
.24	تركز الصحافة على قضايا تطوير التعليم في الكويت.					
.25	تعتبر الصحافة قطاع التعليم من أهم القطاعات.					
.26	تعمل الصحافة على تنمية روح الحوار بين الطلبة					
.27	تعمل الصحف على تنظيم المؤتمرات والندوات المتعلقة بالقضايا الطلابية وقضايا التعليم.					
.28	تغرس الصحافة روح المواطنة لدى الطلبة.					
.29	يوجد اهتمام كبير لدى الصحف بالقضايا الثقافية المتعلقة بالطلبة.					
.30	تتبنى الصحف المحلية القضايا العامة التي تُثار حول التعليم في الدولة.					

	رابعا: القضايا الاجتماعية	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
31.	تغطي الصحف النشاطات الاجتماعية للحركات الطلابية.					
32.	تحفز الصحف الحركات الطلابية على الانخراط في العمل التطوعي.					
33.	تنظر الصحافة إلى الحركات الطلابية كأحد المكونات الرئيسية للمجتمع.					
34.	تعمل الصحف على نشر أفكار الحركات الطلابية بحرية.					
35.	تجد الصحف في تغطية القضايا الطلابية والأكاديمية مادة صحفية جاذبة.					